

جامعة عبد المالك السعدي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
طنجة

ماستر القانون العام المعمق
شعبة الإدارة و المالية العامة

بحث لنيل دبلوم الماستر
المناطق الحرة و دورها في التنمية

إعداد الطالبة الباحثة:

مريم فضال

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور محمد العمراني بوخبزة

لجنة المناقشة:

الدكتور محمد العمراني بوخبزة..... رئيسا

الدكتورة فدوى الغزواني عضوا

الدكتور حميد النهري عضوا

الموسم الجامعي: 2007- 2008

مقدمة:

لقد أثبتت خبرات التنمية السابقة في البلدان النامية أن اعتماد طريق واحد للسعي لتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر، الأمر الذي يتطلب سبل متعددة للوصول إليها، بما يجعلها تستوعب الظروف و المتغيرات المحلية و الإقليمية و العالمية و تستفيد من فرصها المتاحة و تتصدى لتحدياتها بوسائل مبتكرة قادرة على التطور و التفاعل مع التطورات العالمية.

و خلال السنوات الماضية ظهرت و نمت و ترعرعت المناطق الحرة ، و تزايدت أعدادها و تنوعت أشكالها و أنماطها و تصاعد دورها التنموي و أصبحت تشغل حيزا أخذ في الاتساع من اهتمامات الاقتصاديين و السياسيين في البلاد النامية و العديد من الدول المتقدمة على حد سواء، حتى غدت تحتل صدارة أساليب جذب و توطين الاستثمارات و واحدة من أولويات السياسة الاقتصادية فيها ، مستهدفة من ذلك مواكبة التطورات المتسارعة في ميادين التنمية و التقنية و المعلوماتية.

و تعرف المناطق الحرة بكونها جزءا من إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الأجنبية و تخزينها و إعادة تصديرها، و ممارسة الأعمال التجارية و الصناعية في ظل إعفاء من الرسوم الجمركية و الضرائب المقررة داخل الدولة في الحدود التي يقررها القانون، و تأخذ هذه المناطق عدة تسميات بحسب النشاط المزاول فيها، فقد تكون مناطق حرة تجارية ، أو مناطق حرة صناعية أو مناطق حرة للتصدير أو مالية . و بالرغم من هذا الاختلاف يبقى الهدف منها هو المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

و للفوائد المتعددة التي تجنيها الدول من وراء إقامة هذه المناطق على أراضيها تقوم هذه الدول على تفاوت بينها بمنح إعفاءات جمركية ضريبية بهدف تشجيع

و جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية للاستثمار في هذه المناطق، كذلك تقدم تسهيلات متعددة بهدف توفير الأجواء الملائمة لاستقرار تلك الاستثمارات و الحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

▲ أهمية البحث : إن أهمية هذا البحث تركز على محاولة التعرف على

المناطق الحرة و تحديد دورها التنموي من خلال نماذج دولية متعددة ، سوف يتم التطرق إليها عند إبراز هذا الدور من خلال الفوائد المترتبة على وجودها في البلدان المضيفة لها.

و من يتابع الجوانب الاقتصادية لهذه المناطق ، يلاحظ الدور المتنامي لها في اقتصاديات الدول النامية ، و هو ما تنطق به الإحصائيات الصادرة عن هذه الدول فقد حققت 200 منطقة حرة تقريبا في الدول النامية ما بين 13 إلى 15 مليار دولار خلال عام 1985 ، و أسهمت المنطقة الحرة لجبل علي في صادرات دولة الإمارات الغير النفطية بما متوسطه السنوي 12.9 % و بمبلغ يقدر بـ 4165 مليون دولار .

و عن أهمية دور المناطق الحرة في توفير فرص عمل في الدول المضيفة ، تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق حتى عام 2006 وفرت حوالي 66 مليون فرصة عمل في الصين وحدها وفرت 30 مليون فرصة عمل حتى هذا العام المذكور.

▲ صعوبات البحث : إن البحث في موضوعنا هذا لم يتم بدون صعوبات ، ذلك أن المراجع و الكتب التي تتطرق لهذا الموضوع هي قليلة جدا في بلدنا نظرا لحدائته و بالأخص هناك ضعف كبير على مستوى الكتابات باللغة العربية في هذا الموضوع و بالتالي واجهتني صعوبة في الحصول على المراجع الغير المتوفرة هنا ، لذلك تم الاعتماد على المراجع الأجنبية التي تم جلبها من بلد آخر و التي كانت هي المادة الأساسية في هذا البحث ، بعدها واجهتني صعوبة الترجمة التي ترجع إلي أسباب ذاتية و هي الضعف في فهم هذه اللغة بشكل جيد .

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

أيضا وجدت صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات و المعطيات الخاصة بمدينة طنجة حيث أن إدارة المنطقة الحرة TFZ لم أجد منها تعاوننا ، لكن بحمد الله و فضله تمكنت من الحصول عليها بجهد جهيد .

أيضا الوقت المخصص لانجاز البحص جد ضيق، فكنت كائني في سباق مع الزمن لانجاز هذا العمل، الذي يحتاج وقت أكثر من الذي خصص لنا لوضع هذا البحث بين ايديكم.

▲ إشكالية البحث :

من خلال استقرار الواقع المعاصر للمناطق الحرة، نجد البعض منها قد حققت أرقاما قياسية في معدلات النمو الاقتصادي و ساهمت في الدفع بعملية التنمية في البلدان المضيفة لها و في الجهة المقابلة نجدها في بعض البلدان قد فشلت في مساهمتها في عملية التنمية بالرغم من توفرها على مؤهلات و مميزات تساعدها على ذلك .
من هنا تبرز إشكالية البحث من خلال التساؤل عن :

إلى أي مدى نجحت المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية؟

هذه الإشكالية التي تتفرع عنها مجموعة من الأسئلة وهي :

- ما هي المناطق الحرة و كيف ظهرت ؟
- ما هي أشكالها و أنواعها ؟
- ما هي أهداف المناطق الحرة ؟
- ما هي مقومات نجاح المناطق الحرة ؟
- ما هي النتائج المترتبة على إنشاء هذه المناطق ؟
- ما هي الاكراهات و الصعوبات التي تقف دون تحقيقها لأهدافها ؟

المنهج المعتمد :

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

للإجابة على هذه الاشكالية و الاسئلة سنقوم بالاعتماد على مناهج مختلفة ، بحيث سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع مسلسل إحداث و ظهور و تطور هذه المناطق الحرة ثم المنهج الوصفي لتوضيح أشكال هذه المناطق و أنواعها. و أيضا المنهج الوظيفي و التحليلي لاجل ابراز دورها التنموي و تحليل مجموعة من المعطيات و الاحصائيات المتوفرة في هذا البحث ، و المنهج المقارنة لأجل المقارنة بين مجموعة من النماذج سوف يتم التطرق إليها في بحثنا هذا.

المنهجية المعتمدة :

سوف يتم تقسيم بحثنا إلى فصلين ، الأول : سوف يتم التطرق فيه إلى ماهية المناطق الحرة و الإعفاءات الجبائية الممنوحة لها حيث في المبحث الأول سنتناول بنية هذه المناطق بالتطرق إلى تاريخها انطلاقا من أول منطقة حرة ظهرت والتعرض لظهور هذه المناطق سواء بمصر أو بديبي أو بالمغرب على مستوى مدينة طنجة باعتبار هذه النماذج هي محل مقارنة ودراسة في الفصل الأول و أيضا سوف نتناول فيه انواعها و مقومات نجاحها و كذلك و تميزها عن النظم المشابهة لها اما في المبحث الثاني، فقمنا بمحاولة رصد الحوافز الجبائية التي تمنح لهذه المناطق على اعتبار أنها العامل الاساسي و المهم في توافد الرأسمال الأجنبي نحو هذه المناطق اضافة إلى عوامل أخرى.

و نظرا لأهمية تلك الاستثمارات فإنها تترتب عنها فوائد متعددة تسهم في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من البلدان ، سنقوم في الفصل الثاني بمعالجة الدور التنموي لهذه المناطق من خلال نماذج عديدة سوف تبرزها الاحصائيات المتوفرة لدينا و بالاعتماد على مجموعة من التقارير الحديثة الصادرة عن منظمة العمل الدولية هذا في مبحث أول الذي سوف يتم فيه تقييم أداء هذه المناطق على أن نقوم في المبحث الأخير بدراسة تجربتين جد هامتين لهذه المناطق الحرة و هما جزيرة موريس l'île Maurice و تونس .

و عالية سوف يتم تقسيم هذا البحث على الشكل الآتي :

الفصل الأول => ما هية المناطق الحرة و الامتيازات الجبائية الممنوحة لها

المبحث الأول => بنية المناطق الحرة .

المبحث الثاني => الاعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة و دورها في جذب الاستثمار

الفصل الثاني => الدور التنموي للمناطق الحرة : تجارب متعددة و نتائج مختلفة

المبحث الأول => تقييم أداء المناطق الحرة خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 – 2007

المبحث الثاني => مساهمة المناطق الحرة لتونس و جزيرة موريس في عملية التنمية

الفصل الأول : ماهية المناطق الحرة و الامتيازات الجبائية الممنوحة لها

تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية و تحفيز الإستثمارات المحلية بما يعود على تلك الدول بفوائد من جوانب متعددة، و قد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة منذ القدم حيث توسعت أنشطتها و تعددت أشكالها بتطور التجارة الدولية و بخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة منذ القرن العشرين، و نتيجة لتعدد أنواع هذه المناطق لم يجمع كتاب القانون و الإقتصاد و حتى التشريعات المختلفة على تعريف محدد لها أو خصائص معينة تميزها عن النظم المشابهة لها بشكل واضح، و من هنا يكون من الضروري الوقوف على ماهية المناطق الحرة من خلال استعراض تاريخ نشأتها و تعريف أنواعها و كذلك مقومات إنشائها و عوامل نجاحها و ذلك في (مبحث أول) على أن نتناول في (مبحث ثاني) الحوافز الجبائية الممنوحة لهذه المناطق الحرة. ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

المبحث الأول : بنية المناطق الحرة

إن فكرة المناطق الحرة برزت منذ القدم ، ولكنها تطورت عبر الزمن لتأخذ عدة أشكال وأنواع مختلفة، حيث أصبح معمولاً بها في معظم العالم (المطلب الأول) وإنشائها يستلزم توفير لها مجموعة من المقومات التي هي أساس أحداث كل منطقة حرة، التي يجب عدم الخلط بينها وبين مجموعة من الأنظمة المشابهة لها (المطلب الثاني).

المطلب الأول : نشأة و مفهوم المناطق الحرة

ظهرت المناطق الحرة في صورة موانئ حرة منذ ما يزيد عن ألفي عام، و عبر مراحل تطور مختلفة وصلت عربية ذلك التطور إلى محطة القرن العشرين معلنة إنشاء أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و ذلك في مدينة شانون بايرلندا عام 1959 م (الفرع الأول) و قد بلغ عدد هذه المناطق عام 2004 ما يزيد عن 5174 منطقة حرة في أكثر من 12 منطقة جغرافية موزعة في أرجاء قارات العالم الخمس و تعريف هذه المناطق لم يجمع في كتاب القانون و الإقتصاد على إعطاء تعريف موحد لها و هذا ما ستتم معالجته في (الفرع الثاني)

الفرع الأول : نشأة و تطور المناطق الحرة

إن فكرة المناطق الحرة يعود أصلها إلى الإمبراطورية الرومانية¹ و التي برزت في شكل موانئ حرة مورست فيها عمليات نقل و تخزين و تصدير البضائع، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنها قامت بإنشاء أول منطقة تجارة حرة عام 166 قبل

¹ تشير بعض الدراسات العربية أن فكرة المناطق الحرة هي فكرة عربية برزت إلى الوجود منذ أكثر من 15 قرناً في شبه الجزيرة العربية و بالتحديد في مكة نظراً للموقع المتميز الذي تحتله ، فهي تقع في منطقة شبه الجزيرة العربية التي تتمركز في قلب قارات العالم القديم مما جعلها تشرف على أهم شرايين التجارة العالمية و ما يؤكد هذا أن زعماء قريش عملوا على ربط علاقات مع الدول الكبرى و كل الإمبراطوريات في شكل عقود ربطت مكة بأسواق العالم بما يعرف بالتجارة الحرة فأوفدوا أحدهم إلى بلاد الشام و بدون دفع أية ضرائب..

United Nation / Economic and social commission for Asia and the pacific " Free Trade Zone and (1) Port Hinterland development " New York 2005 PP.5"

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الميلاد في جزيرة يونانية صغيرة " ديلوس " في بحر إيجا بهدف وضع حد لهيمنة جزيرة رودوس على التجارة في البحر الأبيض المتوسط حيث تميزت هذه الجزيرة بنظام تجاري خاص يتمثل في خفض الرسوم و الضرائب التي كانت تفرض على التجار و السفن العابرة من أراضيها إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية الرومانية أو غيرها من الدول و بذلك أصبحت مركزا تجاريا مشهورا في تلك الحقبة² ، كما لجأ التجار في زمن الفينيقيين للبحث عن موانئ و مدن تحميهم من هجمات القراصنة و توفر عليهم الضرائب المرتفعة التي كانوا يجبرون على دفعها أثناء مرورهم و تنقلهم ببضائعهم، فكانت مدن مثل طبرق و قرطاج تقدم لهم الحماية اللازمة و توفر عليهم تلك الضرائب التي كانوا يدفعونها في مدن أخرى. و في عام 1189 تم إنشاء أحد أهم أقدم الموانئ الحرة و ذلك في مدينة هامبورج الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية و الضرائب³ ، و تطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الإمتيازات و التسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجار في بعض الموانئ الساحلية ، كما تطورت فكرة ميناء الحر في مدينة هامبروغ عام 1888 لتواكب توسع الحركة التجارية في تلك الفترة، و تمتعت موانئ أخرى بنفس المزايا في نابولي، فينسيا، مرسيليا، تريشا، كوبنهاجن...⁴

و قد انتقلت بعد ذلك هذه الفكرة في فترات لاحقة من الدول الأوروبية الاستعمارية إلى المستعمرات التي كانت تحتلها، حيث أقيمت العديد من المناطق الحرة في المناطق الحرة في مناطق مختلفة من دول العالم، كجبل طارق عام 1704 و سنغافورة سنة

² Frédéric Beauregard : les zones franches et le développement régional : division de l'économie le 15-12-2003 N° 5.P.7

http://fr.wikipedia.org/wiki/zones_franches

³ مدينة هامبروغ بأكملها كانت منطقة حرة منذ سنة 1189 على عهد الإمبراطور Frédéric I قبل أن تتدخل في النظام الجمركي الألماني على عهد بسمارة سنة 1881 و تخصص مساحة داخل مينائها كمناطق حرة منذ سنة 1888 إلى يومنا هذا

⁴ محمد علي عوض الحراري ، الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت / لبنان - الطبعة الأولى ص 4-5. 2007.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

1819 و هونج كونج سنة 1842، وقد حققت هذه المناطق نجاحات لم تحققها حتى المناطق الحرة التي كانت موجودة في الدول الاستعمارية نفسها⁵ و في القرن العشرين و بفقدان الدول الاستعمارية معظم مصالحها باستقلال الدول التي كانت تحت احتلالها و التي كانت تشكل مصادر رئيسية لها من المواد الخام الأولية و في نفس الوقت كانت تمثل اسواقا رائجة لمنتجاتها المختلفة، و نظرا لدخول عدد من الدول المستقلة في نزاعات و اتجاهات أيديولوجية سياسية و اقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على مجتمعاتها و اقتصاداتها يضاف لذلك افتقاد معظم هذه الدول لقاعدة صناعية و تكنولوجية متطورة . كل هذا دفع بالدول المتقدمة و النامية على السواء للسعي لجذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في مجالات متعددة تتحقق معها أهداف مختلفة تسهم في دعم اقتصاداتها و الدفع بعجل التنمية فيها. و من هنا تطورت فكرة المناطق الحرة إلى مناطق حرة تهدف إلى تصدير منتجات يتم تخزينها أو تصييعها فيها، و تركزت تلك المواقع الرئيسية لخطوط التجارة الدولية و قد عزز من هذا التوجه توافق مصالح الدول المتقدمة و النامية للإستفادة من مزايا الإقتصادية المترتبة على هذه المناطق⁶.

و لذا كانت المنطقة الحرة بشانون " Shannon " المتواجدة في غرب إيرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشئت عام 1959⁷ تلاها في فترات زمنية متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962 و في الهند عام 1965 وتايوان و الفلبين و الدومينك و المكسيك و بنما و البرازيل.. الخ

⁵ مغاوري شلبي : المناطق الحرة : أهداف لم تتحقق !! في 04/04/2001 على الرابط التالي

www.islamonline.com

⁶ Frédéric Beauregard : les zones franches et le développement régional P.P 19

⁷ Thierry amorlette / Patck Rassat : stratégie fiscale internationale
Edition n°3 Maxima P.15 . Paris

أيضا انظر المرجع التالي

Amelie Dubé : Les zones franches " documente et publications N°.08 Janvier 2008

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

و نظرا للفوائد الاقتصادية المترتبة على هذه المناطق، قامت العديد من الدول بإنشاء عدد كبير منها، و قد بلغ عدد المناطق الحرة في العالم في الفترة الممتدة ما بين 1970-1998 ما يزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها و أنشطتها كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عدد هذه المناطق وصل عام عام 2002 إلى 3000 منطقة، و لتدليل هذا الإنتشار الواسع لهذه المناطق، نورد الجدول التالي الذي ينطوي على بيان بأعداد المناطق الحرة و السنوات التي تم بدأ نشاطها فيها⁸

الدولة	عدد المناطق الحرة	تاريخ بدأ نشاطها
سنغافورة	22	1815 م
الصين	18	1979 م
المكسيك	17	1965 م
ماليزيا	14	1971 م
الإمارات	7	1985 م
مصر	7	1973 م

⁸ محمد علي الحرازي - الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات مرجع سابق ص 7

سوريا	6	1952 م
الأردن	5	1973 م
الفلبين	5	1972 م
الدومنيكان	4	1969 م
تنزانيا	4	1968 م
كوريا الجنوبية	3	1971 م
هونغ كونج	2	1842 م
لبنان	2	1954 م
السلفادور	2	1974 م
موزمبيق	2	1980 م
تايوان	1	1965 م
البرازيل	1	1967 م
سيريلانكا	1	1971 م
تونس	1	1972 م
إندونيسيا	1	1973 م
تايلاند	1	1981 م
اليمن	1	1971 م

و في إطار بحثنا سننتقل للحديث عن نشأة المناطق الحرة في كل من مصر و دبي و مدينة طنجة باعتبارهم نماذج مختارة محل الدراسة و المقارنة.

الفقرة الأولى : نشأة المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية

عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركزا للتجارة باعتبارها الطريق للتجارة الواردة من أوروبا إلى آسيا و بالعكس، والتي كانت تسلك الطريق البري من الإسكندرية إلى موانئ

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

البحر الأحمر، و قد أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 حيث عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس و يقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية لتوسيع و صيانة ميناء بورسعيد طبقا لاحتياجات التجارة بهدف الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر الذي يصنف على أنه من أفضل المواقع على الخريطة الجغرافية للعالم قديما و حديثا، خاصة بعد شق قناة السويس التي جعلت من مصر نقطة تتوسط العالم بشماله و جنوبه.

و في عام 1920 اتفق على عدم تطبيق نظام المناطق الحرة إلا في المناطق المحاطة بجدار جمركي ، و أن يتم تفريغ كافة الواريدات ((باستثناء الممنوع منها)) يرسم هذه المنطقة بعد تقديم مستندات الشحن.

و تطورت فكرة المناطق الحرة و لم تنتظم في تشريع قانوني إلا في عام 1952 حيث صدر القانون رقم 306 بشأن نظام المناطق الحرة و كان الهدف من هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية و تشجيع تجارة الترانزايت و قيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود و الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود ، و في عام 1963 صدر قانون الجمارك رقم 66 و خصص الباب الرابع منه للمناطق الحرة كما صدر قانون رقم 51 لسنة 1966 بشأن تنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد و نظرا لظروف الحرب 1967 توقف نشاط المنطقة.

و في بداية السبعينات انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف جذب الاستثمارات لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية فيها، و في سبيل ذلك صدرت قوانين الاستثمار المتعاقبة بدءا من القانون 65 لسنة 1971 في شأن استثمار المال العربي و المناطق الحرة، ثم قانون رأسمال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة رقم 43 لسنة 1974 و كذا قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 و أخيرا قانون ضمانات و حوافز الاستثمار رقم 8⁹ لسنة 1997 و تم إضافة باب رابع له تحت مسمى تيسير

⁹ أحمد نبيل محمد الجداوي : المناطق الحرة في مصر / النشأة - التطور - الأهمية: الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة المناطق الحرة [الشارقة-27- 31 مارس 2005] ص.20.21

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

اجراءات الاستثمار و ذلك بالقانون و رقم 13 لسنة 24 ووفقا لهذه القوانين يتم اقامة المشروعات الاستثمارية من خلال نظامين لكل منهما شروطه و فلسفته التي تشجع و تجذب الاستثمارات المحلية و العربية و الأجنبية و هذان النظامان هما : نظام الاستثمار و نظام المناطق الحرة .

الفقرة الثانية : إنشاء المنطقة الحرة بجبل علي بدبي

كانت دبي ولم تزل تشتهر بالتجارة حي تمثل محطة ترانزايت هامة للبضائع العابرة إلى دول الخليج العربي و الجزيرة العربية و آسيا و أفريقيا، و أضاف انفتاح حكامها و سعيهم لتحويل إمارتهم إلى مركز اقتصادي عالمي ميزة أخرى تضافرت مع أحدهم بأرقى أساليب الإدارة الحديثة و هو الأمر الذي تسارعت معه صعوبة التطورات المضطردة التي شهدتها هذه الإمارة في مجال التنمية الاقتصادية و بذلك يمكن القول بأن إمارة دبي على جناحي الإدارة و الإرادة احتلت موقعا متميزا على خارطة الاقتصاد العالمي، و دخلت إلى القرن الحادي و العشرين و هي تنطلق مسرعة للخروج من قمم العالم الثالث إلى رحابة عالم الدول المتقدمة، و من بين ما قام به الشيخ راشد لتعزيز وضع الإمارة في ميدان الاقتصاد و التجارة الدولية، إنشاء ميناء جبل علي عام 1979 و ثم إنشاء المنطقة الحرة بجبل علي مساحة 100 كيلو متر مربع مسورة بالكامل و هي مساحة جعلت منها إحدى أكبر المناطق الحرة في العالم، و على الصعيد القانوني المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة بجبل علي فقد تم إصدار المرسوم رقم 1 لسنة 1980 و تلا ذلك صدور المرسوم رقم 1 لسنة 1985 بإنشاء سلطة المنطقة الحرة بميناء جبل علي. و تضمنت مسؤوليات السلطة إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل و تقديم المساعدة والخبرة الفنية، كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة و القوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة و إعداد تأشيرات الإقامة و توفير السكن و المواصلات...

و لمناخ الاستثمار المتميز الذي تتمتع به مدينة دبي و للإجراءات المتعددة التي اتخذتها حكومة دبي من أجل توفير أكبر قدر من النجاح للمنطقة الحرة بجبل علي، كل هذا جعلها تحتل المرتبة الأولى كأفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط ، كما تم تصنيفها من قبل الاتحاد الأوروبي للمناطق الحرة كأفضل منطقة حرة متطورة في العالم سنة 2004 ، و ذلك لدورها الريادي على مستوى الصناعة و النمو الكبير الذي حققته¹⁰.

الفقرة الثالثة : إنشاء المناطق الحرة بمدينة طنجة

يعتبر المغرب من الدول السبّاقة إلى تبني فكرة المناطق الحرة، فتم خلق مناطق حرة بمدينة طنجة في سنة 1962 بموجب ظهير رقم 1-61-462 لسنة 1961 داخل منطقة الميناء القديم الذي يحتل موقعا استراتيجيا بين المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط ، كما أن المدينة لا تبعد عن أوروبا سوى بـ 14 كيلومتر ، و كانت المساحة المقررو أن تحتلها المنطقة الحرة محددة في 11.68 هكتار إضافة إلى رصيف طوله 130 مترا، لكن وقع اقتطاع جزء منها لتضم الآن 5.46 هكتار فقط¹¹ و من مزاياها أنها تتواجد في قلب الوسط الحضري ، فاليد العاملة لا تضطر لقطع مسافات طويلة للوصول إليها، و بجوارها توجد فنادق كبرى يمكن أن يستعملها الأجانب المشتغلون بالمنطقة، ومع بداية السبعينات بدأت المنطقة الحرة تستقبل وحدات صناعية بعد أن ظل يغلب عليها النشاط التجاري الذي لاقت فيه منافسة من طرف سبتة و جبل طارق، و يسهر على تسيير هذه المنطقة مكتب استغلال الموانئ الذي يجمع بين القسم التجاري و القسم الإداري الذي يتولى القيام بالعديد من المسؤوليات نذكر منها :

¹⁰ عبد الرحمن التيشوري : المنطقة الحرة في جبل علي " دراسة متواجدة في موقع المنشاوي للدراسات و البحوث العملية منشورة في سنة 2003-2004 ، على الرابط

www.minshawi.com

¹¹ Mohamed El ohazi : place financières offshore le bilan de l'expérience Marocaine : mémoire pour l'obtention du diplôme d'études supérieures 65 sciences Economiques-casablanca.P.154. anne 1998-1999

- مراقبة دخول و خروج السلع
 - مسك سجل بشكل تسجل فيه جميع العمليات الانتاج المستوردة و المصدرة
 - القيام بعمليات جرد للسلع المخزنة عند المكلفين بالعمل
 - إعداد تقارير بخصوص الأنشطة الشهرية و السنوية للمنطقة الحرة¹²
- و جهود المغرب لتشجيع هذه المناطق لم يقف عند هذا الحد، فمع بداية الثمانينات عمل المغرب على القيام بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى إعادة هيكلة البناء الإقتصادي المغربي حيث كانت الجهود ترمي إلى ادماج المغرب في المحيط الإقتصادي العالمي و محيطه الجغرافي و الجيو اقتصادي ، من هذا المنطلق حدد المغرب نصب عينيه تحقيق بعض البرامج و السياسات الاقتصادية كان من بينها خلق مناطق حرة جديدة، بإظهار نية التفتح كبير على الخارج و تشجيع المبادرة الحرة، و الملاحظ أن الضوء الأخضر لانطلاقه هذا التوجه بشكل حقيقي تم بواسطة الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول آنذاك الدكتور عزدين العراقي و المؤرخة في 14 يوليوز 1989 و معلوم أن مضمون تلك الرسالة يؤكد أن من بين القضايا الأساسية التي تشغل بال المسؤولين المغاربة، توجد مسألة التنمية الاقتصادية خصوصا و أنها تعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المغربي و بالتالي من شأنها أن تدفع بالبلاد نحو المزيد من النهوض و الإزدهار في فترة أصبح فيها البعد الإقتصادي يعد الدعامة الأساسية لسياسة الإقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الرسالة الملكية، نشير إلى كون الملك الحسن الثاني رحمه الله أكد أكثر من مرة في العديد من خطباته على ضرورة إعطاء السياسة الإقتصادية بعدا ليبراليا و أكثر انفتاحا على السوق الدولية بالإعتماد على الاستثمار الخاص ، و هكذا أكد على اقتناعه بأن " الاقتصاد الليبرالي هو أفضل

¹² امساعد مصطفى : المناطق الحرة الصناعية الجوى الاقتصادية و التوجهات المستقبلية ..رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، السنة الجامعية 1995-1996 . ص 172. الدار البيضاء

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

اختيار لتحريك الطاقات المبدعة، ومن خلال لاقتصاد الحر تتضاعف المبادرة الفردية أو الجماعية التي يعد الاستثمار ركيزة لتحسين إطار الحياة و انعكاساتها¹³ و في الواقع نلاحظ أن نهاية الثمانينات و طوال التسعينات سعى المغرب بكل طاقته نحو تشجيع الاستثمار الوطني و جذب الاستثمار الأجنبي بتقديم ضمانات أخرى إضافية من خلق مناطق حرة صناعية جديدة و تجارية، و مالية. و نظرا للموقع الاستراتيجي المتميز لمدينة طنجة انصب الاهتمام عليها يشكل أكبر فتم إنشاء منطقة حرة مالية بموجب القانون رقم 90 . 58 الصادر في 26-1992 وذلك لأجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و أيضا تكوين الكفاءات الوطنية و تمكينها من فهم الأوجه المالية الدولية.¹⁴ وفي سنة 1995 أنشأ بطنجة أيضا مناطق حرة للتصدير TFZ والتي بدأت في العمل سنة 1999 و سنسلط عليها الضوء في المبحث الثاني، و المغرب لم يقف عند هذا الحد ، بل توجت هذه الجهود بالقيام بإنشاء و خلق مشروع ضخم وهو ميناء طنجة المتوسط و ذلك لأجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة، و هذا الميناء تواجد لنقل الحاويات ما بين أوروبا و إفريقيا و أيضا ما بين القارة الأمريكية و الشرق الأوسط ، ويقع على بعد 35 هكتار، غرب طنجة و تتواجد به مناطق حرة لوجستكية تبلغ مساحاتها 130 هكتار، و منطقتان صناعيتان حرتان تقع على بعد 25 كلم هما ملوسة - 1 - 600 هكتار ، و ملوسة 2 مخصصتان لاحتضان الصناعات الخفيفة الموجهة للتصدير، و جميع هذه المناطق توفر للمستثمرين خدمات و تسهيلات من مستوى عال، كما أنها معززة بنظام ضريبي جذاب و سيستفيد في إطارها المستثمرون من كلفة تحويل تنافسية¹⁵ ولكن لكنها لم يبدأ في العمل لحد الآن

¹³ خطاب العرش 3 مارس 1988

¹⁴ ادريس الوليد : المناطق الحرة المالية و اسهاماتها في تنشيط الاقتصاد / رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام. السنة الجامعية 1998-1999 . ص. 223

¹⁵ الشرق الأوسط جريدة يومية الجمعة 19 يناير 2007 العدد 10279

أيضا الرجوع للموقع الإلكتروني التالي :

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

و في ما يلي نورد خريطة توضح موقع المناطق الحرة الجديدة .



المصدر :

www.tmsa.ma/zones_activites_immobilier



المصدر : وزارة التجهيز و النقل

<http://www.mtpnet.gov.ma>

إنشاء هذه المناطق تتجلى في :

- جذب و تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية لتحقيق تنمية اقتصادية و إقامة مشاريع البنى الأساسية و المرافق و التسهيلات الخدمية¹⁶
- زيادة حركة التبادل التجاري و زيادة حجم الصادرات و موارد النقد الأجنبي
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني و تنويع مصادر الدخل
- إدخال تقنيات حديثة
- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة و تنمية مهاراتها
- استغلال المزايا النسبية المتوفرة

¹⁶ عبد الرحمان التيشوري – المنطقة الحرة في جبل علي .. مرجع سابق.ص.3.

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

- تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية – بنوك مصاريف ، خدمات النقل و الاتصالات) حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة.
- منظمة الأمم المتحدة في عام 1985 قد وضعت جدولا تبين فيه الأهداف الأكثر أهمية للمناطق الحرة و هي :
- توليد مصادر للعمالات الأجنبية
- إيجاد فرص عمل
- جذب رأس المال الأجنبي و التكنولوجيا المتطورة
- اكتساب مهارات جديدة
- خلق روابط بين الاقتصاد المحلي و صناعات المناطق الحرة¹⁷

الفرع الثاني : مفهوم و تنظيم المناطق الحرة و مقومات إنشائها

إن أهمية المناطق الحرة و الدور الذي تلعبه ، يستدعي منا الوقوف على مفهومها و كذلك الإطار التنظيمي لها و كذا مقومات التي ترافق إنشائها باعتبارها الشرط الأساسي لنجاح هذه المناطق إضافة إلى عوامل أخرى سيتم التطرق لها في المبحث الثاني

الفقرة الأولى : تعريف المناطق الحرة

تشير بعض الدراسات إلا أن مصطلح المناطق الحرة ، جرى استخدامه منذ القرن 19 عشر إلا أنه بالرغم ذلك فإن كتاب القانون و الإقتصاد لم يجمعوا على تعريف أو مصطلح محدد لهذه المناطق، و يرجع ذلك إلى تنوع الأنشطة الاستثمارية التي تزاوَل فيها، و من المسميات التي أطلقت على المناطق الحرة ، المناطق الإقتصادية الحرة. الموانئ الحرة ، المناطق الحرة للخدمات ، النقاط الحرة ، المناطق الحرة الإعلامية ... و غير ذلك من المسميات و بالرغم من تعدد هذه المسميات فإنها

¹⁷ سمير شرف ، ماجد محفوظ " دراسة تحليلية للفوائد و التكاليف للمناطق الحرة" مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية "سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية" المجلة 27 العدد الرابع "2005"

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

كلها تندرج في إطار العام و الشامل لصفة المنطقة الحرة¹⁸، و بناء عليه سوف يتم استعراض بعض التعريفات الفقهية بالإضافة لبعض التعريفات التي وردت في بعض التشريعات العربية .

أ - تعريف المناطق الحرة في الإصطلاح الفقهي

رغم اتفاق العديد من الكتاب على جوانب معينة في تعريف المناطق الحرة إلا أنهم اختلفوا في جوانب أخرى ، وقد عرف جانب من الفقه المناطق الحرة بكونها : " جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها و يتم تحديده بالأسوار و عزله عن باقي أجزاء الدولة و يخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة¹⁹ " و عرفها جانب آخر من الفقه بأنها : " قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و يتم عزلها جمرkia عن الدولة بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المناطق معاملة الصادرات و تعامل البضائع الخارجة منه معاملة الواردات إلا أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدولة و يتم تجهيزها بالمرافق العامة و تتمتع المشروعات المقامة عليها بإعفاءات ضريبية و جمركية و إجرائية " و في رأي ثالث تعرف المناطق الحرة بكونها " منطقة صغيرة جغرافيا محدودة تتواجد بداخلها أنشطة صناعية و تجارية ، و تتمتع بنظام ضريبي خاص يمكن أن تأخذ مجموعة من الأشكال أو الأسماء من مثل منطقة المقاولات المنطقة الحرة التجارية²⁰ " و في دراسة عن تقييم المناطق الحرة صادرة عن اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا ((الإسكو)) إحدى منظمات الأمم المتحدة عام 2001 ، جاء فيها تعريف المناطق الحرة بأنها : (مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء تستفيد من

¹⁸ محمد علي عوض الحرازي : مرجع سابق . ص . 9 .

¹⁹ مغاوري شلبي : مرجع سابق

²⁰ Christophe degryse : l'économie en cent et quelques nots d'actualité
Edition de boech .P.208.Paris 2007

انظر أيضا

+ Frédéric Beanregard : les zones franches et développement régional.oP.P3

الإعفاء من الرسوم الجمركية و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ على مخزون البضائع للتوزيع و تأخير دفع رسوم الاستيراد عليها أو تقلل دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها)

و يلاحظ على هذه التعريفات إشارتها إلى الأنشطة التي يتم مزاولتها في هذه المناطق ، كما أنها حصرت موقع تلك المنطقة بجوار الموانئ أو المطارات بالرغم من أن هناك مناطق حرة تنشأ فيها أقاليم بعيدة عن تلك الأماكن يكون هدفها في بعض الأحيان تنمية تلك الأقاليم ، كما يؤخذ عليها عدم الإشارة فيها إلى الأهداف التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها من وراء إنشائها للمناطق الحرة ²¹

ب – تعريف المناطق الحرة في التشريعات القانونية :

لم تقم أغلبية التشريعات القانونية التي لها علاقة بالمناطق الحرة خاصة الدول العربية بالتعرض لتعريف المناطق الحرة ²² و لكن نجد البعض منها قد قام بوضع تعريف للمناطق الحرة و بالرجوع إلى قوانين استثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة، في القسم الثاني منه خصصه للمناطق الحرة و عمل في الفصل الأول على التعريف بها حيث ينص في المادة 670 منه على أنه (تعتبر مناطق حرة في تطبيق أحكام القانون

أ- المناطق الحرة العامة و هي :

1- المناطق الحرة العامة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية أو الجوية أو المنافذ البحرية

2- المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها

3- المناطق الحرة العامة التي تنشأ داخل البلاد

²¹ محمد علي عوض الحرازي : مرجع سابق . ص. 26

²² من التشريعات التي لم تقم بتعريف المناطق الحرة نذكر :

+ قانون المنطقة الحرة في ميناء جبل علي رقم 1 لسنة 1980م

+ قانون المنطقة الحرة في مطار دبي رقم 2 لسنة 1996 م

+ قانون المنطقة الحرة الكويتي رقم 32 لسنة 1995 م

و يصدر بإنشاء هذه المناطق بيانات موقعها و حدودها قرار من مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء²³

أيضا قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردني رقم 32 لسنة 1984 عرفها بكونها جزء من أراضي المملكة محددة و مسورة بحاجز فاصل توضح فيه البضائع لغايات التخزين و التضييع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب و الرسوم المترتبة عليها ، و تعتبر هذه البضائع و كأنها خارج المملكة .

و في الدراسة التي أعدها الباحث عوض الحرازي حول المناطق الحرة قام بتقديم تعريف مقترح للمناطق الحرة وهو كالتالي :

" المنطقة الحرة هي عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة ، و تعزل عن بقية أجزائها ، و يجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية بقواعد قانونية و اقتصادية و إجرائية خاصة بهدف جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية إليها أهداف أخرى للدولة المضيفة " ²⁴

و ليتم تحقيق أهداف المناطق الحرة لابد من توفر شروط لذلك ، إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الإنشاء لهذه المناطق.

الفقرة الثانية : مقومات إنشاء المناطق الحرة

بغيت إنشاء منطقة حرة في بلد ما لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية وهي:

◀ المقومات السياسية و الأمنية

²³ مجموعة القوانين المصرية : قوانين الاستثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة .
²⁴ سمير شرف / ماجد محفوظ : المرجع السابق . ص.6

لا جدال في أن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو قرار سياسي ، قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرارا تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف و الشركات الدولية النشاط المدعوة للإستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها، إذ أن معظم الاستثمارات التي تأتي إلى هذه المناطق تعود إلى شركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق ، و بالتالي لا يمكن توقع تدفق هذه الاستثمارات مالم تكن هناك على الأقل نقاط التقاء و مصالح و ضمانات كافية بحيث تؤدي إلى زيادة مقدرتها التنافسية و تعظيم أرباح استثماراتها و لأطول مدة ممكنة و بأقل المخاطر، فمثلا أحرزت الصين المرتبة الأولى بين الدول النامية و المرتبة الثانية بين دول العالم خلال عقد التسعينات في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة تبنيها منهاجيا سياسيا مهادنا للولايات المتحدة و الغرب عموما، فقد حرصت على عدم الاصطدام معها و تغليبها للمصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأخرى.

و قرار استحداث المناطق الحرة يجب توفير له المناخ السياسي و الأمني المستقر و سيادة السلام و الوثام الوطني و الاستقرار السياسي و علاقات طيبة مع دول الجوار، لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ و هي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلية غالبا ، بل إنها تقام في ضوء حاجة وطنية و إقليمية.

إن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستمر في البلد المعني ، الأمر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البنية السياسية الملائمة تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية ((حرية الصحافة ، استقلال القضاء و الشفافية و المشاركة ..)) باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية²⁵

²⁵ أسعد حمود السعدون : مقومات إنشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة : مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة مناطق الحرة. ص 2 . المرجع المذكور سابقا

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

◀ **المقومات التشريعية** : و تتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها و المزايا و الحوافز التي توفرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة و التأمين و التقاضي و التحكيم و التأمين و التعامل مع الاستثمارات الأجنبية و تسجيل الشركات و تحديد أنظمة البنوك و شركات التأمين²⁶

◀ **المقومات البشرية** : ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة و المؤهلة للعمل في الشركات و المشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبياً و هناك عاملان أساسيان و متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجهة نظرا الشركات الدولية و هما : المهارات و المرونة.

فالأولى تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية بينما تعني الثانية المرونة سرعة التحرك و حرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات داخل المناطق الحرة و هذا يتطلب من المشروعات المقامة داخل الدولة أن يكون لديها بدائل محلية لمراجعة هذا الانتقال أو أنها قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها ، الأمر الذي يجعل الشركات العالمية في المناطق الحرة تبحث عن قوى العمل الجديدة في كثير من البلدان النامية بسبب البطالة ، أما البلدان قليلة السكان فينبغي وجود أحد أدنى من الضوابط و مرونة أكبر في استيراد العمالة و هذا بسبب ما أتاحتها قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة في استيراد الأيدي العاملة الأجنبية و تهيئتها للعمل في المناطق الحرة بجبل علي²⁷

◀ **المقومات الجغرافية و البيئية** : و التي تتمثل في قرب موقع المناطق الحرة من خطوط التجارة الدولية و لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها، كالمناطق الحرة بطنجة أو المنطقة الحرة ببورسعيد بمصر

²⁶ محمد الشيخ حمادي : المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار / جريدة الصباح الموقع الإلكتروني :

أو بالقرب من المطارات أو على حدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية
كالمنطقة الحرة بدبي بجبل علي بهدف خفض تكاليف النقل، إن أحد العوامل العامة
التي تدفع الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض
النسبي في تكاليف النقل و اختزال الوقت اللازم له بخاصة أنه يمثل نسبة عالية من
تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية

أما فيما يتعلق بأهمية المقوات البيئية للمناطق الحرة، فإن ذلك يتأتى من رغبة
و حرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات و
الظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما يبسر لها إنجاز عملياتها الإنتاجية، و عرض
سلعها أو خدماتها و تصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو عالميا²⁸

الفقرة الثالثة : الإطار التنظيمي للمناطق الحرة

إن اعتبار المناطق الحرة مؤسسات اقتصادية هامة تستوجب ضرورة البحث عن
الجانب الإداري الذي تسير بواسطته و كذا الإطار الذي يحكم عملها و أنشطتها
و بالتالي فإن مسؤولية تسيير و السهر على المناطق الحرة لاتخرج في غالب
الأحيان عن ثلاث أجهزة وهي:

- الوزارة الوصية
 - السلطة المركزية
 - هيئة أو جهاز التسيير l'organisme de gestion
- أ - الوزارة الوصية : إن اختيار الوزارة الوصية يرتبط بنوع المنطقة الحرة
المحدثة فمثلا المناطق الحرة المالية فإنها تخضع لوزارة المالية ، و المناطق الحرة
الصناعية تخضع لوصاية وزارة الصناعة و هكذا. و بصفة عامة فإن مسؤوليات
الوزارة الوصية تتمثل في :- إعداد المقترحات التشريعية و القانونية لتندير هذه
النمناطق و إدخال تعديلات عليها كلما دعت الضرورة لذلك.

²⁸ أسعد حمود سعدون : المرجع السابق . ص. 141 .

- الدفاع عن مصالح المنطقة بالنسبة لباقي السلطات الحكومية.

- نقل التوجيهات الحكومية.

- ممارسة السلطة العامة للمراقبة والحراسة.

إن مسألة وجود وزارة وصية على المناطق الحرة لم تخلو من وجود سلبيات و
عيوب نذكر منها:

■ مهما يكن الشكل السائد للمناطق الحرة فهي تعرف دائما أنشطة أخرى لا تنتمي
لنفس القطاع و كمثل على ذلك منطقة حرة تجارية تعرف أيضا أنشطة صناعية
و بنكية و بالتالي قد يكون هناك تدخل للوزارات الأخرى
■ تشريعات المناطق الحرة التي تتعلق بالإعفاءات الضريبية و الجمركية تكون
مأخوذة من وزارة المالية أكثر من تشريعات الموانئ و المطارات التي تهتم بها
وزارة الأشغال العمومية و تشريعات تجارية و صناعية التي تهتم بها الوزارات
المهتمة بهذين القطاعين...

لمواجهة هذه الصعوبات قامت بعض الدول مثل تركيا بمنح مسؤولية وصاية
المناطق الحرة للوزارة الأولى، أما بالنسبة للمغرب فأفضل حل كان هو إعطاء هذه
المهمة إلى الوزير الأول نظرا للمكانة التي يحتلها داخل النظام المغربي²⁹

ب السلطة المركزية : و قد تسند مهمة التسيير إلى إدارة داخل وزارة معينة ذات
كفاءة مالية اقتصادية أو مؤسسة عمومية، و تتحدد مسؤولية السلطة المركزية
في ضمان الوصاية على أجهزة تسيير المناطق الحرة و القيام في التحكم في
خلافات الشركات و المستثمرين و كذا اعتماد و قبول مشاريع الاستثمار
و أيضا اقتراح التعديلات التحسينات التي تراها مناسبة لهذه المناطق..³⁰

²⁹ Rapport sur les zones franches =>op. P.26.27. Direction des imports. Mai 1990

³⁰ إدريس الوليد : المناطق المالية الحرة و إسهاماتها في تنشيط الاقتصاد / دراسة قانونية تحليلية مقارنة لنماذج دولية ، رسالة لنيل دبلوم
الدراسات العليا في القانون العام- السنة الجامعية - 1998-1999 - ص. 49.

ج- هيئة التسيير : في هذا الإطار يمكن أن يمنح التدبير إلى مؤسسة عامة أو إلى شخصية ذات امتياز concessionnaire

و يمكن أن تكون مهام جهاز التسيير على الشكل التالي نذكر :

■ تعريف و تطبيق سياسات و استراتيجيات و امتيازات المناطق الحرة عن

طريق رسائل إعلانية و إعلامية

■ خلق إدارة لمراقبة و استغلال المخازن

■ الالتزام بتشغيل أراضي المنطقة

■ في المنطقة الحرة ((ماسات)) سلطة المنطقة تتوفر على مهام كبيرة ، تحقيق

مراقبة الخدمات المخصصة للمقاولات، بنوك، تأمينات، مطاعم ، فنادق ، نقل...

■ شرطة عامة للمنطقة.

فالنسبة للتسيير من طرف مؤسسة عامة، فإن الأمر يتعلق بخلق كيان له

شخصية قانونية و استقلال مالي تحت وصاية السلطة العمومية التي يعهد إليها

بتدبير إدارة المنطقة الحرة ، و نظام التسيير هذا تم اتباعه من طرف عدة دول :

مثلا هناك جمهورية مصر العربية بموجب قانون رقم 43 لسنة 1974 المعدل

بقانون رقم 32 سنة 1977 فإن تسيير كل منطقة حرة يتم من طرف مجلس

إداري يتم اختيار أعضائه من طرف مجلس إدارة السلطات العامة للمناطق

الحرة التي تمثل شخص معنوي تابع لوزارة الإقتصاد و التعاونية الإقتصادية.

و في الأردن ، المناطق الحرة مسيرة من طرف وحدة اسمها تعاونية المناطق

الحرة يتعلق الأمر بشخص معنوي له الحق العام يتمتع بالشخصية القانونية و

الاستقلال المالي تخضع لوصاية وزارة المالية ، أما في سوريا فبمقتضى الظهير

رقم 18 لسنة 1971 فإنه يتم خلق مؤسسة عامة تحت مسمى السلطة العامة

للمناطق الحرة بالجمهورية العربية السورية تحت وصاية وزارة الإقتصاد

و التجارة الخارجية تقوم بالسهر على شؤون المناطق الحرة.

أما بالنسبة لتسيير المناطق الحرة من طرف شخصية خاصة تحت نظام الإمتياز نورد المثال المتعلق بالمغرب، فالقانون المغربي يسمح بتفويض بعض التسهيلات للأشخاص الخاصة ذات امتياز و التي تعمل على السهر على شؤون المناطق الحرة و هذا ما جاء به الظهير المتعلق بالمناطق الحرة لطنجة لسنة 1961 رقم 1-61-426. حيث ينص فالمادة 15 منه : أنه تسيير المناطق الحرة يمكن أن يمنح سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة...³¹

بعد الجانب التنظيمي و القانوني يبقى من الواجب تمييز المناطق الحرة عن غيرها من النظم المشابهة لها و كذا التطرق لأشكالها و أنواعها.

المطلب الثاني : أنواع المناطق الحرة و تمييزها عن النظم المشابهة لها

إن المناطق الحرة تتعدد أنواعها بحسب موقعها أو وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به المشروعات الإستثمارية فيها ، إلا أن هناك بعض جوانب التفرقة التي تختلف فيها المناطق الحرة عن بعض الأنظمة القريبة منها، و من ثم فقد يكون من الملائم أن نتعرض لأنواع المناطق الحرة و بيان الفرق بينها و بين النظم المشابهة لها و ذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : أنواع المناطق الحرة

إن البحث عن أنواع المناطق الحرة يؤدي بنا إلى الوقوف على خمسة أشكال جد متناولة في المجال الدولي، و هذه الأشكال لم تكن وليدة فترة واحدة، بل جاءت عبر مختلف الحقب الزمنية ، فمنها ما هو عريق كالمنطقة الحرة التجارية ثم بعد ذلك بدأ اجتهاد الإنسان في الميدان الإقتصادي في ابتكار نماذج جديدة أمثلها عليه ضرورة اقتصادية ملحة نابعة من إطار وطني و أحيانا دولي ، و في هذا السياق يمكن الحديث عن المنطقة الحرة الصناعية و المنطقة الحرة المالية و منطقة المقاولات ثم أخيرا نجد نموذجا و شكلا حديثا و غير متداول بنفس الوتيرة التي

³¹ Rapport sur les zones franches .p.p.29

هي عليها باقي الأشكال الأخرى يتعلق الأمر بالمجتمعات العملية
les parc scientifiques

الفقرة الأولى : المناطق الحرة الأكثر انتشارا

إن الأشكال المعروفة و المنتشرة عبر سطح الكرة الأرضية تتمثل في
المنطقة الحرة التجارية و هي الشكل الكلاسيكي بلا منازع ثم نجد في المقام
الثاني المنطقة الحرة الصناعية بالرغم من كونها وليدة السنوات القليلة الماضية
فالتاريخ لهذه المنطقة يبدأ من سنة 1958 حيث تم خلق أول منطقة حرة صناعية
بايرلندا في منطقة شانون³²

- المنطقة الحرة التجارية : تعد هذه المنطقة في غالب الأحيان عبارة عن حيز
جغرافي محدد يقع قرب ميناء وفي بعض الأحيان يقع بداخل الميناء ، و تنشأ هذه
المناطق للقيام بأنشطة تجارية محدودة و مسموح بها مع باقي العالم ، و قد عرفها
P.Lorot و T.Showob : بأنها " مساحة محددة المعالم ، و غالبا ما تتواجد
داخل أو أقرب ميناء لا يخضع نشاطها التجاري مع الخارج لأية قيود، و بإمكان
المنتجات الدخول و الخروج دون أداء رسوم جمركية، كما يمكن أن تخزن بها
البضائع لمدة متفاوتة حسب الإجراءات المعمول بها داخل كل منطقة ، أو تفتح
من أجل التأكد منها أو لإعادة تعبئتها.

و غالبا ما تستعمل من طرف الشركات التي تركز أنشطتها على الاستيراد
و التصدير أو التوزيع بالجملة ، كما نجد مفهوما آخر لهذا الشكل دورا حيويا في
تطور الحركة التجارية بأوروبا الشمالية و مؤخرا في دول الشرق الأوسط ، كما
أن هناك ما يسمى بمحلات *duly free shop* التي تعد امتدادا للمنطقة الحرة
التجارية ، و توجد بالموانئ و المطارات و توجه خدماتها للسياح التي تكون غير

³² إدريس الوليد : المناطق المالية الحرة و إسهاماتها في تنشيط الإقتصاد .. المرجع السابق . ص 42

خاضعة للرسوم و توفر مداخيل جد هامة³³ إلا أنه مع بداية الستينات مالبت أن وقع إثراء لهذا المفهوم مع هبوب رياح التصنيع على بعض الدول النامية ورغبة الدول المصنعة في التخفيض من تكاليف الإنتاج عن طريق توظيف اليد العاملة الرخيصة المتوفرة بكثرة لدى هذه الأخيرة ، فظهر مصطلح المناطق الحرة الصناعية الموجه نحو التصدير بالرغم من أن هناك أحيانا صعوبة في التمييز بين ما إذا كانت المنطقة الحرة التجارية أم صناعية ، إذ أن هناك مناطق حرة توصف بأنها صناعية لكونها ترغب في استقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية ، وهي حين لا تفلح في ذلك يبقى الطابع التجاري هو المهيمن³⁴ و هذا ما سنتعرض له في الشكل الثاني

ب – المناطق الحرة الصناعية : ظهرت هذه المناطق كنتيجة لتطور الشكل المذكور أعلاه ، و برزت أول منطقة حرة صناعية بإيرلندا سنة 1959 بمدينة Shannon ، التي شكلت التجربة الأولى في هذا المجال ، و التي سرعان ما تم تبنيتها من طرف عدة دول بغض النظر عن مساحتها أو حجم سكانها أو مستوى دخلها الفردي السنوي مثل التايوان كوريا الجنوبية ، المكسيك ، الصين ، جزر موريس ، الفلبين.. إلخ و تكون المناطق الحرة الصناعية في غالب الأحيان عبارة عن مجمعات صناعية تتواجد داخل مساحة محددة جغرافيا تطلق عليها عدة تسميات³⁵ لها قاسم مشترك يتمثل في خلق مناخ تتعدم فيه أو على الأقل تتقلص فيه القيود التي تعرقل النشاط الاقتصادي سواء كانت قيودا ذات طبيعة جمركية أو جبائية أو إدارية ...

³³ Roger Brunet : Atlas Mondial des zones franches et des paradis fiscaux / Fayard / Redus.P.19
1986.Paris

³⁴ مصطفى امساعد : مرجع سابق . ص . 23 . 24

³⁵ Zones franches industrielle d'exportation - Zones industrielles libres – Zones de libre exportation / Zones de libre échange –Zone d'exportations industrielles – Zones de promotions des investissements – zones économiques spéciales – zones de production des investissements

فالدور المنوط بالمنطقة الحرة الصناعية و النتائج المنتظرة منها هما اللذان يعطيان الشكل النهائي لهذه الأخيرة ، فالدول السائرة في طريق النمو و بعض الدول النامية قد ركزت على المناطق الحرة الصناعية كأداة انتقلت بواسطتها من مرحلة تطبيق سياسة استبدال الواردات إلى اتباع استراتيجية تقوم على تشجيع الصادرات³⁶

و تتميز المناطق الحرة الصناعية بـ :

○ إن موقعها يقع عادة في مساحة محددة و يتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة

○ تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة المشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة

○ إن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة

○ يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الإرتقاء

بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة

○ تتمتع هذه المناطق هذه المناطق بجميع صورها بالحوافز الجمركية و الضريبية و التسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة بهدف جذب الإستثمارات إلى مناطق الحرة.

و تهدف المناطق الحرة بالدرجة الأولى إلى جذب الشركات الأجنبية الصناعية التي تخصص في سلع يتم إنتاجها بأحدث المعدات التكنولوجية كما تستخدم أيدي عاملة متميزة في مهارتها، و من أبرز المناطق الحرة الصناعية التي اشتهرت على المستوى العالمي تلك التي يتم إنشاؤها في سنغافورة و كوريا الجنوبية و هونج كونج و التايوان.

الفقرة الثانية : الأشكال الحديثة و المتطورة للمناطق الحرة

³⁶ امساعد مصطفى : مرجع سابق.ص.26 ..

لقد شهد العالم تطورا كبيرا في الوقت الراهن و ذلك في جميع المستويات الاقتصادية خاصة الناحية الصناعية و المالية و المجال العلمي المرتبط بها ، كل هذا أثر بشكل إيجابي على اجتهاد الإنسان في خلق مناطق حرة جديدة سعيا منه إلى تحقيق أهداف خاصة ، و في هذا الصدد نجد كل من منطقة المقاولات ، و كذا المناطق المالية الحرة و أيضا منطقة المجتمع العلمي ³⁷ parc scientifique

أ - المنطقة الحرة للمقاولات : تعد منطقة المقاولات الشكل أكثر حداثة في مجال المناطق الحرة و ينحصر وجود هذه المناطق في الدول المتقدمة ، من مثل الولايات المتحدة الأمريكية .. و مناطق المقاولات تمنح امتيازات في الضرائب و لا تقتصر هذه الامتيازات على الأنشطة التصديرية و لكن بالنسبة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى بصفة عامة المتواجدة فيها ، أي أن الإنتاج الموجه نحو السوق الداخلية بحيث أن الهدف منها هو انعاش السوق المحلية بالأساس، و قد ظهر هذا الشكل سنة 1980 ليحد من العوامل التي جعلت الدول المتقدمة تتخبط في مشكل البطالة و هذه العوامل كان وراءها الأسباب التالية³⁸

- التنظيمات الصلبة و الصارمة
- الشكليات البيروقراطية
- الضرائب المرتفعة

و تغيير الأشغال الاقتصادية يحلل الأسباب العميقة لتراجع الفضاءات الحضرية و الصناعية و كذلك تفشي البطالة و ارتفاعها.

الأمر الذي يفسر لجوء العديد من الدول خاصة الكبرى منها إلى خلق مناطق حرة في المناطق التي تواجه مشاكل عديدة ، يعني في الوسط الحضري و المناطق التي تواجه مشاكل عديدة

³⁷ إدريس الوليد : المناطق الحرة المالية .. المرجع السابق ص.43.

³⁸ حاولت الدول المتقدمة التغلب على هذه العوامل خلال :

فمنطقة المقاولات منحت العديد من الحوافز و الإمتيازات خاصة الضريبية منها و الهدف الأساسي من ذلك جلب الإستثمارات و تشجيع الإستثمار الخاص لخلق فرص العمل بالدرجة الأولى، و أيضا إيجاد مناخ مناسب و ملائم لأنشطة المقاولات الخاصة التي تقوم بإنعاش و خلق إنتاج جديد ، و هذه المناطق تتمتع بتخفيضات ضريبية على الأنشطة الإقتصادية و تقدم تسهيلات في الأداءات الجمركية ، و يمكن القول أن منطقة المقاولات تظهر كأداة تسمح بخلق محيط إيجابي الذي توجد به الأنشطة الإقتصادية و المبادرات الخاصة، و هما جزء أساسي يبعد الصعوبات التي تواجه الإقتصاد الوطني ، و في إطار هذه المبادرة تعطي المقاولات إمكانيات الإستثمار في مستوى جيد لأجل تحقيق الربح في الدول و الجهات المختارة و منطقة المقاولات توجد بالأساس في بريطانيا و بلجيكا و فرنسا.³⁹

ب – المنطقة المالية الحرة : نجد أن مفهوم المنطقة الحرة لا ينطبق فقط على الأنشطة الإنتاجية سواء كانت صناعية أو تجارية بل امتد إلى النشاط المالي و يتعلق الأمر بالمناطق الحرة البنكية أو المالية ، فبروز هذه المناطق يعود إلى بداية الستينات ، و ذلك على إثر الإجراءات الصارمة و التدابير التنظيمية المقيدة التي بدأ النظام المالي الدولي يخضع لها، حيث قويت مراقبة الصرف و مراقبة حركة رؤوس الأموال ، و تم الرفع من معدلات و نسب الإحتياطات الإلزامية ، كما تم تحديد سقف الفائدة كل هذه العوامل بالإضافة إلى أخرى أدت بالأبنك الدولية إلى تحويل جزء من نشاطها نحو مراكز مالية لا تعرف مثل هذه الإجراءات⁴⁰ ، و تعرف هذه المناطق بكونها مساحات تضم أبنك أجنبية ينحصر تعاملها مع الأشخاص غير المقيمين سواء فيها يخص عمليات الإيداع أو القرض، فالأبنك بإنشائها لفروع لها لهذه المناطق تسعى إلى التخلص من الرقابة التي تفرضها الدول على المعاملات البنكية كمرقابة

³⁹ J.A.teller : les zones franches en Europe => Buglant Bruxelles. 1991. Mis-à-jour du 2005.P.26.27.Paris

⁴⁰ تجدر الإشارة إلى أن تلك الإجراءات هي نفسها التي كانت وراء إحداث أول سوق مالية حرة و يتعلق الأمر بالسوق الدولار الأوربي

الصرف و تحديد سقف الفوائد ونسبة الاحتياط الإجباري ، كما أنها تسعى إلى الاستفادة من الإعفاءات الضريبية على مستوى الأرباح⁴¹ و معظم التعاريف التي أعطيت للمناطق الحرة المالية لا تخرج عن هذا السياق و من هذه التعاريف نذكر التعريف الذي أعطته اللجنة الدولية المكلفة بدراسة المناطق الحرة ، و أكده المشرع المغربي من خلال القانون رقم 90-58 لسنة 1992 بشأن المناطق الحرة المالية بطنجة و هي ((تعد حيزا جغرافيا يمكن للأبنك من مختلف الجنسيات و المصادر أن تزاوّل أنشطتها بكل حرية لكل بشرطين إثنيين و هما : أن لا تعمل إلا بالعملة و أن لا تقيم علاقات إلا مع مع غير المقيمين في منطقة تواجدها)) و من أهم المناطق الحرة المالية في العالم نجد : البحرين سنغافورة ، هونغ كونج ، الباناما....⁴²

ج- منطقة المجتمع العلمي : لقد صادفنا لأول مرة هذا الشكل في تقرير اللجنة الدولية المكلفة بدراسة المناطق الحرة و قد اعتبرته هذه اللجنة النموذج الأكثر حداثة و تطورا ، فهو حديث الظهور على جميع الأشكال و الظروف الضرورية للبحث العلمي بمختلف أشكاله ، و ما تجدر الإشارة إليه أن هذا الشكل يتطلب توفر أشخاص و مستخدمين ذوي كفاءات و خبرة علمية كبيرة، و تعتبر كل من التايوان و سنغافورة مقرات لبعض المجتمعات العلمية⁴³

الفرع الثاني : الفرق بين المناطق الحرة و غيرها من النظم المشابهة لها

يتقارب مصطلح و عمل المناطق الحرة مع بعض المفاهيم و الأنظمة الأخرى التي تتشابه معها في بعض الجوانب ، إلا أنها تختلف معها في جوانب أخرى من هذه المفاهيم و الأنظمة نقتصر على ما يلي :

- المناطق الحرة و الجناات الضريبية
- المناطق الحرة و الأسواق الحرة

⁴¹ امساعد مصطفى : المناطق الحرة الصناعية ..المرجع السابق..ص.27

⁴² ادريس الوليد : المناطق الحرة المالية..المرجع السابق..ص.44

⁴³ Rapport sur les zones franches .P.P.8

- المناطق الحرة و مناطق التجارة الحرة.

الفقرة الأولى : المناطق الحرة و الجنات الضريبية

في هذا الصدد سنحاول التمييز بين المناطق الحرة المالية و الجنات الضريبية على اعتبار أن كلاهما ينصب نشاطهما على المجال المالي ، و في هذا المستوى نجد قليلا من الباحثين ممن يقيمون نوعا من التمييز بين المنطقة المالية الحرة و الجنة الضريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعلق بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة ما بكونها جنة ضريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة و كذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لاتدخر جهدا في تنويع الطرق و الوسائل قصد اجتذاب رؤوس الأموال . في الواقع هناك العديد من الجوانب المشتركة التي قد تؤدي إلى اختلاط أمر المنطقة المالية الحرة بالجنة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على نفس المعايير التي تركز عليها المنطقة المالية الحرة، خصوصا و أنها تمنح بدورها ((اللبونة الضريبية ، السر البنكي و شبكة جيدة للاتصال بالإضافة إلى الإستقرار السياسي))⁴⁴ كما أنها ليس سوى ظاهرة قصوى لرياضة كونية وهي التهرب الضريبي، بمعنى أن الغاية الأساسية من الجنات الضريبية المرتفعة و ليس القيام بنشاط مغاير، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضريبية على المداخل و الأرباح ولو بشكل و نسب ضعيفة، و هكذا تعتبر الجنة الضريبية ((مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيه أرباحا هامة و المحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضرائب مرتفعة))، لكن تبقى أهم نقطة للتمييز بين المنطقة المالية الحرة و الجنة الضريبية تتمثل في البحث في طبيعة العمليات المتداولة داخل كل منهما و الغرض منها، ذلك أن مستعملي الجنات الضريبية سواء كانوا أفراد أم شركات

⁴⁴ Sylvain Harmon / Florent Benaych-Georges: les paradis fiscaux .P.2

www.eleves.es.ir

للمزيد من المعلومات حول الجنات الضريبية انظر المؤلف التالي :

Christian Chawagneux –Ronen Polan : les paradis fiscaux Edition la decouvert .Paris 2006

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

يسعون من وراء ذلك بالأساس إلى التقليل من تحملاتهم الضريبية حيث يعملون على جعل جزء من أرباحهم و ممتلكاتهم يخضع لضريبة أقل بكثير عما هو معمول به في الموطن الأصلي ، و من هذا المنطق يدخل هذا النشاط ضمن خصوصيات الجنات الضريبية ، في حين أن العمليات التي تقام داخل المناطق المالية الحرة تكون لها نهايات و أبعاد تجارية محصنة يرجى من ورائها تمويل الصادرات و بعض الأنشطة الإقتصادية ، كما أن العمليات في الجنات الضريبية تكون وهمية و صورية و تشكل هذه الجنات مناطق تسجيل أكثر من مناطق وظيفية و تستعمل بالأساس في تبييض أموال التهريب .

و الجانب الثاني في عملية التمييز يتمثل في كون المقاولات و المؤسسات المالية و مختلف المضاربين في المناطق المالية الحرة متواجدين ماديا و حاضرين فيها، أي يمكن معرفتهم في الوقت الذي لا يمكن التعرف على هؤلاء الأشخاص داخل الجنات الضريبية .⁴⁵

و تتعدد الجنات الضريبية إلى صور مختلفة نذكر منها:

- دول لا تفرض فيها أي ضريبة على الدخل أو الأرباح الناتجة عن رأس المال من هذه الدول البحرين ، جزر البهاما و موناكو .
- دول تمنح حوافز و اعفاءات ضريبية بهدف تشجيع الصناعات التصديرية داخل الدولة مثل جمهورية ايرلاندا .
- دول تفرض فيها على الدخل و الأرباح الناتجة عن رأس المال وفقا لمبدأ الإقليمية مثل هونج كونغ و ماليزيا و الفلبين...

الفقرة الثانية : المناطق الحرة و الأسواق الحرة

الأسواق الحرة هي تلك الأماكن الواقعة في إطار الموانئ البحرية أو الجوية التي يتم فيها بيع السلع الإستهلاكية المكتملة الصنع للأفراد العابرين في هذه الموانئ

⁴⁵ ادريس الوليد : المرجع السابق. ص.51

و ذلك لسد حاجياتهم من هذه السلع، و الأسواق الحرة وفقا لهذا المفهوم تعد مكانا عرض السلع الأجنبية و حتى المحلية التي تهدف الدولة لتسويقها من خلال هذه الأسواق للحصول على عملات أجنبية و هو الأمر الذي تتشابه فيه مع المناطق الحرة، إلا أنها تختلف عنها في أوجه معينة منها:

- يجري عرض السلع في هذه الاسواق دون ادخال أي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص و غيرها من العمليات التي تتم في المناطق الحرة.
- يتم بيع السلع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط، وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.
- تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشأ بالإضافة إلى تلك الأماكن في مواقع بعيدة عنها، كما يمكن أن تشمل مدنا بأكملها.
- هدف الأسواق الحرة الرئيسي هو العمل على امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها و إلى تنشيط السياحة و الحركة التجارية ، في حين أن أهداف المناطق الحرة عديدة و متعددة يمكن أن تشمل توفير فرص عمل، و زيادة الصادرات و جذب التكنولوجيا ، و توفير متحصلات من العملات الصعبة للدولة، ... الخ.⁴⁶

الفقرة الثالث: المناطق الحرة و مناطق التجارة الحرة.

مناطق التجارة الحرة هي صورة من صور التكتل الإقتصادي بين دولتين أو أكثر وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة في السلع و الخدمات فيما بينها و ذلك لزيادة حجم التبادل التجاري و رفع معدلات النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل، و ترجع أهمية تلك المناطق في كونها تستجيب للمتغيرات الاقليمية و العالمية الجديدة التي ترفع من شأن المنافسة الإقتصادية، بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت

⁴⁶ محمد علي عوض الحرازي - الدور الاقتصادي للمناطق الحرة .. المرجع السابق.ص. 101

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث و تغييرات متلاحقة و تزداد أهمية تكثّل المناطق في عالم يسود في التكتلات الكبرى مثل الإتحاد الأوروبي و لآسيا و النفط و الأبيك، و من ثم فإن الدولة التي يفوتها قطار التكامل الإقتصادي في أبسط عرباته و هي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي و تتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم، من أهمها منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم: الإفتا ، التي أنشئت عام 1960 م و تضم عددا من دول جنوب شرق آسيا و هي ، أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين ، سنغافورة ، بروتاي و كذلك منطقة الإفتا التي أنشئت في أميركا الشمالية عام 1960م و تضم كلا من : الولايات المتحدة الأمريكية ، و كندا و المكسيك ، و من هنا يمكن توضيح الفرق بين هذه المناطق و مناطق التجارة الحرة ، حيث يبرز الفرق في كون أن الحوافز و التسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كدولة اسرائيل بالنسبة للمناطق الحرة العربية، في حين أنه في مناطق التجارة الحرة لا يتمتع بالامتيازات و الحوافز سوى الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء فيها، كذلك إن المناطق الحرة هي متعددة الأغراض بعكس مناطق التجارة الحرة و أحادية تقتصر على نوع معين من السلع.⁴⁷

ممن سبق نلاحظ أن المناطق الحرة لها تاريخ قديم وهي فكرة كانت منذ القدم و تطورت عبر الزمن لتتخذ أشكالا متعددة وأنواع مختلفة، وأيضاً إنشاء هذه المناطق هو رهين بتوفر مجموعة من المقومات التي تشكل احد عوامل نجاحها ، بالإضافة إلى هذا وجدنا أنها مميزة عن بعض النظم المشابهة لها بالرغم من بعض أوجه التشابه معها، وعليه سنقوم في المبحث الثاني بالتطرق للإعفاءات الجبائية الممنوحة

⁴⁷ حسب القمحاوي : مناطق التجارة الحرة : مدخل النمو و التكامل => مقالة منشورة في موقع إسلام أون لاين على الرابط التالي
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia12-20-00moraitsp.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

لها على اعتبار أنها تشكل أحد العوامل الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي لدول المضيفة لها والذي بدوره يرتب العديد من الفوائد التي سنرها في الفصل الثاني.

المبحث الثاني : الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة و دورها في جذب

الاستثمار

كانت الإعفاءات الجبائية و لم تزل تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الإستثمارات الأجنبية إليها ، و تشجيع الاستثمارات المحلية نظرا لما يترتب على تلك الاستثمارات من فوائد تسهم في الدفع بعجلة التنمية في تلك الدول ، و من هنا سنقوم في هذا المبحث بالطرق لبنية هذه الإعفاءات و كذا الإعفاءات الممنوحة للمناطق الحرة سواء بمدينة طنجة أو بالدول محل المقارنة والدراسة ((المطلب الأول)) مع إبراز أهمية هذه الإعفاءات في جذب الإستثمارات و انعكاساتها على هذا الأخير ((المطلب الثاني))

المطلب الأول : الإعفاءات الجبائية كأداة ممنوحة لتشجيع الإستثمار في المناطق

الحررة

إن إنشاء المناطق الحرة يعد في حده محفزا للمستثمرين على الإستثمار سواء أجانبا أو محليين، إلا أن الدول المضيفة لها تقوم بمنحها العديد من التسهيلات و الإمتيازات الجبائية و ذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الشركات لتستمر بداخلها ، إلا أننا نجد هذه الدول تتنافس فيما بينها على منح أكبر عدد ممكن من الإعفاءات و الإمتيازات لتستقطب الإستثمارات التي ترجع بالفائدة عليها و هنا نطرح التساؤل التالي : هل الإعفاءات الجبائية هي السبب الوحيد و الأساسي الكامن وراء لجوء المستثمر المحلي و الأجنبي للإستثمار في المناطق الحرة ؟

الفرع الأول : بنية الإعفاءات الجبائية.

قليل هي الكتابات التي تطرقت لتعريف الإعفاءات الجبائية⁴⁸، لكن رغم هذا نجد استعمال هذا المصطلح شائع جدا، و يتجلى ذلك في قيام الدول التي تشجع الاستثمار كيفما كان نوعه على استخدام الإعفاءات الجبائية لتحفيزه من خلال قوانين الاستثمار أو القوانين الأخرى التي لها صلة بذلك ، و نفس الشيء ينطبق على المغرب الذي شهد تطور لهذه الامتيازات من خلال تطور قوانين الاستثمار

الفقرة الأولى : مفهوم الإعفاءات الجبائية

يستخدم مصطلح الإعفاءات الجبائية كمرادف لمصطلحات عديدة منها : الحوافز الجبائية ، النفقات الجبائية ، الإستثناءات الضريبية ، التشجيعات الجبائية و غيرها ، و يعود استخدام هذا المفهوم لأول مرة من طرف الأستاذ الأمريكي S.hurrey في سنة 1967 و الذي أشار إلى أن جميع الإجراءات الإستثنائية سواء إعفاءات أو اسقاطات أو تخفيضات من الضريبة هي في الحقيقة وسائل تتمح الدولة مساعدة مالية لصالح بعض المكلفين ، و يعرفها التشريع الفرنسي بأنها الإجراءات الإستثنائية تم سنها و تحددت خسارة في إيرادات الخزينة، و تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أهداف أخرى كما هو الشأن بالنسبة لنفقات الميزانية ، و يمكن القول بأن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها مفهوم النفقات الجبائية تعتمد على اعتبار جميع الإجراءات الجبائية الإستثنائية بمثابة مساعدة مالية ممنوحة من طرف الدولة لصالح المكلفين⁴⁹.

و الإجراءات الجبائية تعتبر في النهاية تقنية يتم استعمالها لتحقيق أهداف على الصعيد الإقتصادي أو على الصعيد الإجتماعي ، و الإعفاء الضريبي قد يكون كلياً أو

⁴⁸ Hassan Adam : les incitations fiscales a l'encouragement de l'investissement dans l'industrie au Maroc. Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études supérieures an droit public .P.11 année 1998.Casablnc

⁴⁹ حميد النهري : محاضرات في النظرية العامة للضريبة – الطبعة الأولى –سلكي إخوان . ص 29.. السنة الجامعية 2005-2006

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

جزئياً و في كلا الحالتين فإنه قد يكون دائماً أي لمدة حياة المشروع الإستثماري و قد يكون الإعفاء المذكور مؤقتاً أي محددًا بفترة زمنية معينة . و تأتي الضريبة على الدخل في مقدمة المشروعات من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري و الصناعي من الضريبة على ارباح شركات الأموال و يسري هذا الإعفاء عموماً لمدة خمس سنوات ابتداءً من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج أو من مزاولة النشاط حسب الأحوال⁵⁰

و تجدر الإشارة إلى أن تحديد و إعطاء هذه الإعفاءات يتم وفقاً لمعيارين : أحدهما موضوعي و الآخر جغرافي. فالمعيار الموضوعي يندرج في إطاره على سبيل المثال : السعي لجذب الإستثمارات التي تتمتع بوسائل إنتاجية معينة، قد تؤدي لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية ، كما قد يندرج في هذا الإطار رغبة الدولة في توجيه الإستثمارات المحلية و الأجنبية للإستثمار في أنواع مخصصة من الأنشطة التي يعزف المستثمرون على مزاولتها للأسباب متعددة، كما قد يندرج في هذا الإطار كذلك سعي الدولة لتنمية الصادرات و التقليل من الواردات بهدف تعزيز ميزان مدفوعاتها

و بالنسبة للمعيار الجغرافي فيندرج ضمنه اتجاه الدولة لتنمية أقاليم معينة فيها تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، حيث تقوم الدولة لأجل ذلك بمنح هذه الحوافز و التسهيلات للمشروعات الإستثمارية التي ستقوم بالإستثمار فيها⁵¹.
فالدور الاقتصادي للضريبة يتجسد أساساً بالنسبة للدول النامية في انعاش و التحفيز على الإستثمارات ، فالدول ذات التوجه الليبرالي كالمغرب تضع أملاً كبيرة في إجراءات التشجيع من أجل تنمية الإستثمارات الخاصة التي تعتبرها أساسية في مجهود البناء الاقتصادي الوطني⁵² و هكذا يمكن أن تستعمل الجباية بهدف استبدال

⁵¹ محمد علي عوض الحرازي – المرجع السابق.ص.110

⁵² Ben hasain lahsan => la promotion des investissements non agricoles par les mesures d'encouragement. Des Fac. Rabat (sans date) P.(1)

الاستثمار العمومي بالخاص ، و هذا التوجه في مجال سياسة الاستثمار يدخل في إطار التوجهات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة⁵³

الفقرة الثانية : تطور الإعفاءات الجبائية من خلال قوانين الاستثمار

لقد أصبح الاستثمار الهاجس الاقتصادي لمختلف الدول مهما اختلفت درجة تطور اقتصادياتها، و يصح الهاجس أكبر لدى الدول النامية، إذ تتسابق و تتنافس فيما بينها في منح أكبر قدر ممكن من الإعفاءات و الامتيازات الجبائية و غيرها و يكتسب الاستثمار أهمية هذه في كونه العنصر الوحيد القادر في الوقت الراهن على الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية⁵⁴ . خاصة لدى الدول النامية التي تعاني من ضعف قطاعاتها الخاصة و قلة مواردها المالية مقابل يد عاملة عاطلة ، و المغرب لا يخرج عن هذا الإطار ، اذ يحاول التأسيس لاستراتيجية تنمية اقتصادية ، يعتبر الادخار فيها بمثابة المرحلة الأولى و السابقة للاستثمار هذا الأخير يعد بمثابة تحويل للمواد المالية إلى عناصر موجهة نحو تمديد القدرة الإنتاجية للاقتصاد مع توزيع المرتبات و الأجور التي ستؤدي إلى إنماء القدرة الاستهلاكية للسوق الداخلية و بالنتيجة خلق مسلسل هيكلي لتنمية مستمرة⁵⁵ و بالتالي فالجوء إلى الإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمار من الوسائل المعترف بها كسياسة فعالة لتحقيق التنمية و مع ذلك فمن أجل ضبط المستوى الذي يمكن أن تلعبه الإعفاءات الشريبية في تشجيع الاستثمار يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تؤثر على هذه الاستثمارات و التي تشكل

⁵³ محمد قزبير : موقع الاستثمار داخل السياسة الجبائية بالمغرب من خلال مكونات الاصلاح الجبائي العام. أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية.ص.7..السنة الجامعية 199-1998

⁵⁴ خديجة حبيبي : سياسة الإعفاءات الجبائية في النظام الضريبي من خلال ميثاق الاستثمار لسنة 1995 وقانون المالية لسنة 1999 - 2000 – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في المالية العامة.ص.10..السنة الجامعية -2001-2002...الدار البيضاء

⁵⁵ عبد السلام أديب : السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية – دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي ما بين 1956-2000 ..افريقيا الشرق. الدار البيضاء 1988 ..ص.48.

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

في مجموعها ما يسمى مناخ الاستثمار و من بين هذه العوامل نذكر لاستقلال النظام القضائي و الاستقرار السياسي و يد عاملة مؤهلة...⁵⁶ و كذا إطار قانوني ينظم هذه الإعفاءات ، و هذا ما يتجلى بوضوح من خلال قوانين الاستثمار التي عرفها المغرب، ففي المغرب برزت سياسة قوانين الاستثمار منذ الستينات، و ذلك كأسلوب متميز لتشجيع الرأسمال الخاص، خصوصا الأجنبي و مختلف قوانين الاستثمار التي شهدها المغرب تضمنت تشجيعات جبائية متعددة، و جد مهمة⁵⁷، جعلت البعض يعتبرها قوانين مالية موازية للقوانين المالية العادية تشجع الدولة بمقتضاها الرأسمال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني على استثمار في القطاعات التي تحتل الأولوية في السياسة التنموية ، فأول هذه القوانين التي عرفها المغرب كان قانون الاستثمار لسنة 1958

▲ قانون الاستثمار لسنة 1958 : تميزت هذه المرحلة التي ظهر فيها هذه القانون بإرادة المسؤولين إعطاء الاستقلال السياسي مضمونا اقتصاديا بهدف تحرير حقيقي من هيمنة الاستعمار و تأسيس اقتصاد وطني على أساس التنمية الحقيقية و الذاتية تتخذ من التصنيع هدفا أساسيا و اتسمت الإجراءات التي جاء بها القانون ببعض المحدودية - فهي كانت قبل كل شي تهم تشجيع الرأسمال الخاص الوطني الذي أعطاه المسؤولين آنذاك الدور الأساسي في تنمية البلاد، حتى ذهبت البعض إلى حد تسميته بقانون استثمار خاص بالمستثمرين المغاربة⁵⁸ و كجميع قوانين الاستثمار عمل قانون 1958 على منح امتيازات جبائية كانت تخص بالأساس الضريبة على الأرباح المهنية و حقوق التسجيل و البتانتا فكان هناك :

⁵⁶ لعوشي محمد : الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الصناعي- رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا السنة الجامعية 1989-1990 . ص 15 - الدار البيضاء.

⁵⁷ Mohammed Nmili => la politique d'incitation fiscale à l'investissement au Maroc .Thèse présentée pour l'obtention du doctorant d'Etat en sciences économiques P. Fès.P.153..Années 2004

⁵⁸ Zemrani (A) (B) " la fiscalité fac au développement économique et social au Maroc .ed /la porte lgdj 1983 Maroc " . P.251

- تخفيض الاندثار لحساب شريية الأرباح المهنية
 - إعفاء الاندثار لحساب ضريبة الأرباح المهنية
 - إعفاء جزئي من البتانتا
 - تخفيض حقوق التسجيل إلى 5.5 %
- إلا أن الاستفادة من هذه الامتيازات لم تكن تلقائية، و لكن يجب أن تعتمد من طرف لجنة الاستثمارات التي كانت لها سلطة واسعة في هذا المجال و بالنسبة للأجانب لم يكن هذا القانون يمنحهم أية ضمانات لتحويل رأسمالهم أو حتى عوائد و أرباح أسهمهم ، كذلك لم تكن المقاولات تستفيد من المزايا الممنوحة إلا إذا اشتغلت في القطاعات المحددة بمقتضى لائحة كانت تحدد الاحتمارات الصناعية للدولة في محاولة لتوجيه الرأسمال الخاص نحو الصناعات الأساسية.
- عموما فالخاصيات الوطنية و العامة التي هيمنت و ميزت قانون 1958 لم تترك مكانا أوسع للإجراءات الجبائية الموجهة لجلب الرأسمال الأجنبي أو حتى تشجيع استثمارات البورجوازية الوطنية ، و هكذا تم جعل حد لهذه السياسة بمجرد التغيير الحكومي الذي عرفه المغرب
- في بداية الستينات، و الذي كان سياسيا محظا لأن التوجهات أصبحت تطبعها نكهة ليبرالية اقتصادية على حساب محاولة تحرير الإقتصاد و في هذا الإطار جاء قانون الإستثمار 1960
- ▲ قانون الاستثمارات لسنة 1960 : هذا القانون اعتمد على فكرة جلب رأسمال أجنبي جديد و تشجيع الرأسمال الغربي ، و مهد بشكل واضح للتوجه الجديد الذي سيميز السياسة الإقتصادية ، بل أن المغرب أصبح أكثر من ذلك يشكل حسب تصريح وزير المالية آنذاك مثالا يحتدى به في هذا المجال بالنسبة لجميع الدول في أفريقيا

و من بين الإجراءات التشجيعية التي تضمنها هذا القانون بالإضافة إلى تبني أهم الامتيازات الجبائية الواردة في القانون السابق نذكر منها:
- تم منح الضمانة لإعادة تحويل الرأسمال الأجنبي و عمل على تبسيط و تسهيل الإجراءات، ونص على مزايا تتمتع بها المقاولات عند إنشائها و عند مزاولتها لنشاطها، فعند إنشاء المقولة أو الشركة تمنح إعفاءات جبائية مثل الإعفاءات من حقوق الجمارك على الواردات بالنسبة لمواد أو أدوات التجهيز الجديد و المخصصة إما لإنشاء المقولة أو توسيعها إن كانت موجودة.

أما عند مزاوله المقولة لنشاطاتها فكان هذا القانون ينص على عدة اعفاءات و امتيازات تشجع تقنية التمويل الذاتي للمقاولات نذكر منها :

■ إعفاء جزئي من الضريبة المهنية لمدة 5 سنوات

■ امكانية تكوين احتياطي من المدخرات لاقتناء المعدات الجديدة، و هذا الاحتياطي لا يخضع للضريبة على الأرباح المهنية و يجوز أن تصل نسبته إلى 40 % من قيمة الاستثمارات المقبولة و المصادق عليها و 50 % من الربح الصافي للاستغلال في كل سنة، لقي هذا القانون ارتياحا ايجابيا بعد نشره خصوصا وسط رجال الأعمال كما شهد على ذلك سفير الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ، أعتقد أن المغرب خطى خطوة مهمة نحو جلب المستثمر الأجنبي نسبة لقانون استثمار مقبول و كذلك بخلق جو ملائم للاستثمار الخاص .

ورغم أهمية الإعفاءات و المزايا التي تضمنها قانون الاستثمار لسنة 1960 ، فقد لاحظت السلطات أنه لم يؤت أكله في حث التنمية المرادة . الشيء الذي أدى بها إلى وضع قوانين جبائية أكثر ليبرالية و هي قوانين الاستثمارات لسنة 1973 .

▲ قانون الاستثمارات لسنة 1973 : إن قوانين الاستثمار الصادرة في سنة 1973 هي أكثر ليبرالية من سابقتها ، حيث تم الرهان على نموذج الاستثمارات التي يقوم

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

بها الخواص على الرغم من الاستمرار الأخذ بالاستثمارات العمومية⁵⁹ فصدرت خمسة قوانين للاستثمار همت المجال الصناعي و السياحي و الصناعة التقليدية و القطاع المعدني و البحري ، و قد حددت الامتيازات حسب القطاعات التي أعطيت لها الأولوية في مخطط التنمية لفترة 1973-1977 ، و تمتاز هذه القوانين بكونها وسعت مجال الإعفاء الضريبي.⁶⁰

و من بين الإعفاءات التي يتضمنها هذا القانون نذكر :

■ إعفاء كلي من الضريبة على الأرباح المهنية لمدة 10 سنوات بالنسبة للأشخاص أو الشركات التي تزاوّل نشاطها في مناطق معينة (طنجة ، تطوان ، طرفاية ، الصويرة)

■ تخفيض 50 في المائة من الضريبة على الأرباح المهنية لمدة 10 سنوات بالنسبة للمقاولات الجديدة، و بالنسبة للنشاطات المتمركزة في مناطق معينة (باقي الأقاليم باستثناء محور الدار البيضاء)

■ إعفاء كلي من الضريبة المهنية لمدة 5 سنوات .

■ إعفاءات من الضريبة على المنتوجات للآلات المستوردة .

كما ضم هذا القانون إجراءات خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب تمثلت في ضمان استقرار النظام الجبائي لمدة معينة تصل إلى 10 سنوات مهما كانت طبيعة الضريبة ، معدلها ، و طريقة تصفيته و تغطيتها ، بالإضافة إلى ضمان تحويل الأرباح بالعملة الصعبة التي مول بها المستثمر مشروع و ذلك عبر اتفاقية ثنائية و أخيرا فإن قوانين الاستثمار لسنة 1973 حاولت حسب تصريح الوزير الأول أن تؤسس نظاما للتشجيع الأكثر ليبرالية و الأكثر تلقائية و تبين هذا من خلال ضخامة الإجراءات التحفيزية التي تضمنها

⁵⁹ حميد النهري بن محمد : اشكالية التدخل الجبائي في المغرب : أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام.ص.59 <= 62 السنة الجامعية 2000-2001 . الرباط-أكادال.

⁶⁰ عبد السلام أديب : السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية-مرجع سابق.ص. 67 .

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

ورغم كل ذلك ، فإن هذه القوانين سرعان ما أبانت عن نتائج معاكسة لما كانت منتظرا منها ، الشيء الذي تطلب التفكير في إصلاحها منذ سنة 1978 ، و توافدت على المغرب لجان مختصة من طرف البنك الدولي أشرفت و لمدة ثلاث سنوات على خلية تفكير داخل وزارة التجارة و الصناعة مهمتها دراسة إمكانية إصلاح قوانين الاستثمار⁶¹

▲ قوانين الاستثمار لسنة 1983-1988

■ القوانين الاستثمارية 1983 :

بعد 10 سنوات من تطبيق القوانين الاستثمارية لسنة 1973 ، جاءت قوانين 1983 الاستثمارية لخلق شروط جديدة لتنشيط الاقتصاد في ظل أوضاع جديدة تميزت بفشل التجربة المغربية الاقتصادية و بداية و سياسة إعادة التقويم الهيكلي⁶² و هكذا جاءت سلسلة من قوانين الاستثمار أهمها قانون الاستثمارات الصناعية و يبقى قاسمها المشترك أنها متشعبة بالليبرالية الاقتصادية التي طغت على سياسة التقويم الهيكلي، و قد ركزت هاته القوانين الإستثمارية على الجهوية و انعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة و انعاش الشغل بالتحفيز على إحداث مراكز عمل قارة ، و قد توسعت التدابير التشجيعية بخصوص الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من هاته القوانين و الضمانات التي توفرها للمستثمرين الأجانب و تبسيط المساطر الإدارية و توفير مناخ الاستثماري ملائم و قد تم التراجع على شرط مغربة الرساميل، و أصبح هذا التخلي في حينه دفعة قوية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية و بالتالي إزالة عرقلة أمام الليبرالية التي تميز السياسة الإقتصادية المغربية .

⁶¹ حميد النهري بن محمد : مرجع سابق . ص.66 .

أيضا عبد السلام أديب : السياسة الضريبية... المرجع السابق - ص.68.

⁶² عبد العزيز لعراش : النظام الجمركي و مسألة التنمية الاقتصادية بالمغرب أطروحة لنيل الدكتوراة في الحقوق-القانون العام- ص.200 . السنة الجامعية 1998-1999 .

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

و بالرغم من هذه الإمتيازات الممنوحة ظلت الإسهامات الإستثمارية في المجهود الإقتصادي متواضعة لذلك حاولت السلطات العمومية ادخال المزيد من الإصلاحات بعد خمس سنوات⁶³

■ تعديلات قوانين الإستثمارية سنة 1988: فرضت مجموعة من العوامل أو اسط الثمانينات ضرورة إدخال تعديلات على صعيد اجراءات قوانين الإستثمار⁶⁴. فعلى الصعيد الداخلي اتضح بجلاء ضعف هذه القوانين و انعكاساتها السلبية على الإقتصاد انعكاسا مهولا

و على الصعيد الخارجي ، فقد أشار البنك الدولي في تقريره لسنة 1987 على ضرورة تجاوز منطقة هذه القوانين ، و ذلك انطلاقا من منظوره القائم على الحد من الإمدادات المالية للاستهلاك و الاستثمار معا ، و تعويض ذلك بإطار تحفيزي شمولي....

و بالتالي اقتنع المسؤولون المغاربة بعدم جدوى سياسة التشجيعات الجبائية ، هذا دفعهم إلى ضرورة مراجعتها مراجعة شاملة مست جميع قوانين الإستثمار القطاعية، من صناعية و سياحية و عقارية و صيد بحري و صناعة تقليدية و معادن و تصدير صناعي و تجاري⁶⁵ و ذلك بمقتضى القوانين الصادرة سنة 1988⁶⁶. و هاته القوانين عرفت تقليصا على مستوى الإمتيازات الجبائية على مستوى المدة الزمنية . و حجم الإعفاء لكن مع ذلك بقيت تتميز بطابعها السخي⁶⁷ و رغم أهمية الإجراءات الجبائية و غير الجبائية التي تضمنتها قوانين الإستثمار السابقة ، فإن نتائجها ، كانت دون المستوى، الشيء الذي طرح عدة تساؤلات

⁶³ عبد العزيز لعراش : المرجع نفسه..ص.200.

⁶⁴ Mohammed nmili la politique d'incitation fiscale.. Op.P.153-154

⁶⁵ لطيفة بحوص : إشكالية الإستثمار العقاري بين متطلبات القانون و رهانات التنمية "منشورات المجلة المغربية لإدارة المحلية و التنمية" العدد72/2007..ص.87.

⁶⁶ ظهير شريف رقم 1-88-19- صادر في 4 ماي 1988 يتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 07.88 المغير بموجبه القانون 85-15 المتعلق باتخاذ تدابير لتشجيع على الإستثمار – الجريدة الرسمية عدد 3940 في 4 ماي 1988.

⁶⁷ حميد النهري : المرجع السابق . ص. 93.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

و نقاشات بين رأي يطالب بالتخلي عنها و رأي آخر يطالب بإصلاحها و عقلنتها، و توج هذا النقاش بتبني قانون إطار بمثابة ميثاق الاستثمار 1995.

▲ ميثاق الاستثمار لسنة 1995: في شهر نونبر 1995 صدر بالجريدة الرسمية

قانون إطار رقم 18.95 ماثبة ميثاق الاستثمارات ، يحدد مجال الإعفاءات الجبائية و الامتيازات المتصلة بها ، و التي تعمل القوانين المالية السنوية على إقرارها ابتداء من سنة 1996⁶⁸ يتضمن هذا القانون 24 مادة . منها 14 مادة ذات طبيعة جبائية⁶⁹ و التي حاول من خلالها المشرع تحفيز الاستثمارات، فالتشجيعات الجبائية تبقى احدى الأدوات الرئيسية للنهوض بهذا الأخير ، و جاء هذا القانون ليعوض القوانين القطاعية معتمدا على مبادئ تعد جديدة بالنسبة لسياسة تشجيع الاستثمار اعتمادا على نهج مجموعة من الإجراءات والمبادئ و ذلك لتحسين مناخ ظروف الاستثمارات و مراجعة مجال التشجيعات الجبائية و اتخاذ تحفيزية للاستثمار و ذلك عن طريق:

- تخفيض الضرائب و العمليات الخاصة باقتناء التجهيزات الخاصة بالاستثمار.
- منح تفضيلات جبائية للتنمية الجهوية.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال تسهيل حل النزاعات حول الجبائية .
- خلق مناطق مالية حرة و أخرى للتصدير الحرة.
- تحقيق توزيع أفضل للعبئ الضريبي و تطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة و خاصة عن طريق مراجعة نظام تطبيق الإعفاء من الضريبة ، كما ترمي هذه التدابير إلى تشجيع التصدير .

⁶⁸ عبد السلام أديب : السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية. المرجع السابق ص 65.
⁶⁹ ظهير سرييف ، القانون الإطار رقم 18. 95 – بمثابة ميثاق الاستثمارات الصادرة عن مجلس النواب في 3 أكتوبر 1995 و الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4335 بتاريخ 29 نونبر 1995

- انعاش و تخفيض كلفة الاستثمار ، تخفيض كلفة الإنتاج ، ترشيد استهلاك الطاقة و الماء و المحافظة على البيئة⁷⁰

الفرع الثاني : الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة

تقوم الدول التي تتوفر على مناطق حرة بمنحها العديد من الإعفاءات الجبائية، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إليها و تشجيع الاستثمارات المحلية ، و هذه الإمتيازات التي تمنحها تتسم بعدم المساواة من بلد إلى آخر و من منطقة إلى أخرى، فالبلدان النامية التي تسعى لجلب الاستثمارات إليها تتنافس مع بعضها البعض في منح أكبر قدر من الإعفاءات و الإمتيازات الجبائية، و ذلك لإثارة اهتمام المستثمرين، غير أن هناك مجموعة من الخصوصيات لمنح الامتيازات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في المناطق الحرة نذكر منها :

- 1- جميع التحفيزات التي لا تترجم إلى تكلفة يجب اعبارها تخفيض أو تبسيط للإجراءات إدارية مثلا.
- 2- يجب وضع الوسائل الضرورية لعمل المنطقة مهما بلغت تكلفتها ، بنية جيدة ، خدمات متعددة...
- 3- جميع الخدمات التي تمنحها المنطقة أو البلد المضيف للمستثمر (استعمال آليات تجهيز الموانئ ، المطارات ، التخزين ، الماء ، الطاقة...) يجب أن تعوض على الأقل بالثمن العائد و أيضا ثمن هذه الآليات
- 4- التجهيزات و الوسائل التي تدخل أو تخرج من المنطقة الحرة يجب أن تعفى اجماليا من الحقوق الجمركية و باقي الضرائب المشابهة حتى و إن كانت قيمتها ضعيفة على الأقل (1 %)⁷¹

⁷⁰ لطيفة بحوص : إشكالية الاستثمار لعقاري..المرجع السابق.ص.101.

⁷¹ Rapport sur les zones franches-op.P.13

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

و في هذا الإطار سنقوم بالتطرق إلى الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة في كل من مدينة طنجة (الفقرة الأولى) و المناطق الحرة للدول محل المقارنة (الفقرة الثانية

الفقرة الأولى : الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة بمدينة طنجة

كما سبق الذكر، من أجل جلب الاستثمارات للمناطق الحرة ، قامت الدولة بمنح هذه الأخيرة امتيازات عديدة تتمثل في إعفاءات جبائية جد سخية ممنوحة للمناطق الحرة بمدينة طنجة، و نجد هذه الإعفاءات واردة سواء في ميثاق الاستثمار لسنة 1995 أو بالمدونة العامة للضرائب أو بالقانون المنظم لها ، سواء ظهير رقم 1-61-462 لسنة 1961 أو قانون رقم 90-58 الصادر في 26 فبراير 1992 ، الخاص بالمناطق الحرة المالية أو قانون رقم 94-19 الصادر في 15 فبراير 1995 الخاص بالمناطق الحرة للتصدير فالبرجوع إلى ميثاق الاستثمار⁷² نجده في المادة 2- ينص على انعاش المناطق المالية الحرة ، و مناطق التصدير الحرة و نظام المستودعات الصناعية الحرة ، تحقيق توزيع أفضل للعبئ الضريبي و تطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة و خاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق من الإعفاء من الضريبة.⁷³

بتفصيل أكثر سنتعرض للإعفاءات الواردة في المناطق الحرة المالية و كذا المناطق الحرة للتصدير .

⁷² القانون رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمار الصادر سنة 1995
أيضا: www.tangerfreezone.com

⁷³ Ali Grine: Places financières OFF-SHORE De Tanger ET de Tunis et financement de l'économie des pays d'accueil. Mai 1996- Agdal. P 26

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

■ **المناطق الحرة المالية** : بالرجوع إلى مقتضيات القانون ⁷⁴ 90-58 و ⁷⁵ المتعلقة بالنظام الضريبي داخل المنطقة المالية الحرة ، نجد بأن الأبنك الحرة معفاة من جميع رسوم التسجيل و التنبر المتعلقة بعقود التأسيس و الزيادة في رأس المال و كذا عملية اقتناء العقارات اللازمة لإقامة مقراتها ووكالاتها .

و تستفيد الأبنك الحرة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص مشترياتها في المغرب مباشرة ، أو بواسطة مؤسسات الإئتمان الإيجاري من معدات و أثاث و سلع التجهيز الجديدة اللازمة للاستغلالها و كذا لوازم المكاتب الضرورية لمزاولة نشاطها ، و تعفى من هذه الضريبة أيضا الفوائد و العمولات المرتبطة بعمليات الفرض و بأية خدمات أخرى تنجزها هذه الأبنك الحرة إضافة إلى استفادتها من استرداد مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المؤداة عما اشترته في المغرب معدات و أثاث التجهيز و اللوازم المكتبية.

و تعفى كذلك من الضريبة على القيمة المضافة العمليات التي تقوم بها الشركات القابضة الحرة ، كما تستفيد من حق الإسقاط الذي يتناسب مع رقم الأعمال المعفى شريطة أن تكون هذه العمليات قد أنجزت لصالح الأبنك الحرة أو أشخاص غير مقيمين ، دفعت بعملات أجنبية قابلة للتحويل

أما بخصوص الضريبة على الشركات ، فبإمكان الأبنك الحرة خلال 15 سنة الأولى المتتالية لحصولها على الترخيص أن تختار ما بين الضريبة على الشركات بسعر 10 % أو ضريبة جزافية تحل محل جميع الضرائب و الرسوم الأخرى يساوي مبلغها بالدرهم ما يقابل 25000 دولارا سنويا ، و بعد انتهاء تلك المدة يتم فرض الضريبة على الشركات طبقا لما هو معمول به داخل البلاد.

⁷⁴ ظهير شريف رقم 91-131-الصادر في 22 شعبان 1411 | 26 فبراير 1992 | بتنفيذ القانون رقم 90-58 المتعلق بالمناطق المالية الحرة - offshore - الجريدة الرسمية عدد 142 بتاريخ 1992/3/18 . 2007 الصفحة رقم 379
⁷⁵ أيضا بالرجوع إلى المدونة العامة للضرائب لسنة 2007 ، نجدها تتضمن الإعفاءات سواء المؤقتة أو الدائمة الممنوحة للمناطق الحرة المالية و بالأخص في المواد رقم 6-31-91 .

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

كما تستفيد الأبنك من اعفاء غير محدود من الضريبة المهنية فيما يخص العقارات التي يستعملها كمقرات أو وكالات مع العلم أنها تخضع لضريبة النظافة والضرائب المحلية الأخرى .

وتعفى الأرباح الموزعة على المساهمين من طرف الأبنك الحرة و الشركات القابضة الحرة من الضريبة على عوائد الأسهم و حصص المشاركة و الدخول المعتمدة في حكمها، زيادة على أن الشركة القابضة الحرة تستفيد من حق الإسقاط في هذا الإطار وفق الحصة المتناسبة مع رقم الأعمال المتعلقة بالخدمات المعفاة .

■ **المناطق الحرة للتصدير** : إن القانون رقم 19-94⁷⁶ المنظم للمناطق الحرة

للتصدير المتواجدة بالقرب من مطار مدينة طنجة و التي بدأت في العمل في سنة 1995 يراد بها بحسب المادة الأولى بأنها مناطق محددة من التراب الجمركي تكون فيها الأعمال الصناعية و الخدمات المرتبطة بها خاضعة ، وفق الشروط و الحدود المعينة في هذا القانون، للنصوص التشريعية و التنظيمية الجمركية و ما يتعلق منه بمراقبة التجارة الخارجية و الصرف... و تقوم بإدارة هذه المنطقة هيئة تسمى هيئة إعداد المنطقة الحرة.⁷⁷

أما عن الإعفاءات التي جاء بها هذا القانون فهي كما يلي :

- تعفى البضائع الداخلة إلى مناطق التصدير الحرة أو الخارجة منها، و كذا البضائع المحصل عليها فيها أو الماكثة بها ، من جميع الرسوم و الضرائب أو الضرائب الإضافية المفروضة على الإستيراد أو حركتها أو استهلاكها أو إنتاجها أو تصديرها مع مراعاة أحكام المادة 22 من هذا القانون |المادة 21|
- تعفى من رسوم التسجيل و الدمغة.

⁷⁶ ظهير شريف رقم 1-95-1 صادر في 24 من شعبان 1415 | 26 يناير 1995 | بتنفيذ القانون رقم 19-94 - المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

⁷⁷ الرجوع إلى مادة رقم 5 التي تبين بالتفصيل المهام الموكولة للهيئة المعنية

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

أ - عقود تأسيس الشركات المقامة في مناطق لتصدير الحرة و الزيادة في رأس مالها.

ب عمليات شراء المنشآت للأراضي اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارها ((المادة (278))

- تعفى المنشآت المرخص لها من الضريبة المهنية فيما يخص الأعمال المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القانون طوال الخمس عشر سنة الأولى المتتالية التالية لاستغلالها .. المادة 28.

- تعفى من الضريبة الحضرية العقارات و المكاتب و الآلات المخصصة لمزاولة الأعمال المشار إليها في المادة 3 أعلاه و ذلك طوال مدة الخمس عشرة سنة التالية لإنهاء أشغالها و إقامتها ، و لا يشمل الإعفاء المذكور ضريبة النظافة - المادة 29-

- تخضع المؤسسات التي تزاول نشاطها داخل مناطق الحرة للتصدير على أساس الأرباح المحققة الناتجة عن مزاولة الأنشطة المشار إليها في هذا القانون إما للضريبة على الشركات أو للضريبة العامة على الدخل
1 -في حالة خضوع المؤسسات المعينة للضريبة على الشركات فإنها تستفيد مما يلي :

أ - الإعفاء الكلي لمدة خمس سنوات المحاسبية الأولى المتتالية الموائية لتاريخ الشروع في استغلالها.
ب سعر مخفض للضريبة 75.8 % خلال العشر سنوات المتتالية الموائية .

2 - عند خضوع المؤسسات المذكورة للضريبة العامة على الدخل فإنها تستفيد مما يلي:

أ - الإعفاء الكلي لمدة خمس سنوات المتتالية الموالية لتاريخ الشروع في استغلالها
ب تخفيض قدره 80 % من الضريبة وذلك خلال العشر سنوات المتتالية الموالية .

و يطبق هذا الإعفاء الكلي الوارد في الفقرة الأولى و الثانية من هذه المادة على المؤسسات المحدثة ابتداءا من فاتح يناير 2001. المادة 30 .
- تعفى من الضريبة على القيمة المضافة المنتجات المسلمة و الخدمات المقدمة في مناطق التصدير الحرة .. المادة 33

بعد ما تطرقنا للإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة بطنجة، سوف نقوم باستعراض الإعفاءات الجبائية الأخرى الممنوحة للمناطق الحرة بمصر و كذا جبل علي ، لكي تتم المقارنة بينها و بين المقدمة في طنجة لأجل الوصول إلى مدى أهمية و دور هذه الإعفاءات في جلب الاستثمارات إلى الدول المضيفة للمناطق الحرة.

الفقرة الثانية : الإعفاءات الجبائية للدول محل المقارنة

أ- بالنسبة للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية : تعد المناطق الحرة في مصر كما سبق الذكر ، نمطا استثماريا متميزا ، كما تمثل آلية هامة من آليات زيادة الصادرات وزيادة الناتج القومي إلى جانب خلق فرص عمل جديدة نظرا لما تتمتع به من مزايا عديدة أهمها الموقع الجغرافي ، و توفرها على أرضية مكتملة المرافق و البنية الأساسية ويتمتع الاستثمار في مصر بالعديد من المزايا و الحوافر أهمها : عدم وجود قيود على جنسية رأس المال و حرية الاختيار الشكل القانوني للمشروع إعفاء الأصول الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج و الصادرات و الواردات من الضرائب الجمركية و ضريبة المبيعات و غيرها من الضرائب و الرسوم و سنعرض هذه الحوافر بالتفصيل.

- و بالعودة إلى قانون الاستثمار لعام 1990 نجده أوجد نوعين من الاستثمار في مصر و هما :- نظام الاستثمار في المناطق الحرة .
- نظام الاستثمار الداخلي في المناطق الصناعية.
- و ما يهمننا هو النوع الأول و نورد ما تضمنه من إعفاءات
- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج عدا سيارات الركوب من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب
 - إعفاء صادرات و واردات المشروع من و إلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب سواء كانت ضرائب على المبيعات أو غيرها من ضرائب أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد
 - عدم خضوع المشروع و أرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة النشاط
 - إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من الضرائب المحلي من الضرائب على المبيعات
 - إعفاء بضائع الترانزايت المحددة الوجهة من سداد أية رسوم مقررة على السلع الداخلة أو الخارجة.
 - إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلية داخل البلاد.
 - إعفاء عقد التأسيس و القرض و الرهن من ضريبة الدمغة و رسوم التوثيق والشهر لمدة خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري.⁷⁸
- ب- الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمنطقة الحرة بجبل علي.**

⁷⁸ عبد الصمد فلكي : السلوك الضريبي لدى الملتزمين و أثره على تنمية المالية العامة – أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ص . 373 . السنة الجامعية 2006/2005 . الرباط - أكادال

بموجب القانون رقم 1 لسنة 1980 بشأن إنشاء المنطقة الحرة بجبل علي و كذا القانون رقم 2 لسنة 1986 بشأن الأعمال في المنطقة الحرة بميناء جبل علي، المعدلة بعض موادها بالقانون رقم 2 لسنة 2001 . فإنهما تضمنتا الإعفاءات الجبائية التالية:

- إعفاء البضائع الواردة للمنطقة الحرة أو المصنعة فيها للرسوم الجمركية، و لا تستوفي عنها أيضا رسوم التصدير عند إعادة تصديرها، و يسري هذا الإعفاء على البضائع التي يتم استهلاكها أو استعمالها داخل المنطقة الحرة
- إعفاء الشركات و الأفراد و العمال من كافة الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل محددة بخمسين عاما قابلة للتجديده لمدة مماثلة.
- إعفاء من جميع رسوم التسجيل

و بالإضافة إلى هذه الإعفاءات تقدم هذه المنطقة:

- ملكية كاملة لرأس المال الشركات القائمة في المنطقة دون اشتراط شريك مواطن
- حرية تحويل رأس المال و الأرباح و الأجور للمشروعات و الأفراد دون أية قيود.

مما سبق نخلص إلى أن الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمنطقة الحرة بجبل علي جد سخية | إعفاء الشركات من الضريبة الدخل لمدة 50 عاما قابلة للتجديد | مقارنة بمصر و طنجة التي نجد فيها أن الإعفاء الممنوح (للشركات بخصوص الضريبة على الدخل يكون عمليا لمدة خمس سنوات الأولى فقط تتبعها تخفيض تصل نسبته إلى % 80 يمتد إلى عشر سنوات التالية) و هذا إنما يعكس رغبة الدولة المضيفة في جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إليها لتتركز في هذه المناطق ، إلا أنه ما ينبغي التأكيد عليه هنا و الإشارة إليه ، أن الإعفاءات الجبائية لا تشكل سوى أحد العوامل الأساسية المحفزة للاستثمار لأن الرأسمال الأجنبي يهتم قبل كل شيء بالإستقرار السياسي لنظام الحكم⁷⁹ ، بالإضافة إلى أن نجاح المناطق الحرة رهين بمدى تواجدها بموقع جغرافي استراتيجي و جد

⁷⁹ صباح نعوش : الضرائب في الدول العربية – مركز الثقافي العربي ، بيروت-لبنان. الطبعة الأولى-ص.183-السنة. 1987.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

متميز و كذا بنية تحتية متطورة بالإضافة إلى نوعية الخدمات المقدمة، و الاستقرار الأمني و الإقتصادي.⁸⁰

بالإضافة إلى هذا يؤكد Jamal Mikon المدير العام لـ TEZ أن المستثمرون يحتاجون بالدرجة الأولى الى الوضوح فيما يخص المعاملة الضريبية⁸¹

المطلب الثاني : أثر الإعفاءات الجبائية على تشجيع الاستثمار

في هذا المطلب سنتناول بالتفصيل حجم الاستثمارات المتواجدة في المنطقة الحرة للتصدير المتواجدة بطنجة و كذا بعض نسب الاستثمار في كل من جبل علي و جمهورية مصر العربية " الفرع الأول " على أن نقوم في " الفرع الثاني " بالتطرق إلى الإكراهات التي تواجه الاستثمار في هذه المناطق .

الفرع الأول : حجم الاستثمارات المتواجدة بالمناطق الحرة.

أ - في المنطقة الحرة للتصدير TEZ : عرفت هذه المنطقة في سنة 1999 دخول 23 شركة من مختلف الجنسيات ، لينتقل هذا العدد إلى 353 شركة سنة 2007 ، أي ما يشكل حوالي 4.5 مليار درهم من الاستثمار العام ، بالإضافة إلى خلق 37.227 منصب عمل في سنة 1999 تم تقديم شحنة من التسهيلات و الحوافز للاستثمار في هذه المنطقة و الفوز بثقة المستثمر ، و يجري تمديد هذه الحوافز دون احتساب عدد الداخلين سنويا.⁸²

و حسب إحصاء سنة 2007 للاستثمارات المتواجدة في هذه المنطقة نجد:

▪ من حيث عدد الشركات المتواجدة في هذه المنطقة نجد فرنسا تحتل المرتبة الأولى حيث يصل عدد الشركات الفرنسية إلى 101 شركة أي بنسبة 20 % ، و تحتل

⁸⁰ مجلة الأسواق العربية على الموقع الإلكتروني التالي :

www.alaswaq.net/articles/2004/11/20726.html

⁸¹ Redouane Ghardouna => Tanger se mobilise contre la fiscalisation " Economie / Entreprises " Mars 2008 N° 102 P 21

⁸² Tanger Free zone => " revue finances news Hebdo . " P.18-N° 14 Janvier 2008

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

إسبانيا المرتبة الثانية بعدد 78 شركة أي بنسبة % 19 و تليها المغرب بـ 52 شركة أي بنسبة % 10 .

■ أما من حيث عدد مناصب العمل المحدثه نجد في المرتبة

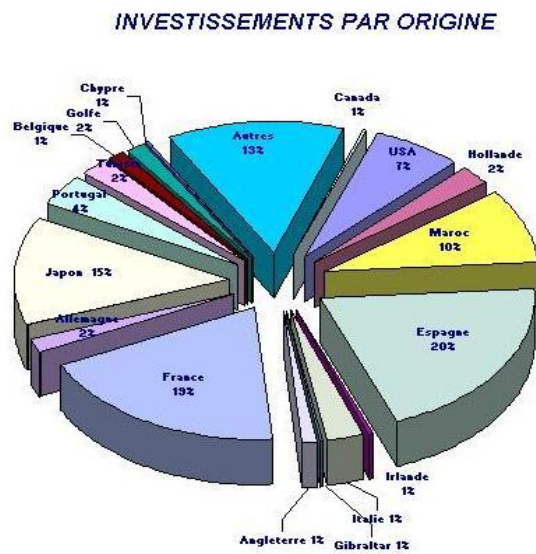
1 <= إسبانيا بـ 7177 منصب عمل

2 <= المغرب بـ 4496 منصب عمل


3 <= فرنسا بـ 4490 منصب عمل

و الجدول المرفق يوضح بتفصيل اكثر الشركات المتواجدة و عددها و مناصب العمل المحدثه.

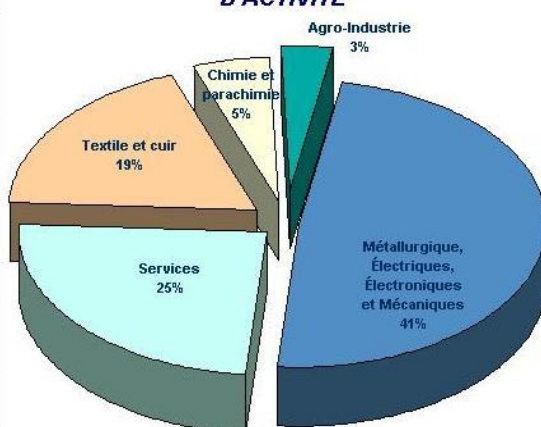
TANGER free zone				
Répartition des sociétés par origine d'investissement au 31/12/2007				
Origine d'investissement	Nbre de sociétés	Mil. D'investissements en KDH	Superficies en m²	Emplois prévus
USA	9	303 500	48 705	2 517
Hollande	13	110 200	50 981	3 074
Maroc	52	409 828	200 793	4 496
Espagne	78	908 570	359 551	7 177
Irlande	3	7 750	3 038	243
Italie	8	134 500	30 988	333
Gibraltar	3	8 500	1 853	312
Angleterre	10	50 500	8 423	370
France	101	855 840	214 226	4 490
Allemagne	8	70 600	24 195	871
Japon	3	604 000	94 753	4 568
Portugal	16	170 800	45 622	1 723
Tunisie	2	100 000	14 817	277
Belgique	13	62 612	30 920	478
Golfe	3	66 000	8 223	462
Chypre	2	10 500	4 035	46
Autres	27	602 700	129 934	5 751
Canada	2	8 000	2 551	39
Total Général	353	4 484 400	1 273 608	37 227



- وعلى مستوى نوعية القطاعات المتواجدة نجد التالي :
 - 90 شركة تعمل في مجال صناعة المعادن و الكهرباء و الإلكترونيات والميكانيك و تشكل نسبة % 41 و يعمل فيها حوالي 13628 عامل.
 - 146 شركة و تعمل في قطاع الخدمات أي تشكل % 25 من مجموع القطاعات المتواجدة و يشغل حوالي 3367 عامل .
 - 78 شركة و تعمل في قطاع النسيج و الجلد تشكل حوالي % 19 من مجموع القطاعات المتواجدة و يعمل فيها 16899 عامل و الجدول المرفق يوضح ماسبق ذكره.

 Répartition des sociétés par secteur d'activité au 31/12/2007				
Secteur d'activité	Nbre de sociétés	Mt. d'Investissements en KDH	Superficies en m ²	Emplois prévus
Industries Métallurgiques, Électriques, Électroniques et Mécaniques	90	2 178 512	442 090	13 638
Services	146	1 098 860	338 444	3 367
Textile et cuir	78	834 778	335 418	16 899
Chimie et parachimie	28	225 000	61 482	1 974
Agro-Industrie	11	147 250	96 174	1 349
Total Général	353	4 484 400	1 273 608	37 227

INVESTISSEMENT PAR SECTEUR D'ACTIVITE

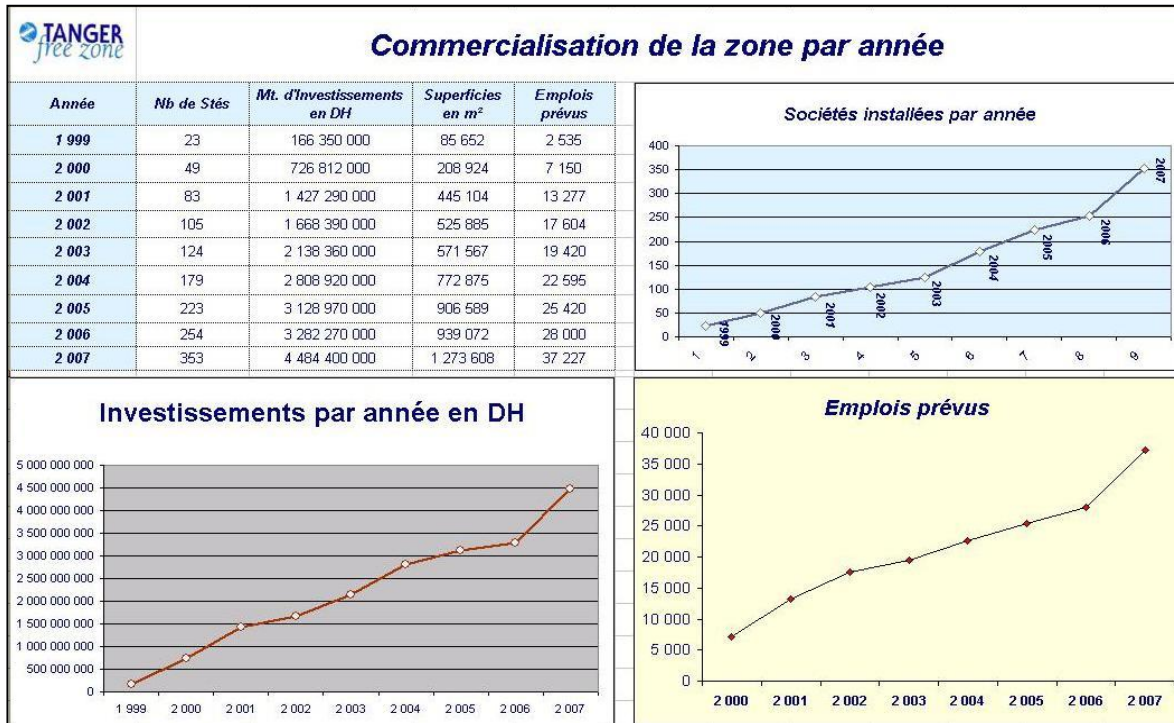



Secteur	Pourcentage
Métallurgique, Électriques, Électroniques et Mécaniques	41%
Services	25%
Textile et cuir	19%
Chimie et parachimie	5%
Agro-Industrie	3%

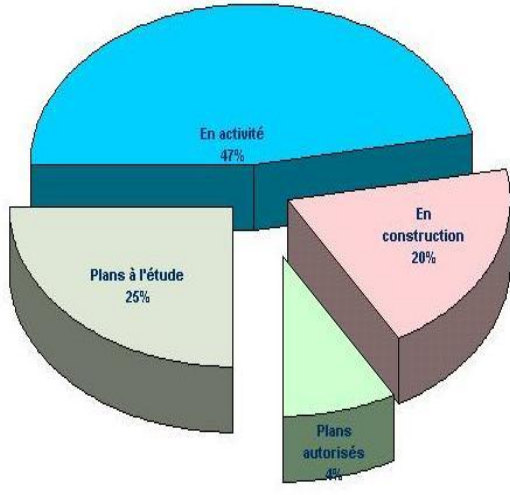
الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

مما سبق نلاحظ بأن هناك تطورا في حجم الاستثمارات المتواجدة في المنطقة الحرة لطنجة ، حيث انتقل عدد الشركات إلى 353 شركة في سنة 2007 ، بعد ما كان عددها يصل إلى 23 شركة سنة 1999 ، و نفس الشيء يمكن تسجيله على مستوى مناصب العمل المحدثة ، فالعدد انتقل من 2535 منصب عمل في سنة 1999 إلى 37227 منصب عمل في سنة 2007 حسب آخر إحصاء .
و البيانات أسفله توضح بشكل جيد ما سبق ذكره .



 Etat de la valorisation des lots au 31/12/2007				
État d'avancement	Nombre de Stés	Investissements en KDH	Emplois prévus	Superficies en m ²
En activité	203	2 464 790	22 632	596 250
En construction	35	971 900	5 194	252 301
Plans autorisés	18	283 380	2 201	107 888
Plans à l'étude	97	764 330	7 200	317 169
Total	353	4 484 400	37 227	1 273 608



ب – بالنسبة للدول محل المقارنة:

1- المنطقة الحرة بجبل علي : تعتبر المنطقة الحرة في جبل علي من المناطق

الحرة التي نجحت في استقطاب عدد كبير من المشروعات الاستثمارية و هذا ما

سنوضحه من خلال الجدول التالي :

عدد المشروعات العاملة في المنطقة الحرة بجبل علي بإمارة دبي
حتى عام 2004 م

النسبة المئوية	إجمالي المشروعات	التصنيف بحسب الجنسية				نوع النشاط
		أجنبي	عربي	خليجي	إماراتي	
85.1 %	3589	2321	789	125	345	تجاري
11.3 %	477	306	49	30	92	صناعي

3.6%	148	17	3	2	162	خدمي
100 %	4214	2644	841	157	572	المجموع
		62.74 %	19.74 %	3.8 %	13 %	النسبة

المصدر : مؤسسة الموانئ و الجمارك و المنطقة الحرة بإمارة دبي⁸³

نلاحظ من الجدول أعلاه ، بأن المنطقة الحرة بجبل علي تمكنت من جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية التي بلغت نسبتها حوالي 63 % من إجمالي المشروعات العاملة في المنطقة التي بلغ عددها 4214 مشروع ، و جاءت الإستثمارات الخليجية و العربية على التوالي بعد الإستثمارات الأجنبية بنسبة بلغت 24 % ، في حين لم تمثل الإستثمارات الإماراتية سوى نسبة 13 % من حجم تلك الإستثمارات.

و من جانب آخر نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن الأنشطة التجارية كانت هي السائدة بنسبة بلغت 85.1% من إجمالي الإستثمارات في هذه المنطقة ، في حين شكل النشاط الصناعي 11.3% فقط ، كما أن النشاط الخدماتي لم يمثل سوى 3.6% وهذه النسب المئوية تعكس بجلاء بأن عمل هذه المنطقة يركز على مجرد التجارة و التخزين وهو نشاط بالرغم من أنه أسهم في هذه المنطقة الحرة و مدينة دبي إلى مركز تجاري إقليمي لتجارة الترانزات ، إلا أن أغلبية هذا النشاط قد يؤثر في عدم تحقيق هذه المنطقة لبعض الأهداف الهامة التي لأجلها تقدم الدول المضيفة بإنشاء مثل هذه المناطق، و من هذه الأهداف نقل التكنولوجيا و المهارات الفنية و الإدارية ، و ذلك أمر لن يتحقق في ظل التركيز على النشاط التجاري الذي يعود على إمارة دبي بعوائد ريعية كبيرة، إلا أنه يؤخذ على هذا النوع من العوائد أنها قابلة للتأثر

⁸³ محمد علي عوض الحراي : الدور الاقتصادي للمناطق الحرة ... المرجع السابق ص.48.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

بأبسط المتغيرات السياسية و الاقتصادية أو الأمنية ، و من الأفضل أنه إلى جانب النشاط التجاري تشجيع المشروعات الصناعية التي يترتب عليها تنمية القاعدة الإنتاجية التي تكون عوائدها كبيرة و فوائدها في نقل التكنولوجيا و الخبرات الفنية و الإدارية مضمونة.

أما على مستوى فرص العمل التي وفرتها هذه المنطقة ، فإنها أحدثت حوالي 60000 منصب عمل و ذلك إلى حدود سنة 2003 ، و نشير أن الفئات العاملة في هذه المنطقة تنتمي إلى دول مختلفة حيث تعود الجنسيات العمال إلى ما يصل إلى 109 دولة ، و هذا يعود تفسيره إلى أن دولة الإمارات العربية فيها انخفاض كبير في الكثافة السكانية و هذا ما جعل المشرع يقرر الحرية الكاملة للمشروعات العاملة في المنطقة في اختيار العاملين لديها من أية جنسية.

2- المناطق الحرة في جمهورية مصر العربية : بالنسبة للاستثمارات التي استطاعت المناطق الحرة بمصر استقطابها نورد هنا جدولاً يوضح عدد المشروعات العاملة في المناطق الحرة بمصر حتى منتصف عام 2004 .

النسبة المئوية	2004	2003	2002	2001	1996	1986	السنوات
							نوعية المشروعات
43.3%	317	286	284	283	248	70	صناعي
20.6%	151	169	189	231	381	166	تجاري
15.3%	112	106	97	92	67	31	خدمي
20.8%	152	154	154	159			المشروعات المزدوجة

بحسب هذا الجدول فإن المشروعات الاستثمارية بلغت حتى عام 2004 إلى 718 مشروع يتركز % 43 منها على التصنيع ، و توزعت باقي النسبة على الأنشطة التجارية و الخدماتية و غيرها من الأنشطة⁸⁴ .

أما على مستوى جذب رؤوس الأموال الأجنبية فقد حدث تحول كبير في مساهمات الدول المستثمرة في المناطق الحرة، فخلال فترة الثمانينات احتلت رؤوس الأموال العربية الصدارة حيث بلغت نسبتها % 42 تليها رؤوس الأموال المصرية بنسبة % 37 ثم الدول الأجنبية بنسبة % 4 و بدءا من عام 2000 حدث تحول في نسب المساهمات حيث بلغت نسبة مساهمة المستثمرين المصريين % 79 و مساهمة العرب % 7 و مساهمة الأجانب % 14 في المتوسط خلال الفترة (2003-2004) .

أما عن فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات الاستثمارية فقد بلغت 272100 فرصة عمل حتى سنة 2004 م .

و يُلاحظ ارتفاع أعداد العمالة المصرية العاملة بمشروعات المناطق الحرة من 71385 عامل عام 2001 إلى 74303 عامل مصري عام 2002 ثم إلى 77218 عامل عام 2003 حققت 272100 عامل مصري عام 2004 .

و تطور إحداث و خلق فرص العمل إنما يعكس نجاح هذه المناطق في استيعاب أكبر قدر ممكن من العاملين و بالتالي فهي آلية يعتمد عليها لأجل خفض معدلات البطالة في الدول التي تعاني من هذا المشكل.

الفرع الثاني : إكراهات نظام تحفيز الاستثمار

في بلدان كالمغرب يطرح تساؤل حول نظام التحفيز لأجل خلق مناطق حرة، بمعنى آخر: بالنسبة للمستثمرين هل يوجد نظام آخر لتحفيز الاستثمار مثل تلك المتواجدة في ميثاق الإستثمار ؟

⁸⁴ أحمد نبيل الجداوي : المرجع السابق . ص.25.

إن المستثمر في المناطق الحرة تقدم له العديد من التسهيلات و كذا مجموعة من الحوافز ، لأنه في المقابل يجلب العملة الصعبة و تشغيل العديد من اليد العاملة. و لكن بالرغم من الإمتيازات التي تمنح له في البلد المضيف إلا أنه يصطدم بعراقيل د تمنعه من القدوم و الاستثمار في البلد المقدم لهذه التشجيعات.⁸⁵ و هذه الصعوبات سنقوم بعرضها بشكل موجز سواء من وجهة نظر المستثمر أو من وجهة نظر البلد المضيف.

أ- بالنسبة لوجهة نظر المستثمر : المناطق الحرة مبدئيا تعطي امتيازات لا بالنسبة للدولة أو المستثمر ، و ما يؤكد هذا هو الإطار القانوني المنظم للمناطق الحرة و بصفة عامة يمكن للمستثمر أن ينجز مشروعه خارج المنطقة الحرة في حالة ما إذا كان مشروعه سيحقق الأهداف المرجوة منه و يكون يخضع للشروط الآتية:

- 1- ضرورة أن يكون المشروع قريبا من المنطقة التي تحتوي على المواد الأولية التي سيستعملها كالمعادن مثلا...
- 2- ضرورة أن يوجه إنتاجه نحو السوق المحلية بالدرجة الأولى ، أو الأسواق التي لا يصل لها منتج المناطق الحرة أو ليست لها علاقة مع مقاولات المناطق الحرة، أو مناطق ليست لها امتيازات أو تسهيلات لتتعادل مع هذه المناطق.
- 3- له إمكانية الاستفادة من التجهيزات أو استغلالها إذا كانت غير مستخدمة بتلك المناطق.

4- ضرورة إيجاد فضاء كبير لا يوجد في المناطق الحرة. و لكن من وجهة نظر المستثمر فالمشاكل التي تعترض هذا الأخير نجد :

■ تفكيره ينصب حول التفكير بإمكانية الاستثمار من عدمه في المناطق الحرة أم خارجها، لكن في غالبية الأحيان يفضل الاستثمار في المنطقة الحرة ولكن يوجد

⁸⁵ Johary Hasina Rava Loson => Le régime des investissements directs dans les zones franches d'exportation.P.113.Ed.L'harmattan 2004 . Paris.

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

استثناء وهي حالة واحدة عند ما سيكون استثماره لا يعود عليه بفوائد حينئذ يتراجع عن الاستثمار بهذه المناطق.

لكن المشكل الحقيقي بالنسبة للمستثمر يمكن أن يطرح بطرق أخرى .

هو خارج النطاق الذي يوجد به المستثمر يواجه تساؤل حول الدولة التي ستقوم بالاستثمار فيها يتأسس على مجموعة من الضوابط من أهمها : نوعية اليد العاملة والأجر الذي سوف يمنحه لها ، نوعية الإعفاءات الجبائية الممنوحة لتلك المنطقة وكذا التسهيلات و باقي الإمتيازات، التي يقدمها ميثاق الاستثمار و كذا القونين المنظمة للمنطقة الحرة.

و الجواب على هذا الاشكال أو التساؤل المطروح يمكن تصوره في إطار دراسة الأسباب التي تمكن من تحفيز المستثمرين لأجل الاستثمار خارج بلده و يستقر بداخل البلد الآخر.

و لأجل تصور الاستثمار خارج بلد المستثمر. إما أن يكون هذا المستثمر يواجه مشاكل ذات طبيعة سياسية أو إدارية مثلا : تغير " هونج كونج " أو تجارية مثلا تغير ضغوطات المنافسة في الأسواق.

و البلد الجديد الذي سيوجه له الإختيار لأجل الاستثمار، يستلزم منه توفير له الإستقرار السياسي و الإداري و التجاري.

و الضغوطات التجارية تنتج عن تغيير المجال التجاري مثل الأسواق الشرق الأوسط الي أصبحت ضعيفة و نقصت أهميتها ، هذه الضغوط من طبيعتها أنها سوف تضعف من قدره المقابلة أو توقفها. و بالتالي سوف توقعها في مشاكل إما مع المتعاملين معها و كذا المتنافسين، و بالتالي فالمستثمر يبحث عن بلد آخر لأجل الاستثمار فيه و إقامة المقاولات إما بشكل كلي أو جزئي لتمكنها من إيجاد عوائد مستقرة التي كانت مهددة في البلد الأم.

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

و هذه الحوافز التي يمنحها البلد المضيف هي ذات أهمية كبرى تمكن المقولة تجنب المشاكل التي كانت تواجهها، و البلد الذي سيعطي هذه الإمتيازات و يتمتع بنظام اقتصادي و إداري جيد هو الذي يمكنه أن يستضيف تلك المقاولات الأجنبية. و خلاصة القول : فإن وجهة نظر المستثمر حول أنظمة تشجيع الاستثمار لقانون الاستثمار [قوانين المناطق الحرة] ليست منفصلة عن بعضها ، بل كل نظام يكمل الآخر و لا يمس أحدهما الآخر و لا أدل على ذلك المناطق الحرة التي حققت نجاحات كبيرة و تطبق عليها هذه الأنظمة من مثل دبي، سنغافورة..⁸⁶

ب – بالنسبة للبلد المضيف : بالنسبة للبلد المضيف ، فإن الاختيار لتأسيس مقولة داخل المنطقة الحرة أو خارجها أصبح أمرا واضحا ، غير أن المقولة التي توجد خارج إطار المناطق الحرة تعتبر أكثر وطنية بالنسبة للدولة على اعتبار أنها تؤدي ضرائب أكثر وخاضعة لنظام اقتصادي و اجتماعي مشترك و بالتالي فهي أكثر فعالية.

فالبلد الذي يقوم بخلق مناطق حرة فهو يريد ذلك جلب الاستثمارات التي لا يمكن جلبها إلا بهذه الطريقة ، و للتأكيد على هذه النظرية، فإن بعض الدول مثل الأردن ذهبت إلى حد عدم السماح للشركات المتواجدة بالمنطقة الحرة بإنتاج نفس المنتج الذي تنتجه الشركات خارجها.

و بالتالي فالدول المضييفة تستخدم المناطق الحرة كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي ، بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات المضطرة التي تطرأ على هذا الاقتصاد و التأقلم معه أولا بأول سنقوم بوضع جدول نوضح فيه أفكار المستثمر مقابل أفكار الدولة المضييفة للمنطقة الحرة.

⁸⁶ Rapport sur les zones franches.op.p.36-38

المستثمر	البلد المضيف للمناطق الحرة
<ul style="list-style-type: none"> - العائد على الاستثمار - أدنى تكلفة ممكنة - أقل مجهود إداري - استقرار سياسي - استقرار ضريبي - سهولة الحصول على النقد الأجنبي - يجب على المناطق الحرة أن تكون ممتنة و متعاونة. 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير فرص العمل - جذب استثمارات دائمة - قواعد التحكم - قيادة جديدة-قواعد جديدة - ضرورة الاعتماد على الضرائب - يرغب المستثمر في الحصول على كل شي بدون مقابل - يجب على المستثمر أن يكون شاكرا وممتنا.

المصدر على عوض الحرازي-المرجع السابق..ص51.

مما سبق نخلص على أن :

بالرغم من أهمية الحوافز أو الإعفاءات الجبائية التي تقدمها الدول بهدف جذب و تشجيع الاستثمار إلا أنه يجب الإشارة إليه أن اثر تلك الإعفاءات في جذب هو أثر نسبي يرتبط بعوامل أخرى سبقت الإشارة إليها، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بعدم المغالاة في أهمية تلك الإعفاءات خاصة إذا كانت موجهة بالأساس لجذب المستثمرين الذين ينتمون لدول أخرى ، فبعض الدراسات التي أجريت تشير إلى أن هذه الإعفاءات لم تلعب دورا كبيرا في القرارات الاستثمارية للمستثمرين، و يستدلون على ذلك بأن عددا من المناطق الحرة الناجحة، منها على سبيل المثال بعض المناطق الحرة في الفلبين لا تقدم فيها أية امتيازات ، و هناك مناطق حرة تقدم فيها إعفاءات جبائية جد سخية و لم تتمكن من جذب الحد الأدنى من الاستثمارات، و يعلل ذلك إلى مدى جدية هذه الدول في سياستها الاستثمارية التي يتم تغييرها بشكل مستمر في

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

وقت متقارب ، الأمر الذي يؤثر سلبا في مناخ الاستثمار في هذه الدولة بالرغم من الإعفاءات الجبائية و الامتيازات المغربية التي تقدمها. و يعد تطرقنا في هذه الفصل لبنية المناطق الحرة و كذا الامتيازات الجبائية الممنوحة لها، ستنتقل للحديث في الفصل الثاني عن الدور التنموي لهذه المناطق من خلال نماذج دولية متعددة على أساس أن الهدف الرئيسي من وراء خلق هذه المناطق هو إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية بالدرجة الأولى، و هذا ما سنقوم بإبرازه في الفصل الموالي بتسليط الضوء على كل التغييرات التي أحدثتها في البلدان المضيفة لها سواء على مستوى مساهمتها في التقليل من البطالة و إحداث فرص عمل أو تنمية الصادرات و غير ذلك .

الفصل الثاني : الدور التنموي للمناطق الحرة .. تجارب متعددة و نتائج مختلفة.

طبقا لأحدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، فإن السبب الأساسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية⁸⁷ . و في غياب وجود إحصائيات مصنفة حسب الجنس على التكاليف و الأرباح، و بالتالي فمن الصعب تقييم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أن هناك بعض المعلومات عن حجم الاستثمارات و كذا الصادرات و حجم فرص العمل في هذه المناطق و تغطي فترة زمنية معينة⁸⁸ و يتساءل المرء هنا عن الشركات المتواجدة بالمنطقة الحرة هل ساهمت في خفض نسب البطالة و خلق فرص العمل ؟ و أيضا ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه المناطق ؟ و لا سيما فيما يتعلق في المساواة في الحقوق بين الرجال و النساء و الأسر و المجتمعات المحلية؟ و هل يمكن لبعض البلدان أن تعرف نموا بدون هذه المناطق الحرة ؟ و ماهي عوامل نجاح هذه المناطق ؟ و هل حققت الأهداف التي من أجلها وجدت؟

أسئلة سنقوم بالإجابة عليها من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى مبحثين :

الأول نعالج فيه أداء المناطق الحرة خلال فترة 2002-2007 من خلال الإحصائيات

⁸⁷ Les zones franches d'exportation se développent et créent des emplois . Rapport publié par organisation internationale du travail au 28 septembre 1998.P.1

⁸⁸ Emploi et politique sociale dans les zones franches d'exportation . Rapport publié par " BIT " P-12. Genève . novembre 2002.

و البيانات المتوفرة لدينا و الثاني ندرس فيه نماذج لتجارب المناطق الحرة في كل من تونس و جزيرة موريس .

المبحث الأول : تقييم لأداء المناطق الحرة خلال الفترة الممتدة ما بين

2007-2002

اليوم يوجد حوالي 3500 منطقة حرة في العالم للتصدير وزعت في حوالي 130 بلدا أو إقليما و توظف حوالي 66 مليون شخص ، و للإشارة فإننا في هذا المبحث سنقوم بالحديث عن المناطق الحرة المختصة بالتصدير و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لها سواء على مستوى الصادرات ، دخل الفرد ، فرص العمل التي وفرتها...، و ذلك من خلال مطلبين :

المطلب الأول : الصادرات، الأجور ، العمل في المناطق الحرة.

فوائد و تكاليف هذه المناطق غالبا ما تكون مقسمة بين التأثير المباشر لهذه المناطق على العمل و الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية و كذا النتائج العامة على المدى الطويل على التنمية من ناحية أخرى ، إذن نتحدث عن نتائج ديناميكية لوجود المناطق الحرة.

الفرع الأول : العمل و الأجور في المناطق الحرة

وفقا للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية لسنة 2008 فإن المناطق الحرة للتصدير توظف حوالي 66 مليون شخص في العالم بحسب آخر إحصاء. فما بين عامي 2002-2006 عرفت العديد من البلاد قوة النمو في اليد العاملة في المناطق الحرة فنجد على سبيل المثال.

المغرب نمت فيها بنسبة % 103 حيث تشغل ما مجموعه 145000 عامل ،
السينغال بالنسبة % 103 ، الفلبين % 39 ، سيريلانكا % 56 و الجدول أسفله يوضح بشكل أكثر مستويات فرص العمل في المناطق الحرة من سنة 2002 إلى 2006

Pays	2002	2006	Changement (en pourcentage)
Bangladesh	121 000	188 394	56,0
Cameroun	8 000	4 690	-41,0
Chine (Macao)	131 010	131 010	0,0
Costa Rica	34 000	36 000	6,0
République dominicaine	170 833	154 781	-9,0
Gabon	791	791	0,00
Haiti	10 000	10 000	0,0
Kenya	27 148	38 851	43,0
Madagascar	74 000	115 000	55,0
Malaisie	200 000	369 488	85
Maroc	71 315	145 000	103,0
Maurice	87 607	65 512	-25,0
Mexique	1 355 000	1 212 125	-11,0
Philippines	820 960	1 128 197	37,0
Sénégal	940	3 409	263,0
Sri Lanka	111 033	410 851	270,0
Tunisie	239 800	259 842	8,0
Viet Nam	107 000	950 000	788,0
Zimbabwe	22 000	22 000	0,0

Source: BIT (2002), Singa (2007).

Evolution de l'emploi des ZFE par région au cours de la période 2002-2006

Région	2002	2006	Changement (en pourcentage)
Afrique du Nord	440,515	643,152	46,0
Afrique subsaharienne	421 585	860 474	104,1
Océan indien	170 507	182 712	7,2
Moyen Orient	328 932	1 043 597	217,3
Asie	7 710 543	14 741 147	91,2
Chine	30 000 000	40 000 000	33,3
Amérique centrale	4 490 757	5 252 216	16,9
Amérique du Sud	299 355	459 825	53,6
Caraïbes	215 833	546 513	153,2
Europe centrale et de l'Est	543 269	1 400 379	157,8
Pacifique	13 590	145 930	973,8

Source: BIT (2002), Singa (2007).

و يبين الجدول تطور النسبة المئوية للعمالة في المناطق الحرة على المستوى الإقليمي خلال الفترة نفسها ، و هناك 33% من فرص العمل في المناطق الحرة بالصين ، حيث النسبة من 2.24% من اليد العاملة الوطنية في عام 1995 [3.3 مليون عامل] إلى 13.37% في عام 2005 [18.8 مليون عامل] و ساهمت بما معدله 49% من معدل النمو الإجمالي⁸⁹. و أيضا نلاحظ زيادة كبيرة في فرص العمل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتواجد بها حوالي 90 منطقة حرة موزعة ما بين الكابون ، غانا ، كينيا، مالي، الموزمبيق، نيجيريا ، زيمبابوي، الجمهورية التشيكية و السلوفاكيا ... و أيضا نلاحظ زيادة كبيرة في نشاط المناطق الحرة في جنوب آسيا و وسط شرق أوروبا و كذا اتحاد روسيا⁹⁰.

⁸⁹ Rapport sur l'initiative focale concernant les zones franches d'exportation dernière tendance et orientations dans les ZFE .P.5 => Rapport publié par BIT – Genève. Mars 2008.

⁹⁰ William Milberg et Matthew Amengual => Développement économique et condition de travail dans les zones franches d'exportation : un examen des tendances / P-19=> les documents de travail sont des documents préliminaires distribués pour stimuler la discussion et l'analyse critique " BIT" Genève 2008.

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

و في كوستاريكا استخدمت هذه المناطق أكثر من 2.09% من السكان القادرين على العمل ، أعلى مما كان عليه في معظم بلدان أمريكا اللاتينية باستثناء الجمهورية الدومينيكية 4.83%⁹¹ و الهندوراس 2.16% و المكسيك 3.41% ، و في مدغشقر يوجد أكثر من 50% من العمال في المناطق الحرة و في كوستاريكا نسبة العمال التي تشتغل في المناطق الحرة تتراوح أعمارهم ما بين 29 و 30 سنة و تشكل نسبة العاملات في هذه المناطق نسبة 71% و في كوستاريكا 40% من النساء و كذلك 70% في سيريلانكا و قدر في سنة 2005 أن قطاع الملابس وفر حوالي 340000 منصب عمل ، 87% منها هم من النساء و تشكل المرأة العاملة في الصين حوالي 40% من القوى العاملة في الاقتصاد ، و في أباتام أحد أكبر المناطق الحرة في أندونيسيا 80% من العمال هم من النساء حتى آخر إحصاء لسنة 2007 ، على عكس ما لوحظ في كثير من البلدان، فإن حصة العمالة النسائية في الهند أقل بكثير من 50% ، و تميل إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة ، و المناطق الحرة في الهند خلقت 1% من فرص العمل و مع ذلك فإن الحكومة الهندية تعمل بنشاط على تنمية هذه المناطق منذ عام 2002 و تهتم بالأساس على الخدمات و كذلك إنتاج السلع و قانون المناطق المقاولات الخاصة لسنة 2005 الذي دخل حيز النفاذ في وائل عام 2006 سرعان ما أدى إلى العمل بيه في 181 منطقة حرة جديدة و سيجري العمل بيه في 200 منطقة حرة أخرى⁹² و نذكر هنا كما هو الحال في الهند و الصين و لا بد من الإشارة هنا بأن الأجور في ZFE هي نفسها أو أكثر من تلك المطبقة في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، و هذا الوضع يمكن تفسيره من جانب القوى العاملة الإنتاجية المسجلة في هذه المناطق لأجل جذب يد عاملة كفأه أو مؤهلة و الحد الأدنى للأجور محترمة، و لكن على مستوى المكافآت فإنها لا تمنح بشكل

⁹¹ Fiche de synthèse " les zones franches en république dominicaine " Mission économiques de Saint domingue=>15 septembre 2005

⁹² Engnanet et coll : 2007 rapportent que l'emploi dans les ZFE en 2003 s'élève globalement .P.18

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

دائم، و بصيغة أخرى فإن هذا الوضع يختلف من منطقة إلى أخرى في نفس الدولة و كذا ما بين القطاعات لنفس المنطقة.

وحقوق العمال كثيرا ما يستهان بها ، بحيث أن التعيين و الفصل من الخدمة ليست أمور منظمة دائما رسميا، و العمال في المناطق الحرة يعانون من التمييز في الأجور و المعاملة على سبيل المثال في مدغشقر متوسط الراتب هو أقل من 8% بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارات ضعيفة و قليلة و ترتفع إلى 20% بالنسبة للوظائف الإشرافية في صفوف الرجال.

وعلى الرغم من أن حقوق النساء و الحوامل و الأمهات تحترم ، فإن الممارسات التمييزية لا تزال قائمة من مثل رفض توظيف المرأة الحامل ، رفض منح إجازة الأمومة، الفصل من الخدمة و في معظم المناطق الحرة ، فإن العمال المهاجرين يعتبرون أكثر عرضة للأخطار و التمييز من العمال المحليين مثلا، ففي المناطق الحرة بموريس فإن 15000 وظيفة هي من نصيب عمال ينتمون إلى الصين و الهند و سيريلانكا ، و يرجع تمييز هؤلاء العمال عن العمال المحليين بسبب الحواجز اللغوية ، و القيود المفروضة من أصحاب العمل.

فعدد كبير من المهاجرين هم فقراء يهاجرون إلى المناطق الداخلية و كذا للمناطق الساحلية و يحدث في كثير من الأحيان أنه لا يوجد عقد رسمي يقدم للعمال المهاجرين، ففي الأردن مثلا على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة فإن اليد العاملة الوطنية قليلة في المناطق الحرة ، و في سيريلانكا بعض الشركات في المناطق الحرة توقفت عن أنشطتها دون إخطار مسبق ودون دفع أي تعويض أو دفع المتأخرات أو دفع فوائد التأمين ، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد الشكاوي بشأن عدم دفع أقساط معاش التقاعد

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

وفي بعض البلدان مثل الصين، أندونيسيا ، مدغشقر ، العمال في المناطق الحرة يعملون بشكل عام لفترة طويلة و غالبا ما تنتهك التشريعات بالإضافة إلى استخدام المفرط للعمل الإضافي.⁹³

و منظمة العمل الدولية تعمل على تحسين الحماية الاجتماعية و ظروف العمل للمهاجرين و مكافحة التمييز من خلال تدابير مختلفة نذكر منها :
+ إنشاء لجان عمل ثلاثية مكلفة بحل الصراعات و اقتراح الحلول
+ إنشاء آليات للرقابة على إجراءات التوظيف في وكالات القطاع الخاص لضمان أنها تعمل وفق نظام موحد للترخيص الشيء الذي يتطلب التعاون الدولي .
ومن ناحية أخرى نجد بعض الدول في المناطق الحرة تفضل العمالة الأجنبية كمثل على ذلك ناميبيا تستخدم في مناطقها الحرة اليد العاملة الآسيوية تمنحها أجور مرتفعة عن اليد العاملة المحلية.

إن تنمية الموارد البشرية يعد عنصرا أساسيا لتحسين الظروف الاجتماعية و العمل في المناطق الحرة . فتحسين الرأس مال البشري و نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات المهنية تساهم على المدى الطويل في تطوير الاقتصاد وتوفر للعمال كيفية تحسين حياتهم..⁹⁴

خلاصة القول هنا أن المناطق الحرة تلعب دورا إيجابيا في إيجاد فرص العمل في بعض البلدان، و فتحت مجالا واسعا للتشغيل سواء في حقوق الرجال أو النساء ووفرت لهم أجورا مناسبة..⁹⁵ و من أمثلة البلدان التي نجحت في استخدام اليد العاملة نذكر ماليزيا التي نهجت استراتيجية في خلق عدد كبير من فرص العمل إلى درجة أنه في السنوات الأخيرة قد أجبرت على استيراد اليد العاملة لأجل ملئ الوظائف الشاغرة.

⁹³ Rapport sur l'initiative focale concernant les zones franches.....o.P.P.5

⁹⁴ Emploi et politique sociale dans les zones francheso.P.P.7

⁹⁵ H.Johansson et L.Nilsson " Export processing zones as catalysis " dans world development... Vol 25 n°12..1997..P.P2115.

الفرع الثاني : أداء الصادرات في المناطق الحرة خلال الفترة 2002-2007

في معظم البلدان التي أخذنا نماذج المناطق الحرة منها ، سواء من دول آسيا-إفريقيا ، أمريكا اللاتينية...ما زالت المناطق الحرة لتصدير تساهم بجزء كبير في الصادرات الوطنية و يبين الجدول أسفله حصة الصادرات من المناطق الحرة في الصادرات المحلية ما بين عامي 2002-2006 في عدد من الدول. و بالتالي فهذه المناطق تمثل أكثر من 80% من الصادرات المحلية حتى عام 2006 ، و نلاحظ من خلال الجدول انه في عام 2006 قد ارتفعت حصة الصادرات في بعض البلدان وبالأخص في بنغلاديش و جزر المالديف و سيريلانكا، و إذا كنا ركزنا على السنوات الماضية و بالأخص على الفترة المذكورة أعلاه من المهم أن نلاحظ على مر تسع سنوات الماضية أن عدد من البلدان أعطت الاهتمام لتنمية الصادرات هذه المناطق حتى وصلت إلى المستويات المشار إليها في هذا الجدول :

Evolution de la part des exportations issues des ZFE dans certaines économies (2002-2006)

Pays	2002	2006	Changement (en pourcentage)
Bangladesh	60,0	75,6	26,0
Cameroun	32,0	33,0	3,0
Chine (Macao)	80,0	80,0	0,0
Colombie	9,3	40,0	330,0
Costa Rica	50,0	52,0	4,0
République dominicaine	80,0	80,0	0,0
Gabon	80,0	80,0	0,0
Haiti	50,0	50,0	0,0
Kenya	80,0	86,9	9,0
Madagascar	38,0	80,0	111,0
Malaisie	83,0	83,0	0,0
Maldives	13,2	47,7	261,0
Maroc	61,0	61,0	0,0
Maurice	77,0	42,0	-45,0
Mexique	83,0	47,0	-43,0
Philippines	87,0	60,0	-31,0
Sénégal	80,0	n.d.	n.d.
Sri Lanka	33,0	38,0	15,0
Tunisie	80,0	52,0	-35,0
Viet Nam	80,0	80,0	0,0
Zimbabwe	80,0	80,0	0,0

Source: BIT (2002).

و هكذا في عام 1990 فإن الصادرات في كوستاريكا كانت تمثل نسبة 10% فقط لتنتقل النسبة إلى 50% في أوائل عام 2000 و 52% سنة 2006 كما هو الحال في بنغلاديش قد ارتفعت النسبة من 23.1% عام 1990 لترتفع سنة 2002 إلى 50% لتصل النسبة إلى 95.6%⁹⁶

⁹⁶ لمزيد من المعلومات حول نسب الاستثمارات ، الصادرات ، العمل في المناطق الحرة في مختلف دول العالم حتى عام 2002 انظر الملحق الذي سدرجه في نهاية الفصل بعنوان

Jean- pierre Sing Boyenge : Base de donnée du BIT sur les zones franches d'exportation .Genève 2003

في حين نلاحظ أن عدد من البلدان قد سجلت أيضا انخفاضا في حصتها من الصادرات من المناطق الحرة للتصدير و نذكر هنا الفلبين، المكسيك ، تونس كما هو موضح من خلال الجدول و الجدير بالذكر هنا أن تنويع الصادرات كان سمة هامة من سمات هذه المناطق و في الهند شهدت تطورا في نسبة صادراتها بالمناطق الحرة في 2002 بنسبة 5% و تطورت بشكل كبير في مجال الأدوية، السلع و الهندسة و الإلكترونيات و فيما يتعلق بكوستاريكا فإن هذا البلد قد استمر منذ الماضي في تنويع صادراته بالمناطق الحرة بالتركيز على خفض حصة صادراتها من الملابس و زيادة حصة الصناعات الأخرى بما في ذلك الأدوية/ الإلكترونيات..

وفي العديد من الدول فإن الصادرات في المناطق الحرة تهم بالخصوص قطاع النسيج، الملابس و الإلكترونيات ، ففي تونس سنة 2003 حوالي 76% من اليد العاملة تشتغل في قطاع الملابس و سيريلانكا 66% و 65% في المناطق الحرة الماليزية⁹⁷، و 35% من العمال المكسيكيين اشتغلوا في القطاع الإلكتروني بهذه المناطق.

إن أغلبية الدراسات على المناطق الحرة للتصدير هي موجهة بالأساس على الصادرات التي هي أساس هذه المناطق ، و تمثل بالنسبة للدولة قيمة مضافة لأنها تعطي مرد وديق جد تنافسية على المستوى العالمي، و من فوائد هذه الصادرات أنها تمكن الدول المضيفة لها من مداخي العملة الصعبة و أيضا مداخي ل تمكن الدولة من استيراد التجهيزات، الآلات و وسائل الاستهلاك، التي يمكن أن تكون أساسية لمواكبة التصنيع و المحافظة على مستوى المعيشة الجيد...بأخذ عين الاعتبار النسبة

⁹⁷ بالنسبة لماليزيا نذكر هنا أن تركيب الأجهزة في المناطق الحرة للتصدير وقد وصل إلى الدرة عام 1995 حيث بلغت قيمة صادراتها في هذه السنة 2,3 مليار دولار إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يمثل 10 في المائت من الصادرات العالمية
Emploi et politique social dans les zones franches exportation (rapport publie par BIT Genève mars 2003)

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

المهمة للمناطق الحرة في الصادرات يتبين أن هذه المناطق ستكون مصدرا مهما
للعملات الصعبة.

Densité des ZFE et accumulation de réserves en devises (pays sélectionnés par ordre de densité des ZFE)		
Pays	Réserves accumulées sur la période 2002-2006 (millions de dollars E.-U.)	Densité des ZFE 2002 (pour cent)
Afrique du Sud	15 124,0	2,6
Arabie saoudite	8 377,7	1,1
Bolivie	1 544,4	0,3
Brésil	57 056,4	0,1
Chili	3 345,5	0,2
Chine	852 152,9	4,1
Colombie	4 177,6	0,1
Costa Rica	558,6	2,1
République dominicaine	52,8	5,5
Egypte	6 367,9	0,6
El Salvador	81,3	2,9
Guatemala	1 713,1	0,4
Honduras	663,8	4,7
Hong-kong	9 296,2	10,4
Indonésie	797,5	0,1
Jamaïque	483,4	1,9
Tunisie	2 435,9	8,9
Lituanie	3 189,9	7,1
Malaisie	46 370,8	2,1
Maroc	1 280,6	0,8
Maurice	230,9	17,7
Mexique	26 942,0	3,5
Pakistan	7 666,1	1,1
Panama	331,2	1,4
Philippines	6 280,1	2,7
Pologne	13 290,0	0,4
Seychelles	-52,0	5,6
Sri Lanka	-2 777,4	1,7
Ukraine	19 060,1	2,0
Venezuela	13 280,4	0,6
Viet Nam	5 614,3	0,3

Note: On entend par densité des ZFE, l'emploi dans ces zones divisé par l'emploi total pour 2002. Les réserves sont la somme des données annuelles du FMI recueillies à partir de la ligne (79dad) dans FMI (2007).
Sources: BIT (2002), Singa (2007), FMI (2002).

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات المناطق الحرة توفر احتياطي جد مهم من

العملة الصعبة تصل نسبتها إلى 17.7% وهونج كونج بـ 10.4% و تونس 8.9%

نخلص من خلال ما سبق أن المناطق الحرة للتصدير لها أهمية كبرى على مستوى خلق فرص العمل التي يتفاوت عددها من بلد إلى آخر و إيجاد احتياطي جد مهم من العملة الصعبة الأجنبية و أيضا في تطوير صادرات البلد المضيف لها الشيء الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لهذه البلدان بالإيجاب حيث تسهم في الرفع من مستوى الدخل الفردي و أيضا الدفع بعجلة التنمية في تلك البلدان و نستحضر هنا ست دول حققت نجاحا من ناحية العمل و الضرائب و المداخيل الأخرى وهي : كوريا الجنوبية ، اندونيسيا ، ماليزيا ، الصين، سيريلانكا و الفلبين الشيء الذي يعطينا صورة جد إيجابية ل ZFE في هذه الدول. من الضروري بعد استعراضنا للفوائد التي تجنيها الدول من وراء إحداث المناطق الحرة والنجاح الذي تحققه، التطرق للاكراهات التي تعاني منها هذه المناطق .

المطلب الثاني : معوقات المناطق الحرة و عوامل نجاحها

بالرغم من النجاح الذي تحققة المناطق الحرة والتغييرات الايجابية التي تحدثها، فإنها في بعض الدول تصطدم بمجموعة من العراقيل تحول دون تحقيقها لنتائج المرجوة منها (الفرع الأول) وبالتالي على الدول السهر على تخطي تلك الاكراهات من خلال توفير عوامل نجاحها بربطها بعلاقات مع الاقتصاد الوطني(الفرع الثاني)

الفرع الأول : معوقات المناطق الحرة

قد يكون من السهولة بمكان أن تقرر دولة ما إنشاء منطقة حرة على إقليم من أقاليمها، و قد تتوفر بعض المقومات النشأة السليمة لهذه المنطقة كالموقع المتميز و توفر البنية التحتية اللازمة و المناخ الاستثماري المطلوب ، إلا أنه بالرغم من ذلك يظل مدى نجاح هذه المنطقة و تحقيقها لأهدافها مرهونا بعدم وجود بعض المعوقات

التي قد تؤثر سلبا على هذه المنطقة، و قد تؤدي في حالة اجتماع بعض منها إلى الحكم بفسلها⁹⁸.

وترتبط المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة، ثم تأتي المعوقات الخارجية التي تكون لها بعض التأثير في هذا الجانب . هذا و سنعرض بعضا من هذه المعوقات بشيء من الإيجاز، مع محاولة الإشارة لما يتوفر من معلومات مرتبطة بها تتعلق بالدول محل المقارنة و بحسب ما يلي :

أولا المعوقات الاقتصادية و المالية:

يندرج في إطار المعوقات الاقتصادية و المالية عدد من المعوقات التي يمكن أن يؤثر بعضها على الاقتصاد العام للدولة و على المناطق الحرة التي تستضيفها و من هذه المعوقات :

أ – عدم وضوح أو استقرار سياسة و إستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين فيها إلى التوجس و الحذر بشكل دائم لتلافي أي إجراءات مفاجئة قد تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق⁹⁹.

ب- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة :

ويظهر عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحليل بعض المؤشرات منها :

1 -عجز الموازنة العامة للدولة : فبحسب ما تشير إليه معايير البنك الدولي فإن الحد المسموح به الذي لا يجب أن يتعداه عجز الموازنة العامة هو 2% من إجمالي الناتج المحلي، و يترتب على زيادة في هذه النسبة مشاكل اقتصادية للدولة المضيفة كالتضخم الذي يزداد معه الأمر سوءا باللجوء إلى الدولة لمواجهة العجز في موازنتها عن طريق التمويل التضخمي¹⁰⁰.

⁹⁸ أسعد حمود سعدون: مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة.....مرجع سابق : ص 12
⁹⁹ يرى بعض الباحثين بأن هذا المعوق كان هو الأكثر تأثيرا في عدم نجاح المنطقة الحرة عدن بالجمهورية اليمنية بالصورة المطلوبة
¹⁰⁰ بحسب ماورد في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 م الصادر عن المنظمة العربية لضمان الاستثمار ، فقد بلغ عجز الموازنة في الإمارات لعام 2004م (2.5%) ، في حين عانت مصر من عجز في موازنتها لنفس الفترة بلغ (3.1%) ، و عانت اليمن من عجز في الموازنة لنفس الفترة أيضا بلغ (3.17%)

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

- 2- التضخم : يؤدي التضخم لارتفاع الأسعار في الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تدني القيمة الشرائية لعملتها ، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة و يعد مقياسا لمدى قوة هذا الاقتصاد أو ضعفه.
- 3- سعر الصرف: يظل سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية -الصعبة منها على وجه الخصوص- معيارا يمكن أن يقاس عليه مدى استقرار اقتصاد الدولة المضيفة ، كما أن عدم استقرار سعر الصرف يمكن أن يولد صعوبات للاستثمار القائمة داخل الدولة و في المناطق الحرة التي تستضيفها، نظرا لأن ذلك يتسبب في إرباك مستمر لحسابات المستثمرين.
- 4- علاوة سعر الصرف : و هذا الأمر يعني بأن المشروعات الاستثمارية في الدولة و المناطق الحرة تعاني من صعوبات نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول على العملات الأجنبية التي يتم بواسطتها تحديد أسعار المواد الأولية اللازمة للإنتاج من الأسواق الدولية.
- 5- السياسات المالية (كالسياسة الضريبية) : رغم عدم تأثير مشروعات المناطق الحرة بصورة مباشرة مع هذه السياسات نظرا لتمتعها بإعفاءات ضريبية، إلا أن ذلك لا يمنع من تأثر بعض هذه المشروعات يتم استيرادها من السوق المحلية.¹⁰¹

- ج- عدم توفر الصناعات الوسيطة في السوق المحلية المساعدة لصناعات المشروعات العاملة في المناطق الحرة.
- د- عدم قدرة أو امتناع المصاريف و المؤسسات المالية في بعض الدول المضيفة عن تقديم القروض اللازمة للمشروعات العاملة في المناطق الحرة، و ارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض في دول مضيفة أخرى.

¹⁰¹Michel Desse “ Thierry hartog: Zones franches Offshore Et Paradis fiscaux : L’antimonde légal (‘mappemonde 72& 2003 p/24

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

هـ - تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية و الترويجية الفاعلة في جذب الاستثمار ، يضاف لذلك التقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و بوسائل مختلفة، بحيث يمكن أن تسهم في إقناع المستثمر الأجنبي باتخاذ قراره بالاستثمار في هذه المنطقة¹⁰².

و- من العوائق التي قد تواجهها بعض المناطق الحرة التي تنضم الدول المضيفة لها إلى كتلتا اقتصادية إقليمية، هي عدم اعتراف الدول الأخرى الأعضاء في هذا التكتل بالدول المضيفة كبلد منشأ للمنتجات المصنعة في هذه المناطق¹⁰³.

ز- يندرج ضمن المعوقات الاقتصادية ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة، و كذا وضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية، الأمر الذي يؤدي - في حالة التوسع مثل هذه الحالات و اعتماد جزء كبير من اقتصاد الدولة عليها- إلى مخاطر محتملة قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة، ندلل على ذلك بالأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول شرق آسيا عام 1997 م و التي لم تتعافى اقتصادياتها من آثارها حتى اليوم.

ثانيا : المعوقات التشريعية و القضائية :

يرتبط الاستثمار بعلاقة وثيقة بالتشريع ، فعلى ضوء التشريعات المختلفة تتحدد الحوافز و التسهيلات و الضمانات للاستثمارات المحلية و الأجنبية، و في نصوص هذه التشريعات تتقرر وسائل حماية حقوق المستثمر ، ووسائل فصل المنازعات الاستثمارية التي تحتاج إلى قضاء نزيه ومستقل يقوم بإصدار أحكامه وفق تلك التشريعات، كل ذلك- بالإضافة لبعض الجوانب الأخرى- يضاعف من أهمية التشريع و القضاء في تشجيع و جذب الاستثمار إلى داخل الدولة المضيفة

¹⁰² موقع قناة الجزيرة في شبكة المعلومات الدولية الارتباط :

www.aljazeera.net/in-depth/arabic-depts/2002/4/4-21-1.htm.

¹⁰³ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - تقييم المناطق الحرة، جوانب الصناعة و النقل، دراسات حالة مختارة في منطقة الإسكوا، / ص 82-83

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

و إلى المناطق الحرة فيها، و بناءا عليه فإنه يمكن القول بأن بعض المعوقات المتعلقة بالتشريع و القضاء يمكن أن تتمثل في :

أ - تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة: أظهرت دراسة ميدانية قامت بإجرائها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأن أهم المعوقات المؤثرة على الاستثمار المتعلقة بالتشريعات و القوانين تتمثل في تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار، و تضاربها ، و الغموض و عدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها¹⁰⁴، و بالرغم من أن بعض الدول المضيفة تفرد قانونا للاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب قانون ينظم الاستثمار في الدولة، إلا أن هذه القوانين لا تحيط في كثير من الحالات بجميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون، و يفتح المجال أمام الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار و هو الأمر الذي يؤثر في مدى عدالة التشريع الذي يقتضي تساوي الأحكام في مواجهة القضايا و المراكز القانونية المتطابقة.

ب - للتغيير و التعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار سواء في المناطق الحرة أو خارجها : و هذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة فيفضل الرحيل إلى مناطق أخرى يطمئن فيها على أمواله، و قد وصف رئيس مجلس إدارة إحدى المشروعات العاملة في إحدى المناطق الحرة بأن ذلك يجعل من مشروعات المناطق الحرة بوتقة تجارب مما يشعرها بعدم الاستقرار و الثقة.

ج- قيود التشريع : قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة شروط معينة تقيد عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المنطقة الحرة، كاشتراط شريك محلي يمتلك نسبة معينة في المشروع ، أو قيود تتعلم بنوع و مجال النشاط الذي يجب أن يزاوله المشروع، أو ضرورة توظيف

104 - 104 دريد محمد السامرائي : الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مرجع سابق، ص 183

النسبة العظمى من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة المضيفة، و يندرج ضمن القيود المتعلقة بالتشريع أيضا اقتران الحوافز و التسهيلات الممنوحة في المناطق الحرة ببعض الشروط التي تؤثر في قدرة المستثمر على التحكم في توجهات و نشاط مشروعه الاستثماري

د – صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها : إن صياغة هذه التشريعات من قبل مختصين في مجال القانون دون أن يشاركهم في هذه العملية متخصصون في علم الاقتصاد، يجعل هذا التشريع قاصرا و يشوبه الكثير من الغموض ، وهو ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار في المناطق الحرة، حيث أن المعالجات القانونية للظواهر الاقتصادية تختلف في كثير من الجوانب عن المعالجات الاقتصادية ، و عدم مراعاة مثل هذه الخصوصية فيما يتعلق بالمناطق الحرة يمكن أن يشكل عاملا يؤثر في مدى نجاح هذه المناطق في تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها.

هـ سلوك الدولة القانوني : إن قيام الدولة المضيفة بأي تصرف يؤثر على سيطرة و تحكم المستثمر في أمواله، كقيامها بإجراء تأميمي أو أي إجراء آخر مشابه، و عدم احترام الدولة لنصوص الاتفاقيات الدولية و للمبادئ ذات العلاقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، كل ذلك يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم و تتأثر ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة التي تجعلهم بتصرفاتها تلك ينظرون إلى نظامها القانوني نظرة شك و ريبة و عدم ثقة ، وهو ما يصب في إطار المعوقات التي تؤثر على المناطق الحرة.¹⁰⁵

ثالثا : المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية:

¹⁰⁵Jean –Louis Borlo : zones franches urbaines une chance à saisir ensemble 2004 / p .. 15 imprimé en France par TCH

يرتبط هذا المعوق باقتقاد المناطق الحرة و الدولة المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية، فعدم توفر التيار الكهربائي المستقر، وصعوبة الحصول على مياه كافية و نظيفة، و كذا صعوبة التواصل مع الداخل أو الخارج بوسائل اتصال سلكية أو لاسلكية متطورة، بالإضافة لعدم قدرة الطرق في الدولة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة و الاستثمار و الافتقار إلى موانئ بحرية و جوية مزودة بالوسائل المطلوبة لنقل و تفريغ المنتجات على اختلاف أحجامها، كلما سبق و غير ذلك من عدم توفر أو عدم كفاءة البنية التحتية اللازمة في الدولة المضيفة، يلقي بظلاله على المنطقة الحرة في عدم قدرتها على المنافسة و التطور و يعزز إمكانية فشلها و عدم تحقيقها لأهدافها.¹⁰⁶

و ما سبق يتعلق بالبنية التحتية المادية، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية المعلوماتية، كعدم توفر المراكز البحثية الكافية، و تدني مستوى التأهيل العلمي و الفني في الدولة، و انعدام أو انخفاض الإنفاق على البحث العلمي و التطوير و الوسائل المتعلقة بها، كل ذلك يحكم على الدولة بالتخلف العلمي و يجعل منها مجرد مستهلك للتكنولوجيا المخصصة للإنتاج و رهينة مع المشروعات الاستثمارية العاملة فيها للدول المتقدمة و الشركات متعددة الجنسية التي تحتكر هذه التكنولوجيا و لا تقوم ببيعها إلا بأسعار باهظة، و بشروك مجحفة، تعوق عملية الإنتاج و التصنيع في الدولة المضيفة و ترفع كلفة الإنتاج فيها، وهو ما يجعل منتجات المشروعات العاملة فيها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى السوق المحلية.

رابعاً: المعوقات الإدارية : يندرج في إطار المعوقات الإدارية المؤثرة على الاستثمار في المناطق الحرة ما يلي:

¹⁰⁶ - محمد علي عوض الحرازيمرجع سابق ص 196

أ - تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار في الدولة و ازدواجية الاختصاصات فيما بينها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر و إلى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان، بل أنه في أحيان أخرى تدخل تلك الجهات في صراعات فيما بينها لتنازع الصلاحيات و الاختصاصات ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إهدار وقت المستثمر و يتسبب له في ضياع الكثير من الوقت و الجهد ، و يشغله بالكثير من المشاكل التي تشتتته بين الاهتمام بأمر استثماراته و الاهتمام بإرضاء الجهات الحكومية التي يجبر على التعامل معها وفقا لرؤيتها و ازدواجية مؤسساتها و مزاجية موظفيها.¹⁰⁷

ب للمبيروقراطية الحكومية المعقدة التي يتم التعامل بها مع المستثمر سواء عند ترخيص مشروعه الاستثماري أو في بقية الإجراءات الأخرى فطول الوقت المطلوب لإنجاز المعاملات الاستثمارية و تعقيد إجراءاتها تتسبب في صعوبات للمستثمر و ضياع لوقته و إلى صعوبات أخرى مختلفة متعلقة بهذا الجانب.

ت للمفساد الإداري و إخلال العاملين في المؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة و الأمانة.

ث و ليس بعيدا عن المعوق السابق فإن المحسوبية و المجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات ، دون مراعاة لعامل الكفاءة و الخبرة و التخصص، يتسبب في معوقات منفرة للمستثمرين نظرا للقرارات غير العملية التي تصدر عن تلك القيادات غير الكفأه.

ج -عدم عمل أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة الحرة بروح الفريق الواحد، و انعدام الانسجام و التفاهم فيما بينهم، و ذلك ينعكس في مستوى

¹⁰⁷ J..A.teller : les zones franches en Europe ;op / p200

الخدمات التي تقدمها هذه الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة .

الفرع الثاني : عوامل نجاح المناطق الحرة

من المسلم به منذ عدة عقود و لتشجيع التنمية في بلد ما فإن المناطق الحرة يجب أن تكون مرتبطة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، و يعبر عن هذه الفكرة الأستاذ Jenkin بالتأكيد أن قوة الروابط بين المناطق الحرة للتصدير و باقي الاقتصاد الوطني تلعب دورا أساسيا لتحديد إلى أي حد يمكن للبلد المضيف جلب الأرباح و تحسين مستوياته الاقتصادية و الاجتماعية من خلال هذه المناطق و ما نعنيه بكلمة الروابط هنا هو تلك العلاقات المرتبطة بمكينزمات الإنتاج [تكنولوجيا ، تقنيات الإشراف و التسيير...] و ليست تلك التي ترتبط بقطاع الخدمات [ماء-كهرباء-نقل-إصلاح الأعطاب...] أي أن هذه الأخيرة موجودة فعلا و تعد أحيانا انعكاسات الإيجابية الوحيدة التي تستفيد منها الدولة المضيفة.¹⁰⁸

إلا أننا نلاحظ أن نمو هذه الروابط و توطيدها بين المنطقة الحرة و باقي القطاعات الاقتصادية المحلي تتجاذبه مصالح متضاربة، فمن جهة نجد الدول المضيفة تفرض قيودا صارمة على تصريف المنتجات القادمة من هذه المناطق نحو أسواقها و حتى في الحالات التي تسمح بذلك فإنها تخضع هذه العملية لعدة شروط . حيث أنه في بعض البلدان لايسمح بدخول المنتجات الحرة إلا في حدود معينة، مثلا المكسيك تسمح بدخول هذه المنتجات إلى حدود 20% شريطة عدم كفاية الإنتاج الوطني من المواد التي فيها خصاص.¹⁰⁹

¹⁰⁸ Rapport sur l'initiative focale concernant les zones franches d'exportation dernière tendance et orientations dans les ZFE...OP/ P. 34

¹⁰⁹ William Milberg/ Matthew Amengual... Développement économique et conditions travail dans les zones franches d'exportation un examen des tendance....op..p32

و نجد بعض الدول تسلك سياسة الحوافز لتشجيع قيام هذا النوع من العلاقات مثلا التايوان، أحدثت السلطات هناك نظام Local purchase competition الذي تسلم بمقتضاه جوائز عند ما يحتفل كل سنة بذكرى إنشاء المناطق الحرة ، للمقاولات و الشركات الأجنبية التي تكون قد حققت أرقاما قياسية في التزود بالمنتجات و المواد المحلية، و يشرف على هذه العملية المدير العام للمنطقة الحرة ووزارة الشؤون الاقتصادية ، و الدولة المضيفة بمنعها دخول المواد القادمة من المناطق الحرة في اتجاه أسواقها المحلية تبرر ذلك بتخوفها من خلق منافسة غير متكافئة بين الشركات المحلية و تلك القائمة داخل هذه المناطق، خصوصا و أن هذه الأخيرة تتمتع بامتيازات و تسهيلات ليست في متناول الشركات المحلية مما يعطيها تفوقا فيما يخص قدرتها التنافسية¹¹⁰

لكن الإشكال يطرح في طبيعة هذه المناطق الحرة التي تبقى منعزلة عن باقي القطاعات الأخرى مع العلم أن هذه المناطق أنشأت بهدف جلب الشركات الأجنبية و أيضا الشركات المحلية هذه الأخيرة التي لم تكن قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية و جلب العملة الصعبة وبالتالي فهذه الشركات الوطنية غير قادرة على تقديم منتجات بثمن رخيص و ذات جودة عالية.

من ناحية أخرى إلى المناطق الحرة تتميز عموما بالتصريح الذي يعطى لها لاستيراد دون دفع ضرائب و هذا ما يميزها عن المقاولات المحلية التي هي محرومة من هذا الامتياز لكن عدم وجود رسوم جمركية على مداخل مقاولات المناطق الحرة يعد بمثابة مساعدتها على التصدير.

و تأثير المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في بلد ما يعتمد على الآثار المباشرة على فرص العمل، على الصادرات، على الاستثمارات الأجنبية. و على المدى الطويل تؤثر على الاقتصاد ككل و نستحضر هنا مثال كوريا الجنوبية حيث أن حصة المداخل من الاعتماد الوطني ارتفعت أو تعدت 13% في سنة 1972 إلى

¹¹⁰ مصطفى أمساعد . المناطق الحرة.... مرجع سابق...ص.137-33...

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

32% في سنة 1978 و قد حافظت على هذا المستوى خلال الثمانينات ، إن المناطق الحرة الكورية الجنوبية أنشأت من أجل جلب الاستثمار الأجنبي و تشجيع قطاع الإلكترونيات و قد حققت ما يقرب من 80% من الاستثمارات في المناطق الحرة هي كلها أجنبية بفعل قوة الروابط المتواجدة مع السوق المحلية.

قد لعبت الدولة الكورية دورا مهما في منح تخفيضات على التعريف الجمركية المطبقة على المقاولات التي أسست خارج المناطق الحرة للصادرات نفس الشيء عرفته التايوان حيث ارتفعت مداخلها في سنة 1967 إلى 27% ، و في بعض البلدان من قبل سيريلانكا، الفلبين، سلفادور، موريس، أن 41% من المواد تم شراؤها داخل البلاد و إن المقاولات المحلية لتلك البلدان قامت باستثمارات جد مهمة في مناطق الحرة مما يشجع على الاستقرار داخل هذه المناطق الحرة للتصدير الشيء الذي ينتج عنه نمو قوي للصادرات و كذا خلق فرص عمل كثيرة ، فكوريا الجنوبية تمكنت من تحديث زيادة في مستوى التعليم و المهارات ، وضعت أسس لصناعة متنوعة خارج المناطق الحرة.

على مدى الخمس السنوات الماضية، فالمناطق الحرة قد توسعت و تضاعفت بشكل كبير و حتى على مستوى استقبال العمالة تطورت أكثر و أكثر، هذا النمو أثر بشكل إيجابي على عدة قطاعات اقتصادية وهو نتيجة الحوافز المقدمة للمستثمرين أو السمات التي تتمتع بها هذه المناطق و هذا النمو كان يرافقه زيادة في تقلب التدفقات المالية ولا سيما في بعض القطاعات.¹¹¹

وجود هذا العدد من المناطق الحرة يفسره بانخفاض تكاليف الإنتاج، انخفاض تكاليف العمل ، أيضا الإعفاء من رسوم التصدير و يمكن القول أن هذه المناطق هي أداة للتصدير. و من ناحية أخرى فإنه يمكن لهذه المناطق ألا تحقق تنمية اجتماعية و بشرية مستدامة و أيضا ألا تساهم في الحد من القفز ، بل على العكس من ذلك قد

¹¹¹ Johary Hasina Rava Loson => Le régime des investissements directs dans les zones franches d'exportation.. OP/ P.373

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

تؤدي إلى اعتماد البلدان النامية بشكل أكبر على الرأس مال الأجنبي و بالتالي يكون لها أثر سلبي على الشركات المحلية و علاوة على ذلك ، في معظم الحالات أنها لا توفر حلا شاملا لمشكل البطالة و نقص العمل و بالنسبة للآخرين مقارنة مع أماكن العمل خارج المناطق الحرة للتصدير غالبا ما تكون ملائمة للعمال فيما يتعلق بالأجور و ظروف العمل.

إن نجاح المناطق الحرة في بلد ما يرتبط بقدرة الدولة استئثار المؤهلات التي تتمتع بها أيضا القدرة على توفير الهياكل الأساسية أيضا احترام سيادة القانون احترام حقوق العمال و العلاقات الاقتصادية مع الخارج. و من خلال التقرير¹¹² ، إنه لا يوجد أي حل عالمي لتأمين العمل اللائق في المناطق الحرة أو صلاتها مع الاقتصاد الوطني، و شروط الخدمة التي تقدمها تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر، و التقرير يوفر معلومات و معطيات حديثة و أمثلة للطرق و التدابير التي يمكن أن تستخدم معا أو كل على حدة لتحسين الوضع في هذه المناطق و هكذا يمكن :

- ▲ - تعزيز الإطار التنظيمي و التشريعي في البلاد و ضمان احترامها
- ▲ - ضمان الحق في التنظيم الفعال في القانون و الممارسة
- ▲ - تحسين وصول المعلومات إلى العمال و أرباب العمل و الحكومات من خلال الحوار الاجتماعي و التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة [الموظفين، أرباب العمل، وزارات الاقتصاد و التجارة و الصناعة، سلطات المناطق الحرة..]
- ▲ - تعزيز نظام تفتيش العمل من خلال التشريعات ، ة المساعدة و التدريب
- ▲ - تطوير قدرات المؤسسات و تحسين نظام الإنتاج و ظروف العمل

¹¹²Rapport sur l'Initiative focale concernant les zones franches d'exportation (ZFE): dernières tendances et orientations dans les ZFEOP :p 13

- ▲ - ضرورة التفكير بشكل أكبر في القواعد و الطرق التي بإمكانها جذب المستثمرين أكثر و ذلك لأجل تعزيز التنمية الاقتصادية
- ▲ - ضرورة احترام الحقوق الأساسية للعمال
- ▲ - تنسيق الإطار التنظيمي المطبق في المناطق الحرة و المعمول بي ه في بقية أنحاء البلاد .
- ▲ - بالنسبة لتحسين ظروف العمل في المناطق الحرة ينبغي القيام بما توصي منظمة العمل الدولية.
- ▲ - تعزيز الحوار الاجتماعي و تنظيم العمل و تطبيقاته مع إيلاء الاهتمام الخاص لإدارة تفتيش العمل.
- ▲ - تحسين ظروف العمل و بالأخص التركيز على عمل المرأة
- ▲ - الحماية الاجتماعية مما فيها ساعات العمل و السلامة و الصحة المهنية في العمل

المبحث الثاني : مساهمة المناطق الحرة لتونس و جزيرة موريس في عملية

التنمية

تعد تجربة جزيرة موريس من أنجح التجارب في العالم على مستوى المناطق الحرة، فموريس نهجت هذه السياسة لأجل الخروج من بعض المشاكل التي كانت تتخبط فيها، وبالرغم من تحقيقها لمجموعة من النتائج، إلا أنها تعرف مجموعة من المشاكل والعوائق، نفس الشيء التي حققت نتائج متواضعة من وراء خلقها للمناطق الحرة في أنحاء البلاد نظرا لمجموعة من الاكراهات والاختلالات التي تصطدم بها

المطلب الأول : التجربة التونسية في المناطق الحرة

إن تونس دولة يقطنها 8 مليون نسمة تعرف نمو ديموغرافيا سريعا، و الساكنة التونسية يوجد فيها 39% من الساكنة سنهم أقل من 25 سنة و حوالي 80000 فرصة عمل يجب توفيرها سنويا لأجل المساهمة في الحد من البطالة التي يعرفها

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

حوالي 350000 شخص " 50% من العاطلين سنهم يتراوح ما بين 18 و 24 سنة و بما أن المناطق الحرة تعتبر أحد الحلول الناجحة لاحتواء عدد جد هام من اليد العاملة المعطلة، عملت الحكومة التونسية على اعتماد هذا النمط منذ عام 1970 والمناطق الحرة في تونس المتواجدة بالتراب الوطني يمكن أن يقصد بها جميع المقاولات المصدرة، التي يخول لها القانون الاستفادة من جميع امتيازات المنطقة الحرة. وعليه سنقوم في هذا الفصل بمعالجة تجربة تونس انطلاقا من التطرق إلى المؤهلات التي تتمتع بها (الفرع الأول) و كذا حصيلة هذه التجربة (الفرع الثاني)

الفرع الأول : المميزات و المؤهلات

تتمتع تونس بمجموعة من المميزات و المؤهلات التي ساعدتها على تبني سياسة خلق المناطق الحرة و أهلتها لتحقيق مجموعة من النتائج.

الفقرة الأولى : النهج القانوني و التكويني

أ – النظام الخاص:

إن قانون الاستثمارات التونسي على أنه الاستثمارات التي تتم في مجال الصناعات المصنعة التي إنتاجها الكلي موجه نحو التصدير تستفيد من نظام الخاص للتشجيع و بالأخص بامتيازات واسعة إذا كانت متواجدة في المنطقة الحرة . و بالتالي فإن هذه الاستثمارات تستفيد من مجموعة من الامتيازات و الضمانات المنصوص عليها في القانون و الذي تم تعديله سنة 1987 و من أهم هذه الامتيازات التي تستفيد منها المقاولات المصدرة نذكر :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح
- التعويض على مصاريف الجمرک و الضرائب على التجهيزات و المواد الأولية المقتنية في السوق الداخلية
- التخفيض من الضريبة على رقم المعاملات، الخدمات و المشتريات عند المنتجين المحليين

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

■ نظام إعفائي للمساهمة الجبائية للعاملين الأجانب حدد في 20% من مبلغ الأجرة الخاصة

■ امتيازات المتعلقة باللامركزية.

■ إعداد بنية تحتية جد ملائمة.¹¹³

إن النظام التجاري التونسي يسمح للمقاولات المصدرة في المناطق الحرة بشراء بكامل الحرية المواد الأساسية للإنتاج. هاته الأخيرة يمكن أن تحقق 20% من المبيعات المصدرة و في هذه الحالة فإن المواد المستهلكة في السوق المحلية تخضع لقانون الواردات.

ب- شركات التجارة الدولية و شركة الخدمات

يمكن تعريف شركات التجارة الدولية بأنها عبارة عن شركات يركز نشاطها الأساسي على الصادرات و الواردات، في إطار المعاملات الدولية، وهنا يمكن التفريق بين الشركات التجارة الدولية غير المقيمة (66% من رأسمالها يملكه الأجانب أو التونسيين غير المقيمين) و الشركات التجارة الدولية المقيمة. و نذكر منها أن هذه الشركات تستفيد من الإمتيازات المعطاة للمناطق الحرة كالإعفاء من ضريبة الاستيراد و كذا الضرائب على التجهيزات الأساسية لنشاطها، أيضا إعفاء من واجب الاستهلاك و الضرائب على رقم المعاملات و الإعفاء من الضرائب المباشرة و الغير المباشرة و في المقابل على هذه الشركات التجارية الدولية أن تقوم بمصاريفها بالعملة الصعبة أو بالدينار التونسي المحول .

والاستثمار في قطاع الخدمات يمكن أن يشمل المجالات الآتية ، خدمات الإعلاميات، خدمات الهندسة، قطاع البناء و الأشغال ، خدمات الدراسة و الاستشارة

¹¹³ Mounjo biombi / Lemise biombi ...l'économie politique de l'Afrique au XX siècle...op.p.169

أيضا الرجوع إلى المرجع التالي :

Johany Hasina Ravaloson: les régimes investissements directs dans les zones franches d'exportation.....op.p.91

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

وغيرها من الخدمات المنصوص عليها في القانون¹¹⁴، وبالتالي كجميع الأنشطة الأخرى، عملت تونس على وضع نهج خاص لأجل الاستثمارات في نشاط الخدمات المصدرة في المنطقة الحرة. وللاستثمار في هذا النهج فإن تونس تعمل على خلق مناطق حرة ستكون منتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني وهذه المناطق ستكون مرتكزة على نشاط تجارة بالجملة، وعلى قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى الامتيازات الجبائية و الجمركية التي ستنتمتع بها من المتوقع أن تقوم تونس بفرض أئمنه اختيارية على المقاولات بخصوص [المادة، الكهرباء، الكراء..] وتوفير الوسائل المناسبة لهذه المناطق [كمثل مركز الاتصال الذي يمكن من تحويل المعطيات المعلوماتية..]¹¹⁵

ج - المحيط التأسيسي : نجاح التصدير بالنسبة للمقولة الكائنة في دولة جد متقدمة لا يتوقف على وجود نظام إيجابي فقط و لكن أيضا يجب أن يكون هناك محيط تأسيسي. و حسب هذه الوجة فإن تونس عملت على إيجاد وكالة لإنعاش لإستثمارات و التي تحولت فيما بعد لتصبح وكالة الإنعاش الصناعي و في هذا الصدد يجب التمييز ما بين :

■ **وكالة الإنعاش الصناعي :** هي مؤسسة وطنية ذات طبيعة صناعية و تجارية تأسست عام 1973 ، و كان لها دور جد هام منذ 1988 في تشجيع الصناعة و قبلة ملفات الاستثمارات .

و يوجد بها ثلاث خطوط رئيسية في النظام الجديد لهاته المقاولات : خط الإنعاش ، خط المراقبة و المتابعة ، خط الدراسات الاستراتيجية .

■ **مركز إنعاش الصادرات :** هو عبارة عن مؤسسة وطنية ذات ميزة صناعية تجارية ، وهو أيضا تم إنشاؤه عام 1973 ، دور يتجلى في دفع المصدرين التونسيين

¹¹⁴ Loi N° 89 – 100/17/12/1989

¹¹⁵ Jean –Pierre Barbier et Jean – Bernard véron => les zones franches industrielles d'exportation "Haïté; Maurice, Sénégal, Tunisie" Edition Kart Hala 1991 . Paris.P.22-23

على تنظيم أنشطة مشجعة لأجل جلب المستثمرين من مثل المعارض في الخارج و أيضا تقديم المساعدات للمقاولات لأجل تطبيقها الإتفاقيات التجارية بين تونس و الاتحاد الأوروبي و دول أخرى غربية.

و في السنوات الأخيرة فإن مركز إنعاش الصادرات كانت لديه علاقات جد قليلة مع المقاولات الأجنبية التي لم تكن تستفيد من خدماته بشكل كبير في حين كانت المقاولات المصدرة المحلية تستفيد منه بشكل أكبر

■- المجموعة التونسية لتأمين التجارة الخارجية: و قد تأسست هذه المجموعة عام 1984 ، و كانت لها وظيفة السهر على تسيير نظام القروض على الصادرات ورأسمالها 40% هو ملك للبنوك و مؤسسات التأمين المحلية، و هذه المجموعة تهدف إلى الحماية من كل المشاكل التجارية و السياسية التي قد يواجهها المستثمر . و تستند هذه المجموعة بشركات التأمين الخاصة الأوروبية لمواجهة المصاعب التجارية ، و تستفيد من تأمين الدولة لمواجهة المصاعب السياسية.

و عليه نستنتج مما سبق أن تونس تعمل على توفير بيئة جد مناسبة لاستقبال الاستثمارات سواء بتشجيع الشركات الدولية أو شركات الخدمات أو بإيجاد وكالات لإنعاش الاستثمار و ذلك بهدف جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب سواء لاستثمار داخل المناطق الحرة أو بخارجها.

الفقرة الثانية : المحتوى التجاري و الاقتصادي

إن النظام القانوني للمناطق الحرة و الامتيازات و التسهيلات التي تقدمها تشكل عنصر أساسي بالنسبة للمستثمر عند اختياره تحديد مكان مقاولته

1 - **المحتوى الاقتصادي** : إن قدوم المستثمر لإنشاء شركاته في بلد ما يتوقف على تكلفة عوامل الإنتاج [الماء – الكهرباء-العمال، الأراضي و البنيات الصناعية..] و هذه العوامل هي ايجابية في تونس

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

و بالإضافة إلى تكلفة عوامل الإنتاج ، يتم التفكير في تكلفة اليد العاملة التي هي في تونس جد رخيصة مقارنة مع دول أخرى (فرنسا 9.82 دولار للساعة ، تونس 2.57 دولار)

2- **المحتوى التجاري** : إن الإقتصاد التونسي عرف انفتاحا واسعا على الخارج، و هذا الانفتاح يجعل من هذه الدولة تتبوأ مكانة جد مهمة في علاقاتها مع أوروبا ودول أخرى و عمل على عقد مجموعة من الإتفاقيات التجارية.

أ- **الاتحاد الأوروبي**: حسب الاتفاق المتفق عليه مع تونس ، فإن المواد الخاصة التونسية تستفيد من إعفاءات جمركية عند دخولها إلى السوق الأوروبية المشتركة
ب- **اتحاد المغرب العربي** : إن الإرادة السياسية التي تجمع دول المغرب العربي تعطي أملا في المستقبل لزيادة ، التبادلات التجارية ، وتونس تعد بلدا له مكانة هامة للعب دور تجاري و مالي مهم في هذا المجال¹¹⁶

الفرع الثاني : الحصيلة

ان المناطق الحرة في تونس حققت مجموعة من النتائج كانت مهمة بحسب ماسنرى الانها لم ترقى الى مستوى تطلعات المسؤولين نظرا لمجموعة من الصعوبات التي يجب تجاوزها لأجل ارلقي بمستوى هذه المناطق في تونس.

الفقرة الأولى : النتائج المحققة

عملت 737 مقاولة مصدرة في المناطق الحرة للتصدير على تشغيل 64000 عامل حتى سنة 1991 و الجدول أسفله يوضح التالي :

¹¹⁶ Bernard Bellon et Ridha Gowia coordinateurs : investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen : Edition – Economica 1998 – Paris.P.175

	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
Nombre De Projet	75	62	88	156	225	515	1000
Investissement (en millions de dinars)	26	29	41	145	58	108	304
Emploi	4345	3885	4205	8805	9276	24826	42692
Nombre moyen d'emplois par projet	58	63	48	56	41	48	43

Investissement moyen par emploi 1000 dinars courants	6	7.5	10	16.5	6.2	5.0	7.0
--	---	-----	----	------	-----	-----	-----

=> Statistiques des intentions d'investissement (1983-1989)
industrie totalement exportatrices.

على مستوى خلق فرص العمل ، فإننا نلاحظ أن هناك تزايدا من سنة إلى أخرى حيث كان سنة 1983 يقتصر على 4345 ليصبح عدد فرص العمل هو 42692 سنة 1991 لينتقل سنة 2002 إلى 239800 منصب عمل ليصل سنة 2006 إلى 399800 منصب عمل أي بمعدل نمو تصل نسبته إلى 8% .

و إذا ما عدنا إلى تحليل هذه النسب فإنه خلال السنوات 1981 و 1988 كان هناك تباطؤ في ارتفاع نسبة الصادرات و خلق فرص العمل، و ذلك يرجع إلى تراجع الدينار التونسي و التكلفة العالمية لليد العاملة و أيضا ضعف مستوى الاستثمارات خاصة ما بين 1985 و 1988¹¹⁷ بسبب عدم وضوح المستقبل السياسي التونسي في تلك الفترة و مع بزوغ عام 2000 بدأت نسبة الصادرات في ارتفاع حيث وصلت إلى 80% من مجموع الصادرات المحلية و حتى على مستوى خلق فرص العمل فهناك نمو جد مهم حيث أصبحت تستوعب أكثر من 259842 مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة هي في تزايد و التي تهيمن عليها فرنسا ، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان...و تستثمر في المجالات الآتية الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الجلد و النسيج و الخدمات...

¹¹⁷ Jean – Pierre barbier : les zones franches.....op.p.38

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

و عند العودة إلى هذه القطاعات نلاحظ أن قطاع النسيج و الملابس يحتل الصدارة و ذلك منذ سنة 1990 و هنا ندرج الجدول التالي:

secteurs	Entreprises		investissements		Emplois	
	Nombre	%	Millions	%	Nombre	%
Textile et cuir	573	78	113	18	50532	78
Mécanique - électrique	71	10	39	6	5577	9
Matériaux de construction	5	1	7	1	66	---
chimie	11	1	431	69	3502	5
Agro-alimentaire	35	5	26	4	2366	4
divers	42	5	14	2	2420	4
TOTAL	737	100	630	100	64463	100

ويرجع سبب تصدره عن باقي القطاعات أنه يستخدم أيدي عاملة رخيصة و

ذوي مهارات متدنية و بالأخص في صفوف النساء ذوي الأعمار المتوسطة

ومن هنا نستخلص بعض الملاحظات وهي :

- 1- أن أغلبية المستثمرين الأجانب هم فرنسيين
- 2- في قطاع النسيج نجد المقاولات المهيمنة هي ذو جنسية تونسية ثم الفرنسية
- 3- يمكن أن نسجل أيضا أن المستثمرين الفرنسيين الذين يدخلون شركات مع المستثمرين التونسيين هم أكثر من المقاولات الفرنسية

الفقرة الثانية : حدود نشاط المناطق الحرة لتونس و آفاقها

بعد أكثر من 30 سنة على خلق المناطق الحرة في تونس و تشجيع الاستثمار بها فإنه يمكن القول أن النتائج لا ترقى إلى مستوى توقعات المسؤولين بالرغم من أنها تخلق أكثر من 4000 فرصة عمل سنويا، في حين يصل في كل عام إلى سوق العمل أكثر من 80000 عامل زائد .

إن خلق فرص العمل يشكل أحد معايير الأساسية لتقييم تأثير هذه السياسة على

تشجيع المستثمرين الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل¹¹⁸

إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه الشركات عاملا جدمهم في خلق فرص العمل وكذا خلق صناعة قوية قادرة على تنويع أسواق التصدير ؟

هناك مجموعة من الصعوبات تقف في طريق المناطق الحرة وتحول دون

تحقيقها لأهدافها المنشودة:

- يلاحظ أن أغلبية المقاولات المصدرة هم بمثابة معامل متنقلة لشركات أوروبية ذات قدرة محدودة، ولكنها لا تخلق سوى 95 فرصة عمل في المتوسط – هذا الرقم ضعيف بالنسبة لصناعة اليد العاملة- وذات استثمار محدود، وهذين العاملين هم المسؤولين عن التطوير في سلسلة الإنتاج العالمي.

□ المقاولات الأجنبية تتمتع بالاستقرار في رأسمالها مقارنة مع المقاولات المحلية هم أكثر عرضة للتقلبات في السوق الدولية.

□ أن الأرباح الشركات تحول إلى الخارج ولا يتم استثمارها في داخل تونس سواء بالمناطق الحرة أو خارجها

□ نقص الأطر المؤهلة

□ هروب رؤوس الأموال نحو المناطق الأكثر تقدما¹¹⁹

□ ضعف الأجرة بالنسبة لليد العاملة

¹¹⁸ Bertrand Bellon et Righa Gouia coordinateurs : investissements directs étrangersop.176

¹¹⁹ Jean-Marie Burgand : les zones franches industrielles dans le monde (problème économiques n° 2355 / décembre 1993) P.18

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

□ وجود انتهاكات لحقوق العاملين " عدم منح الإجازة ، إضافة ساعات العمل عدم وجود عقد العمل..

و لتطوير أداء المناطق الحرة و جلب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات لتونس فإنه
وجب التغلب على ثلاث مشاكل و إيجاد حلول لها:

1 – الليبيرالية ضد البيروقراطية :

إذا كانت السياسة التونسية تميزت باتخاذ تدابير مشجعة لتحقيق تنمية الأنشطة
نحو التصدير، فهناك في الجهة المقابلة عدة جهود تم إحصائها إذ أن أرباب العمل في
الشركات أو المستثمرين بصفة عامة يصطدمون بعراقيل تعامل الإدارة معهم، عدم
حصولهم على المعلومات الكافية و مدققة .

هذا الأمر دفع المسؤولين إلى القيام بجهود أكبر نحو إرساء الليبيرالية في البلاد و
بالفعل تم تنفيذ برنامج التقديم الهيكلي منذ عام 1976 هذا الذي أعطى دفعة جد قوية
للسادات و علاوة على هذا فإن تحرير التجارة الخارجية و انضمام تونس إلى
GATT سنة 1990 ساهم في تعزيز هذا الاتجاه

2 - شركات التصدير و القيمة المضافة :

إن شركات التصدير التونسية في المناطق الحرة عليها أن تطور نشاطها لكي
تحقق قيمة مضافة أكثر ، وهو القاسم المشترك بين جميع المناطق الحرة و ذلك من
خلال تحسين نوعية إنتاجها من الانتقال من إنتاج مواد التكنولوجيا العادية نحو
المنتجات التكنولوجيا عالية الجودة، و نستحضر هنا نموذج بعض البلدان آسيا بفعل
استغلالها بشكل جيد اليد العاملة و كذا الأسواق المتوفرة لها فهي الآن تحتل مكانة
مرموقة من ناحية التكنولوجيا حيث تعد من البلدان المصنعة الجد المتقدمة.

3- الضغوطات :

إن مشكلة عدم كفاية الكفاءات التقنية قد طرح أكثر من مرة لهذا فالحكومة التونسية
خصصت منذ استقلالها حوالي 30% من الميزانية لأجل التكوين.

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

في الدول الصناعية فإن الطرق العمل متعلقة بالأشخاص سواء في تونس أو في باقي الدول الصغيرة و هنا يطرح مشكل الثقافة الصناعية الذي هو جد معقد حله. إن نجاح المناطق الحرة في الدول في طور التقدم ، وخاصة تونس تتوقف على قدرة السياسات الاقتصادية لتحدي مشكل تقلب الرأسمال الأجنبي ، وبالتالي وجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لأجل تحسين مردودية المناطق الحرة.

- تحسين نوعية العمل بين المقاولات في المنطقة والمقاولات التي هي خارجها بوضوح أشكال التسيير ونظام التعاقد بين الشركاء.
- الاصلاح الكامل لمجال تكوين اليد العاملة حتى تتمكن من تلبية احتياجات الأجنب وكذلك المستثمرين المحليين.
- ضرورة وضوح استراتيجية الدولة بخصوص المناطق الحرة التونسية....

المطلب الثاني : تجربة جزيرة موريس .

عندما يتكلم المرء عن جزيرة موريس ، فنحن نتحدث عن بلد حقق نجاحا في أفريقيا ، فمعدل النمو من حيث القيمة الحقيقية هي 6% في المتوسط السنوي على مدى 25 عاما، الشيء الذي أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل بما يقرب 4% من القيمة الحقيقية ، من القضاء على البطالة و يعزى هذا النمو إلى زيادة الصادرات في المناطق الحرة و كذا يد عاملة رخيصة نسبيا و كذا وصول الصادرات إلى الأسواق الأمريكية و الأوروبية من مثل السكر و الملابس...، و بالرغم من هذا النجاح إلى أن هناك تحديات تنشأ لتعزيز هذا النمو¹²⁰ و عليه سنتطرق في هذا المطلب إلى المؤهلات و الإمكانيات التي كانت وراء نجاح المناطق الحرة في هذه الجزيرة و أيضا النتائج التي حققتها و كذا الإكراهات التي تواجد هذه المناطق في جزيرة موريس

الفرع الأول : السمات و المؤهلات

¹²⁰ Simon Gray => Ile Maurice : Maintenir l'élan de la concurrence " Revue Findings N° 37 . Avril 1995.P.3

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

إن الاقتصاد الموريسي¹²¹ كان ينصب بالأساس حول الصناعات الزراعية السكرية التي لم تكن تحقق نتائج من شأنها التخفيف من البطالة و تحريك الاقتصاد الموريسي، فكان في هذه المرحلة 1/5 من الساكنة النشطة يعانون من البطالة فكان من الضروري تكثيف الجهود لأجل الحد منها ، و قامت الحكومة الاستعمارية و السلطات الجديدة المحلية يوضع إستراتيجية جديدة للاستيراد و تتركز على منح شواهد النمو و ذلك لأجل هيكله نظام السوق المحلي، و هذه الإستراتيجية قد عرفت نجاحا كبيرا، و من بين الأمور التي قامت بها أيضا إصدار قانون EP2 الذي يعد بمثابة الإطار العام المنظم لنشاطات المقاولات في المناطق الحرة.

الفقرة الأولى: قانون EPZ

في إطار سياسة الحد من البطالة فقد عملت الحكومة الموريسية على تنظيم قانون رقم 551 المصادق عليه من طرف البرلمان الخاص بالمقاولات التي يختص نشاطها كليا نحو الاستيراد المتواجدة بالمناطق الحرة ، فهذا القانون لكي تتمتع تلك المقاولات بالامتيازات المتواجدة بالمناطق الحرة و يجب أن تحصل على شهادة EP2 بموجبها تتمتع بجميع الامتيازات و من بين الامتيازات التي تستفيد منها نذكر :

- إعفاء من رسوم الاستيراد على التجهيزات و الأدوات المستعملة و كذا على المواد الأولية و نصف المنتجات.
- إعفاء من دفع الضرائب على الواردات من السلع اللازمة لتشغيل المصانع الآلات و المعدات وقطع الغيار.
- إعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام و المكونات و المنتجات شبه المصنعة .
- إعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة 10 سنوات و 20 سنة.

¹²¹ للذكر فقط فإن جمهورية موريشيوس تقع في جنوب غرب المحيط الهندي.

- إصدار تصاريح الإقامة الدائمة للمستثمرين الأجانب¹²²
 - منح الإذن للغير المقيمين بتحويل الرؤوس الأموال و المداخل
 - لائحة أئمنه مناسبة لاستهلاك الماء و الطاقة الكهربائية
 - قانون الشغل صالح للمشغل
 - ضمانات ضد أخطار التأمين
- و هكذا القانون كانت لها فوائد متعددة على الاقتصاد الموريسي و اليد العاملة و هذا ما سنراه فيما بعد.

الفقرة الثانية : الاستقرار السياسي و الأمني

إن الحكومة الموريسية عرفت كيف تجلب إليها أفضل المستثمرين الأجانب فبالإضافة إلى قانون EPZ¹²³ فإن الاستقرار الأمني و السياسي شكل عاملا هاما في جذب المستثمرين و أيضا صورة العلامة التجارية لموريشيوس جد إيجابية " الديمقراطية حرية التعبير – استقرار النظام"¹²⁴ بالإضافة إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى أن الموقع الجغرافي حيث أن Ile Maurice تقع في ملتقى الطرق ما بين أوروبا و آسيا و بالتالي لها موقع جد مميز بحيث تقع على الطرق المؤدية لسفن الحاويات التي تربط ما بين أوروبا و آسيا، وإن اتفاقية " لومي " تمكن من دخول المنتجات المصنعة للأسواق الأوروبية دون قيود أو صعوبات، و من الواضح أن هذه الامتيازات مكنت و بسهولة دخول عدد كبير من المستثمرين داخل الجزيرة.

+ يد عاملة متوفرة و قليلة التكلفة.

+ أيضا يمكن نكر هنا الجذب السياحي الذي يعزز الاتصالات و هذا قد يؤدي إلى أن تكون موريشيوس أكثر مساهمة في مواقع أخرى

+ قامت الحكومة بمجموعة من الجهود من بينها :

¹²² Moundjo Biombi => l'économie que politique de l'Afrique au XX siècle – Edition l'Harmattan Paris.2002.P.171

¹²³ Export Processing Zone : c'est -à- dire zones industrielle d'exportation

¹²⁴ نجاحها في كسب ثقة المستثمرين و الحفاظ على هذا الاستقرار من خلال برنامج التقييم الهيكلي الذي أجرته تحت رعاية صندوق النقد الدولي كان ناجحا حيث قلل من التضخم و يساهم في تقليل من الخسارة في المالية العامة الذي بدأ يقل تدريجيا.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

- تعزيز إنعاش المنطقة الحرة بحيث وفرت للمستثمرين أراضي و أماكن تجارية جاهزة للعمل مما مكن من تسهيل وتسريع انطلاقة المقاولات .
+خلق غرف المنسوجات.
+غياب شروط تحديد مبالغ الاستثمارات- حجم المقاولات، تقسيم رؤوس الأموال ما بين وطنية و أجنبية.¹²⁵

الفرع الثاني : الحصيلة

الكل يشهد لموريس بتحقيق نتائج جد ايجابية على مستويات عدة، خلق فرص عمل عديدة، نمو صادراتها، تنويع منتجاتها، جلب العملة الصعبة... وغير ذلك، إلا أنها بالرغم من هذا النجاح الا انها عرفت مجموعة من التعثرات والاكراهات سنتعرض لها في السطور القادمة.

الفقرة الأولى : النتائج المحققة

إن خلق فرص العمل هي من بين الاهتمامات المهمة للحكومة، و بالمجموع فإن المناطق الحرة المختصة بالتصدير قد اتفقوا على تحقيق على الأقل مليون منصب عمل.

أ- التطور التاريخي لمستوى خلق فرص العمل

يمكننا رصد هذا المستوى عبر ثلاث مراحل :

▲ المرحلة الأولى من 1970 إلى 1983 : هذه المرحلة عرفت نموا سريعا حيث تم إحداث 650 منصب عمل في سنة 1971 ينتقل العديد إلى 17400 منصب عمل في سنة 1976 و بالتالي فهذه المرحلة تميزت بارتفاع جد بطيء و الذي حدد في سنة 1983 بخلق 25000 منصب عمل في هذه المناطق .

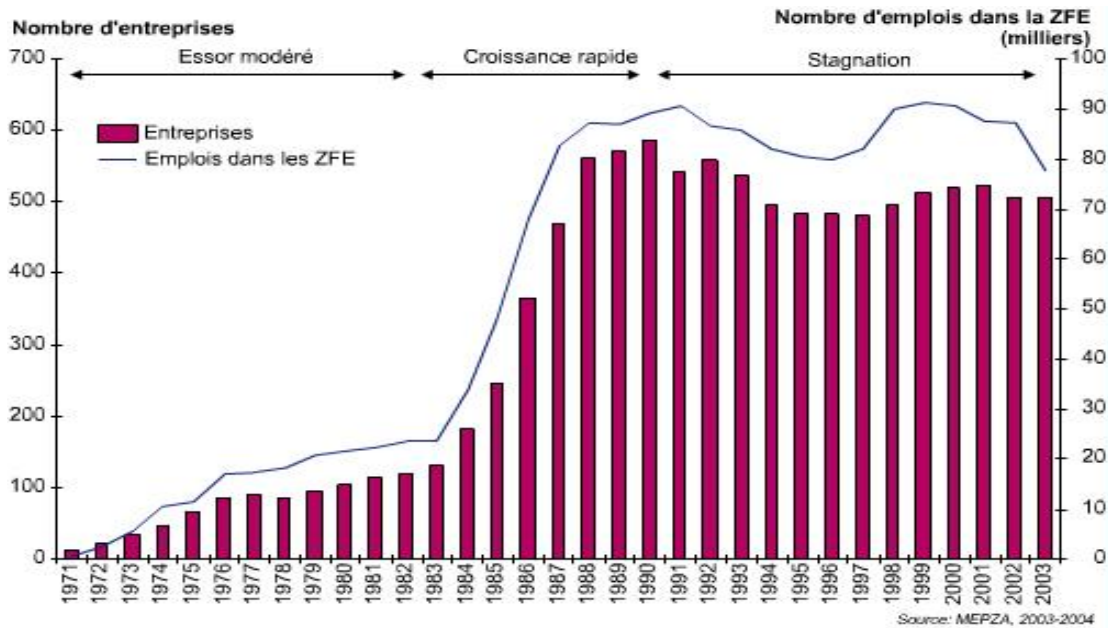
▲ المرحلة الثانية 1984 : بعكس المرحلة الأولى فإن عدد العاملين ارتفع بطريقة جد سريعة بزيادة 12000 فرصة في سنة 1984 بالإضافة إلى زيادة 16000

¹²⁵ Jihane Kabbaj => contribution de la zone franche industrielle d'exportation et financière au développement de l'économie : cas de la zone off-shore de Tanger. Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études supérieures approfondies en sciences de gestion .Casablanca. année 2003/2004 . P.67

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

فرصة عمل في سنة 1985 و 20000 في سنة 1986 و 24000 عام 1987 أي وصلت هذه الزيادة إلى ما مجموعه 88000 منصب عمل + مرحلة 1988 فقد عرفت هذه السنة نوعا من الركود في إحداث مناصب العمل حيث عرف انخفاضا في عدد العاملين خسارة ما يقرب 550 فرصة عمل في سنة 1989 بالمقارنة مع السنة الفارطة، وهذه الظاهرة يمكن تفسيرها أو إرجاعها بعدم تشغيل اليد العاملة الاحتياطية، و المقاولات اختارت تعطيل تشغيل اليد العاملة لكي تحقق الأرباح و الفوائد و لا تعطل تطورها، بالإضافة إلى هذا يرجع هذا الركود إلى انخفاض عدد المقاولات الناشطة بمعدل 563 مقولة في سنة 1989 و كذا إقفال بعض المقاولات الصغرى...¹²⁶ والجدول التالي يوضح ماسبق:



وفي إطار سياسة الحد من البطالة فقد عملت الحكومة الموريسية على تنظيم قانون رقم 551 المصادق عليه من طرف البرلمان الخاص بالمقاولات التي يختص

¹²⁶ Jean –Pierre Barbier et Jean – Bernard véron => les zones franches industrielles d'exportation "Haïté; Maurice, Sénégal,op -P.114

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

نشاطها كليا نحو الاستيراد المتواجدة بالمناطق وفي عام 2003 المناطق الحرة الموريسية خلقت ما مجموعه 1140000 منصب عمل أي شغلت حوالي 29% من الساكنة النشيطة التي غالبيتها من النساء.¹²⁷

ب- مستوى العمل و المؤهلات :

إذا ما عدنا لما تم ذكره فإنه من الأهداف الرئيسية التي قامت بوضعها السلطات الموريسية من خلال فإن الهدف EPZ هو وضع حد للبطالة، و نلاحظ أن نوعا ما قد تم تحقيق هذا الهدف بالرغم مما عرفته من انخفاض على مستوى خلق فرص العمل سنة 2006 و يقدر هذا التراجع بنسبة 25% و لكن ما يمكن قوله أن هذه المناطق حققت نتائج جد مهمة حيث في سنة 1989 انخفضت نسبة البطالة بنسبة 3% من الساكنة النشيطة.

و في هذه الفترة عملت شركات EPZ على تجهيز حصة مهمة من المشاريع لخلق فرص العمل و ما بين عام 1983 و 1986 فإنه تم خلق حوالي 65000 إلى 90000 فرصة عمل جديدة مسجلة¹²⁸

و بالتالي نلاحظ هناك أن صناعات EPZ هي مصدر رئيسي لخلق فرص عمل في الجزيرة و نذكر أن تشغيل النساء يتعدى تشغيل الرجال بنسبة 2 في 1 و هذه النسبة تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد اليد العاملة أقل كفاءة و بصفة عامة أقل أجر، بما أن أجرة النساء تعتبر مصدر إعانة داخل الأسرة و في حالة جزيرة موريس تمكن من توازن جد مناسب مع القطاع السكري الذي يشغل الصنف الذكوري أكثر من الصنف النسائي، ولا يوجد إحصاء في مجال كفاءة الخدمات في ميدان الشغل في المناطق الحرة حيث أن 9/10 من الساكنة الموريسية كانت أمية

¹²⁷ Didier Herle / Développement économique en Milieu insulairesource / central statistique office – Ministry of economic development financial services and corporate affairs.P.3.13 octobre 2003

¹²⁸ Laurenc Burzenot => Zone franche industrielle d'exportation et système urbain a Maurice " Revue mappemonde de N°88 (4-2007) France.P.12

و يمكن أن نعتبر أن أغلبية العمال هم كذلك أميين و ليس لديهم مؤهلات مهنية ما عادا تلك التي اكتسبوها في ميدان العمل بطريقة جد سريعة داخل المقاولات .
و أخيرا يمكننا ملاحظة أنه باستثناء داخل المقاولات ذات رؤوس أموال الصينية نجد نوعا من التفريق حيث :

- أن العائلات الموريسية المالكي لرؤوس الأموال يجمعون جميع الكفاءات الهامة لأجل إدارة المقاولات ، ولكن نمو الصناعات EPZ ارتكزت على إعادة إنتاج واسع و مشابه لمرحلة الإنتاج العمل المكثف وضع المواد العادية مختلفة نوعا ما و رغم هذا النقص في الكفاءات العاملة في المناطق الحرة لم يشكل عائقا نحو تنمية الجزيرة.

▲ على مستوى أنشطة المناطق الحرة : يعد النسيج هو المحرك الرئيسي في هذه المناطق و بالتالي فهو النشاط الرئيسي لأكثر من 50% من المقاولات والشركات و يشغل 85% من الموظفين و يساهم ب 24% من الناتج المحلي الإجمالي.¹²⁹
بالمقارنة مع صناعة النسيج فإن الصناعات الأخرى لها أهمية ثانوية بحيث تشتغل أقل من 10% من العمال و تحقق ما يقارب 1/5 من صادرات EPZ ، و بالتالي فالإنتاج الصناعي لجزيرة موريس هو في زيادة و تطور و يؤمن أكثر من نصف الصادرات ، بعكس في السنوات ما بين 1979 و 1977 حيث كانت قيمة الإنتاج لا تمثل سوى ربع قيمة الصادرات و الباقي كان يعود لصناعة السكر.¹³⁰

الفقرة الثانية : عوامل الضعف و مواطن القوة

يمكن إرجاع نجاح الصناعة EPZ إلى مجموعة من عوامل القوة التي يفعلها تمكنت السلطات و كذا المحللين الاقتصاديين بيايلاء الاهتمام بها:
⊞ الأسواق المهمة : يعتبر أول مواطن قوة الجزيرة و الذي بدونها لا يمكن للمناطق الحرة أن تدمج مع الأسواق الأوروبية و الأمريكية.

¹²⁹ Roger Brunet => zones franches et paradis Fiscaux...op P.42

¹³⁰ Mouandijo Riombi / Lenisi Moundjo => l'économie politique...oP.P.172

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

و بما أن موريس هي دولة مشتركة في اتفاقية LOME فقد مكنتها هذه الأخيرة من إدخال بلا حدود المواد المصنعة في السوق العالمية و من الواضح أن هذا الامتياز سمح للمستثمرين سواء الصينيين أو من هونج كونج أو سنغافورة و التايوان الاستقرار في الجزيرة، مما يمكنهم من تسويق مبيعاتهم في السوق الأوروبية و ما يساعد الأسواق على أخذ هذه المكانة نذكر الأحكام الجمركية الضريبية و المالية التي تمتاز بها المناطق الحرة فهي جد جذابة و تخدم مصالح المستثمرين ، و لهذا يمكن القول أن هؤلاء المستثمرون يشكلون قاعدة جد هامة لإنشاء منطقة حرة و هو الشرط الأساسي لنجاحها

🏠 اليد العاملة : ساهمت المناطق الحرة EPZ في موريس بوضع حد للبطالة و هذا النجاح الذي حققته يعد مصدر اهتمام للعديد و يشكل أولوية لهم و ذلك راجع لسببين - السبب الأول : هو احتواء اليد العاملة المعطلة ، و بالتالي فالمناطق الحرة تستوعب عدد كبير من العمال من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ولكن بالرغم من التقليل من البطالة إلا أنه لحد الآن لم تستطع موريس إنتاج نموذج متتابع للتنمية و ذلك بسبب ضعف الأجور الذي تتقاضاه اليد العاملة المتواجدة بكثرة.

- السبب الثاني : بالرغم من مطالبة العمال بالرفع من الأجور إلا أن مطالبهم لم تتحقق و بقيت الأجور جد ضعيفة و متدنية و هذا عامل جد مهم بالنسبة لأرباب العمل.

موريس تعد من بين المناطق الحرة التي تعرف تباطؤ في ارتفاع تكلفة الأجور مع علم أو الطبيعي أن إنتاجية اليد العاملة ترتفع بشكل متساوي مع الأجور و لكن هذا ليس هو الحال في Maurice و بالتالي تكلفة اليد العاملة الموريسية تبقى نوعا ما ضعيفة ، نسبة الأجور حسب ساعات العمل فهي من 15 إلى 20 مرة أقل ارتفاعا

من أوروبا الغربية و الولايات المتحدة و كذلك أقل من المناطق الأخرى المنافسة
كما تبين الأرقام التالية :

- هونج كونغ <= 3 دولار / ساعة

- سنغافورة <= 2.8 دولار / ساعة

- التايوان <= 1.5 دولار / ساعة

- كوستاريكا <= 1 دولار / ساعة

- موريس <= 0.7 دولار / ساعة

نجد أن الأجور في EPZ مرتفعة مع مناطق حرة أخرى في جهة الكاريبي بـ
0.5 دولار في هايتي و في جمهورية الدومينيكا وفي جنوب آسيا أقل من 0.3 دولار
و كذلك في سيريلانكا و أندونيسيا.¹³¹

بالإضافة إلى هذا تتسم اليد العاملة الموريسية بضعف الكفاءة و غياب
التأطير و التكوين و هذا يشكل صعوبة في الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الأكثر
رأسمالية.

إن المناطق الحرة لجزيرة موريس شأنها شأن العديد من المناطق الحرة
الأخرى تواجه العديد من الصعوبات و المخاطر في تحديد معالم مستقبلها، نذكر من
بينها سلسلة التطورات التي تمس أنشطة هذه المناطق كتنويع و تغيير
المنتجات و التكنولوجيا ، الانفتاح على الأسواق الضخمة¹³² ، ظهور دول
جديدة منتجة لها يد عاملة رخيصة ، يضاف إلى هذا أن الصناعة تواجه العديد من
التحديات التي تفرض على الحكومة السهر على متابعة تطور النمو و تغيير وضع
تنمية الجزيرة و الرقي بها، و بالتالي و جب على السلطات نهج سياسة المرنة و
ضرورة التوفر على قدرة التكيف مع كل الظروف و الصعوبات إلي قد تواجهها.

¹³¹ Jean – Pierre Barbier et Jean – Bernard véron => les zones franches...op.p.122

¹³² Simon Gray => Ile Maurice : Maintenir l'élan de la concurrence...P.P.6

ومن الضروري التأكيد هنا أن تنمية المناطق الحرة الموريسية اعتمدت بالأساس على العوامل و المؤهلات المتوفرة لديها و التي قامت باستثماره بشكل جيد كتكلفة اليد العاملة الرخيصة . بالرغم أن بلدان أخرى شهدت نموا ولا يوجد لديها مثل هذا العامل و نذكر هنا سنغافورة، و ما يساهم أيضا في عملية نمو هذه المناطق اعتبار بعض المقاولات قطاع النسيج في المناطق الحرة كشركاء صناعيين كبار نظرا لتواجدهم منذ سنوات كثيرة مضت، و توجد بعض مقاولات النسيج الموريسية التي لها شكل خاص مما يمكنها من اقتراح نماذج للمستثمرين وهذه المقاولات تجهز نفسها بالآلات من مستوى عالي مما يمكنها من تحسين نوعية المنتجات و الرفع من مرونة تسيير مراحل الإنتاج، الشيء يساعد من تسريع وثيرة النمو في الجزيرة و المساعدة على حل عدة مشاكل التنافس و إعطاء المنطقة الحرة بموريس دور مركز التنمية في المحيط الهندي¹³³

بالرغم من النجاح الذي حققته المناطق الحرة بالجزيرة نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة هناك تراجعاً سواء على مستوى تشغيل اليد العاملة أو على مستوى الصادرات هذه المناطق و بالتالي فالجزيرة عليها مواجهة التحديات التي تواجهها و نذكر من بينها هنا :

■ الانتقال إلى وظيفة إنتاج جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف أجور اليد العاملة.

■ الحاجة إلى الرفع من مستوى كفاءة و خبرة اليد العاملة و ذلك للتوجه نحو تلبية الطلبات و الأخذ بالاهتمام بالكيفية لا بالكم.¹³⁴

¹³³ Jean-pierre....P.131

¹³⁴ Jihane Kabaj....P.66

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

■ ضرورة تنويع المنتجات بالمناطق الحرة و هذا التنويع يجب أن يهتم أساسا قطاع النسيج التي تشكل أساس صناعات EPZ الموريسية المعتمدة على التوجه التقني و التجاري .
و مع مراجعة هاته التحديات فإن المناطق الحرة ستجد طريقها في المساهمة في عملية التنمية بشكل سريع.

الخاتمة

خاتمة بحثنا هذا سوف تكون عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات والخلاصات ثم اقتراح مجموعة من التوصيات فيه.
من خلال ما سبق يتبين أن المناطق الحرة هي أداة جد مهمة تستعملها الدول بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف و عليه نخلص إلى أن :
- انجاح المناطق الحرة في العالم ليس مرتبط بالأساس بالاعفاءات الجبائية التي تقدم لأجل جذب الاستثمار الاجنبي و انما يجب أن تتناظر مجموعة من العوامل و المؤهلات من موقع جغرافي ، توافر الأمن ، الإستقرار السياسي و غير ذلك.
+ وجود استراتيجية واضحة المعالم في الاقتصاد داخل البلد المضيف للمناطق الحرة تعد من أهم أسباب نجاح المناطق الحرة في تحقيقها لأهدافها .
+ استطاعت المناطق الحرة أن تبعد العديد من الدول من دوامة الفقر منذ عام 1958

+ المناطق الحرة أعطت اهتماما كبيرا لتنمية الموارد البشرية و الاستفادة من الخبرات و التقنيات المستوردة، لذا أقامت بإنشاء العديد من مراكز التكوين داخل المناطق الحرة و تأكيدا على هذه المسألة ، قامت إدارة المناطق الحرة بالتنسيق مع الجامعة بفتح فرع لها داخل المنطقة الحرة و باختصاصات معينة تتطلبها طبيعة العمل لهذه المناطق مثل تأهيل المهندسين و المديرين . . .

+ لعبت المناطق الحرة دورا كبيرا في حل جانب كبير من مشكلة البطالة حيث وفرت العديد من فرص العمل و برواتب متفاوتة بحسب طبيعة الدولة .

+ تعد المناطق الحرة أرضية خصبة لاستثمار العديد من الشركات الاجنبية و المحلية + إن المناطق الحرة تسهم بدور كبير في تنمية الصادرات في كثير من دول العالم بل إنه في بعض الدول المضيفة تشكل صادرات هذه المناطق النسبة العظمى من حجم صادرات هذه الدول.

و عليه نخلص أن المناطق الحرة تعد وسيلة فعالة للخروج من العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية و التي على رأسها البطالة ، و لكن نجاحها يبقى رهين بتظافر مجموعة من الشروط التي يقع على عاتق الدولة المضيفة لها توفيرها بشكل يساعد على نجاحها و هنا نقترح مجموعة من التوصيات .

- استناداً إلى ما تقدم و من اجل نجاح سياسة المناطق الحرة في الدول

كافة و لا سيما النامية منها لا بد لهذه الدول أن تراعي مايلي :

1 يجب ألا تكون سياسة المناطق الاقتصادية الحرة (مناطق تجهيز الصادرات) فقط من أجل توليد منافع إحصائية مثل (التوظيف - التبادل التجاري)

2 إن سياسة المناطق الحرة يجب أن تسعى لزيادة المنافع المرجوة و المحددة في أهداف تلك المناطق عند إنشائها و تبني تركيز اقتصادي لتنمية الأقاليم المحيطة

- 3- التركيز على اختيار نوع الاستثمار وحجمه, بحيث لا تعطى الأولوية للثانية على حساب الأولى كما فعلت معظم المناطق الحرة في العالم وهو ما يعد بمنزلة خطأ كان من الأولى تجنبه ويمكننا تقييم ذلك من خلال التعرف على النقاط الآتية:
- أ- مدى استجابة الشركة للتقنيات الحديثة في مراحل التصنيع الأولى.
- ب- مطالبة الشركات بإعطاء فترة كاملة عن قواها العاملة من حيث العدد والمستوى الفني والأجور التي تتقاضاها.
- ح- التعرف على حجم الشركة من خلال معرفتنا برأس مال الشركة وموجوداتها وأرباحها السنوية إضافة إلى عدد فروعها في العالم وحجم صادراتها السنوية والأسواق التي تتعامل منها.
- 4- مطالبة الشركات بإعطاء فكرة واضحة عن خطتها حول كيفية الاستثمار بالمنطقة الحرة مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الزيادة السنوية موضحاً من خلالها أوجه الاستثمار المبينة أدناه:
- أ- نوع المعدات والآلات المستخدمة في عملية الإنتاج.
- ب- تحديد القيمة الكلية والأجهزة المستخدمة في عملية الإنتاج للسنوات الخمس الأولى.
- ح- توضيح نسبة الاستثمار المخصص لشراء المواد الأولية والمواد شبة المصنعة والمستخدم في عملية الإنتاج مع تحديد الجهة التي يشتري منها.
- ء- تحديد مجموع الأجور التي تدفع سنوياً.
- هـ- مجموع قيمة الإيجارات التي تدفع الشركات سنوياً.
- و- توضيح حجم وقيمة المنتجات المتوقع إنتاجها ومن ثم تصديرها سنوياً.
- ز- إعطاء فكرة عن مجموع المبالغ التي تصرف سنوياً نظير استهلاك الشركات من كهرباء ومياه واتصالات.

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

5- مطالبة المناطق الحرة بالالتزام الكامل بالمعايير والقوانين الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة وحمايتها وغير ذلك عند قيامها بتقييم الشركات الراغبة في الاستثمار لديها.

لائحة المراجع المعتمدة

1- المراجع باللغة العربية

الكتب العامة

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

الباحثة: مريم فضال

- محمد علي عوض الحرازي , الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات , دراسة مقارنة , منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت / لبنان – الطبعة الأولى . 2007.

- حميد النهري : محاضرات في النظرية العامة للضريبة – الطبعة الأولى –سلكي إخوان / السنة الجامعية 2005-2006

- دريد محمد السامرائي : الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية. السنة 2002

- عبد السلام أديب : السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية – دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي ما بين 1956-2000 .. افريقيا الشرق. الدار البيضاء 1988

- صباح نعوش : الضرائب في الدول العربية – مركز الثقافي العربي ، بيروت-لبنان.. الطبعة الأولى- السنة 1987.

الرسائل والاطروحات الجامعية

- امساعد مصطفى : المناطق الحرة الصناعية الجدوى الاقتصادية و التوجهات المستقبلية ..رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، السنة الجامعية 1995-1996 . الدار البيضاء

- ادريس الوليد : المناطق الحرة المالية و اسهاماتها في تنشيط الاقتصاد / رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام. السنة الجامعية 1998-1999 . الدار البيضاء

- محمد اقزبير : موقع الاستثمار داخل السياسة الجبائية بالمغرب من خلال مكونات الاصلاح الجبائية العام. أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية.. السنة الجامعية 1998-1999 الدار البيضاء.

- خديجة حبيبي : سياسة الإعفاءات الجبائية في النظام الضريبي من خلال ميثاق الاستثمار لسنة 1995 وقانون المالية لسنة 1999-2000 – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في المالية العامة. السنة الجامعية -2001-2002 الدار البيضاء

- لعوشي محمد : الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الصناعي- رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا السنة الجامعية 1989-1990 . الدار البيضاء

- حميد النهري بن محمد : اشكالية التدخل الجبائي في المغرب : أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. السنة الجامعية 2000-2001 . الرباط-

- عبد العزيز لعراش : النظام الجمركي و مسألة التنمية الاقتصادية بالمغرب أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق-القانون العام. السنة الجامعية 1998-1999 الرباط

- عبد الصمد فلكي : السلوك الضريبي لدى الملتزمين و أثره على تنمية المالية العامة - أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام - الجزء الثاني . السنة الجامعية 2006/2005 ..الرباط

المقالات والمجالات

- أحمد نبيل محمد الجداوي : المناطق الحرة في مصر / النشأة - التطور- الأهمية: الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة المناطق الحرة [الشارقة-27- 31 مارس 2005]

- أسعد حمود السعدون : مقومات إنشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة : مساهمة في الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة مناطق الحرة الشارقة 2005

- سمير شرف ، ماجد محفوظ " دراسة تحليلية للفوائد و التكاليف للمناطق الحرة" مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلة 27 العدد الرابع 2005

- لطيفة بحوص : إشكالية الإستثمار العقاري بين متطلبات القانون و رهانات التنمية منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية .العدد72/2007..

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - تقييم المناطق الحرة، جوانب الصناعة و النقل، دراسات حالة مختارة في منطقة الإسكوا

القوانين والظواهر

- ظهير شريف رقم 19-88-1- صادر في 4 ماي 1988 يتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 0788 المغير بموجبه القانون 85-15 المتعلق باتخاذ تدابير للتشجيع على الإستثمار - الجريدة الرسمية عدد 3940 في 4 ماي 1988 .

- ظهير شريف ، القانون الإطار رقم 95. 18 - بمثابة ميثاق الاستثمارات الصادرة عن مجلس النواب في 3 أكتوبر 1995 و الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4335 بتاريخ 29 نونبر 1995

- القانون رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمار الصادر سنة 1995

- ظهير شريف رقم 131-91- الصادر في 22 شعبان 1411 | 26 فبراير 1992 | بتنفيذ القانون رقم 90-58 المتعلق بالمناطق المالية الحرة- offshore - الجريدة الرسمية عدد 142 بتاريخ 1992/3/18 . 2007 الصفحة رقم 379

- المدونة العامة للضرائب لسنة 2007 ، نجدها تتضمن الإعفاءات سواء المؤقتة أو الدائمة الممنوحة للمناطق الحرة المالية و بالأخص في المواد رقم 6-31-91
- ظهير شريف رقم 1-95-1 صادر في 24 من شعبان 1415 | 26 يناير 1995 | بتنفيذ القانون رقم 94-19 - المتعلق بمناطق التصدير الحرة
- مجموعة القوانين المصرية : قوانين الاستثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة

لائحة المراجع باللغة الفرنسية

Les ouvrage Généraux:

- J.A.teller : les zones franches en Europe => Buglant Bruxelles .
1991.Mis-à-jour du 2005.Paris
- Christian Chawagneux –Ronen Polan : les paradis fiscaux/ Edition la
découvert .Paris 2006
- Thierry amorlette / Patrick Rassat : stratégie fiscale internationale-
Edition n°3 Maxima. Paris1997
- Roger Brunet : Atlas Mondial des zones franches et des paradis fiscaux /
Fayard / Redus. 1986.Paris
- Bernard Bellon et Ridha Gowia coordinateurs : investissements directs -
étrangers et développement industriel méditerranéen : Edition –
Economica 1998 – Paris
- Johary Hasina Rava Loson => Le régime des investissements directs
dans les zones franches d'exportation. .Ed .L'harmattan 2004 . Paris
- Moundjo Biombi => l'économie que politique de l'Afrique au XX -
siècle – Edition l'Harmattan Paris.2002
- Zemrani (A) (B) " la fiscalité fac au développement économique et
social au Maroc .Ed /la porte lgdj 1983 Maroc

Article et Revues:

- Frédéric Beauregard : les zones franches et le développement régional : division de l'économie le 15-12-2003 N° 5
- Amelie Dubé : Les zones franches " documente et publications N°.08 Janvier 2008
- Redouane Ghardouna => Tanger se mobilise contre la fiscalisation " Economie / Entreprises " Mars 2008 N° 102
- Fiche de synthèse " les zones franches en république dominicaine " Mission économiques de Saint domingue=>15 septembre 2005
- Michel Desse ' ' Thierry hartog: Zones franches Offshore Et Paradis fiscaux : L'antimonde légal (mappemonde N° 72/2003)
- Jean-Marie Burgand : les zones franches industrielles dans le monde problème économiques n° 2355 / décembre 1993
- Simon Gray => Ile Maurice : Maintenir l'élan de la concurrence " Revue Findings N° 37 . Avril 1995
- Laurenc Burzenot => Zone franche industrielle d'exportation et système urbain a Maurice " Revue mappemonde de N°88 (4-2007) France
- Jean –Louis Borlo : zones franches urbaines une chance à saisir ensemble 2004 / imprimé en France par TCH.
- M.Abdelkader MANSAOUI : les deuxièmes assises nationales de l'exportation / Association Marocaine des Exportateurs. 12 juin 2007 / MAZARS.

Mémoire et thèse :

- Mohamed El ohazi : place financières offshore le bilan de l'expérience Marocaine : mémoire pour l'obtention du diplôme d'études supérieures 65 sciences Economiques-casablanca. Année 1998-1999

- Hassan Addam : les incitations fiscales a l'encouragement de l'investissement dans l'industrie au Maroc. Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études supérieures an droit public. Année 1998.Casablanca

- Ben hasain lahsan => la promotion des investissements non agricoles par les mesures d'encouragement. Des Fac. Rabat (sans date)

- Ali Grine: Places financières OFF-SHORE De Tanger ET de Tunis et financement de l'économie des pays d'accueil. Mai 1996- Agdal.

Mohammed Nwili => la politique d'incitation fiscale à l'investissement au Maroc .Thèse présentée pour l'obtention du doctorant d'Etat en sciences économiques P. Fès.P.153..Années 2004

Jihane Kabbaj => contribution de la zone franche industrielle d'exportation et financière au développement de l'économie : cas de la zone off-shore de Tanger. Mémoire pour l'obtention du diplôme d'études supérieures approfondies en sciences de gestion .Casablanca. Année 2003/2004

Rapports :

- Rapport sur l'initiative focale concernant les zones franches d'exportation dernière tendance et orientations dans les ZFE . => Rapport publié par BIT – Genève. Mars 2008.

- William Milberg et Matthew Amengual => Développement économique et condition de travail dans les zones franches d'exportation : un examen des tendances / les document de travail sont des documents préliminaires distribués pour stimules la discussion et l'analyse critique " BIT" Genève 2008.

- Rapport sur les zones franches =>. Direction des imports.MAROC. Mai 1990

الباحثة: مريم فضال

تاريخ النشر: 3 فبراير 2013

- Les zones franches d'exportation se développent et créent des emplois .
Rapport publié par organisation internationale du travail au 28
septembre 1998.
- Emploi et politique sociale dans les zones franches d'exportation .
Rapport publié par " BIT ". Genève . novembre 2002
- Jean- pierre Sing Boyenge : Base de donnée du BIT sur les zones
franches d'exportation .Genève 2003
- Emploi et politique social dans les zones franches exportation (rapport
publié par BIT Genève mars 2003)

مراجع باللغة الإنجليزية :

- United National / Economic and social commission for Asia and the
pacific " Free Trade Zone and (1) Port Hinterland development " New
York 2005 .
- H.Johansson et L.Nilsson " Export processing zones as catalysis " dans
world development n°12..1997.

روابط مستعملة من شبكة الإنترنت :

- مغاوري شلبي : المناطق الحرة : أهداف لم تتحقق !! في 04/04/2001 على الرابط التالي
www.islamonline.com

- عبد الرحمن التيشوري : المنطقة الحرة في جبل علي " دراسة متواجدة في موقع المنشاوي
للدراسات و البحوث العملية منشورة في سنة 2003-2004 ، الرابط
www.minshawi.com

-محمد الشيخ حمادي : المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار / جريدة الصباح الموقع
الإلكتروني :
www.alsabaah.com

- مجلة الأسواق العربية على الموقع الإلكتروني التالي :

www.alaswaq.net/articles/2004/11/20726.html

أيضا مواقع أخرى :

[-www.tmsa.ma/zones_activites_immobilier](http://www.tmsa.ma/zones_activites_immobilier)

[-www.tangerfreezone.com](http://www.tangerfreezone.com)

[-http://www.mtpnet.gov.ma](http://www.mtpnet.gov.ma)

¹ موقع قناة الجزيرة في شبكة المعلومات الدولية الارتباط :

www.aljazeera.net/in-depth/arabic-depts/2002/4/4-21-1.htm

Sylvain Harmon / Florent Benaych-Georges: les paradis fiscaux .

www.eleves.es.ir

1	مقدمة
6	الفصل الأول : ماهية المناطق الحرة و الإمتيازات الجبائية الممنوحة لها...
6	المبحث الأول : بنية المناطق الحرة.....
6	المطلب الأول : نشأة و مفهوم المناطق الحرة.....
7	الفرع الأول : نشأة و تطور المناطق الحرة.....
	الفقرة الأولى : نشأة المناطق الحرة بجمهورية
11	مصر العربية.....
12	الفقرة الثانية : إنشاء المنطقة الحرة بجبل علي بدبي.....
13	الفقرة الثالثة : إنشاء المناطق الحرة بمدينة طنجة.....
	الفرع الثاني : مفهوم و تنظيم المناطق الحرة و مقومات
17	إنشائها.....
18	الفقرة الأولى : تعريف المناطق الحرة.....
21	الفقرة الثانية : مقومات إنشاء المناطق الحرة.....
23	الفقرة الثالثة : الإطار التنظيمي للمناطق الحرة.....
	المطلب الثاني : أنواع المناطق الحرة و تمييزها عن النظم المشابهة
26	لها.....

- 26 الفرع الأول : أنواع المناطق الحرة
- 26 الفقرة الأولى : المناطق الحرة الأكثر انتشارا.....
الفقرة الثانية : الأشكال الحديثة
29 و المتطورة للمناطق الحرة
- الفرع الثاني : الفرق بين المناطق الحرة و غيرها من النظم
32 المشابهة لها
- 32 الفقرة الأولى : المناطق الحرة و الجنات الضريبية
34 الفقرة الثانية : المناطق الحرة و الأسواق الحرة
34 الفقرة الثالثة : المناطق الحرة و مناطق التجارة الحرة
- المبحث الثاني : الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة
36 و دورها في جذب الاستثمار
- المطلب الأول : الإعفاءات الجبائية كأداة ممنوحة لتشجيع الإستثمار
36 في المناطق الحرة
- 37 الفرع الأول : بنية الإعفاءات الجبائية
- 37 الفقرة الأولى : مفهوم الإعفاءات الجبائية
الفقرة الثانية : تطور الإعفاءات الجبائية من خلال
قوانين الاستثمار.....
39
- 46 الفرع الثاني : الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة
- الفرقة الأولى : الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمناطق
الحرة بمدينة طنجة.....
47
الفقرة الثانية : الإعفاءات الجبائية للدول محل
المقارنة.....
51
- 53 المطلب الثاني : أثر الإعفاءات الجبائية على تشجيع الاستثمار

الفرع الأول : حجم الاستثمارات المتواجدة بالمناطق الحرة.....54

أ- في المنطقة الحرة للتصدير TEZ 54

ب - بالنسبة للدول محل المقارنة..... 57

الفرع الثاني : إكراهات نظام تحفيز الاستثمار..... 60

الفصل الثاني : الدور التنموي للمناطق الحرة ..تجارب متعددة و نتائج
مختلفة..... 65

المبحث الأول : تقييم أداء المناطق الحرة خلال الفترة الممتدة ما بين
2007-2002 - 66

المطلب الأول : الصادرات، الأجور ، العمل
في المناطق الحرة..... 66

الفرع الأول : العمل و الأجور في المناطق الحرة..... 66

الفرع الثاني : أداء الصادرات في المناطق الحرة خلال الفترة
2007-2002 71

المطلب الثاني : معوقات المناطق الحرة و عوامل نجاحها..... 75

الفرع الأول : معوقات المناطق الحرة..... 75

الفرع الثاني : عوامل نجاح المناطق
الحرة..... 82

المبحث الثاني : مساهمة المناطق الحرة لتونس و جزيرة موريس في
عملية التنمية..... 86

المطلب الأول : التجربة التونسية في المناطق الحرة..... 86

87	الفرع الأول : المميزات و المؤهلات.....
87	الفقرة الأولى : النهج القانوني و التكويني.....
	الفقرة الثانية : المحتوى التجاري
90	و الاقتصادي.....
91	الفرع الثاني : الحصيلة.....
91	الفقرة الأولى : النتائج المحققة.....
	الفقرة الثانية : حدود نشاط المناطق الحرة
94	لتونس و آفاقها.....
96	المطلب الثاني : تجربة جزيرة موريس.....
97	الفرع الأول : السمات و المؤهلات.....
97	الفقرة الأولى : قانون EPZ.....
98	الفقرة الثانية : الاستقرار السياسي و الأمني...
99	الفرع الثاني : الحصيلة.....
99	الفقرة الأولى : النتائج المحققة.....
	أ- التطور التاريخي لمستوى
99	خلق فرص العمل.....
101	ب- مستوى العمل و المؤهلات.....
	الفقرة الثانية : عوامل الضعف
102	و مواطن القوة.....
106	خاتمة.....
109	لائحة المراجع.....
116	الملاحق.....